تمهيد القواعد، ص ۲۳

بسم الله الرحمن الرحيم ربّ يسّر و أعن

مقدمة المؤلف

الحمد للّه الّذي وفّقنا لتمهيد قواعد الأحكام الشرعية، و تشييد أركانها بتوطيد القواعد العربية «۱»، و جعل ذلك عرضة للسعادة الأبدية، و وسيلة إلى الكرامة السرمدية. و الصلاة على نبيه محمد مظهر الأسرار الخفية، و البيّنات الجلية، و على عترته الأئمة التقية، و ذريّته الطاهرة الزكية، المؤيدة بالعصمة الإلهية، و الطهارة الخلقية؛ الحافظة للدين من تطرّق الآراء الغوية، و الأوهام الرديّة، و على صحابته الأنجم المضيّة، و أزواجه الصالحة المرضية.

و بعد، فإنّ علم الفقه لا يخفى شرفه و فضله، و جلالة قدره و نيله،

(١) في «م»: بتوطين القواعد العربية، و في «د»، «ح» بتوطيد القوانين العربية.

تمهيد القواعد، ص ٢٤

و مسيس حاجة المكلفين إليه، و إقبال الخلق عليه، و عناية الله تعالى به خاصة، حتى رفع قدر حامليه على غيرهم من العلماء، و جعلهم ورثة الأنبياء، و فضّل مدادهم على دماء الشهداء، و رجّح منامهم على قيام الجهلاء، و نظم جليسهم في سلك السعداء.

فوجب لذلك مزيد الاهتمام بصرف الهمة إليه، و بذل الوسع في تحقيق مطالبه، و ما يتوقف عليه.

و (لما) «١» كان أعظم مقدماته علم أصوله و علم العربية إذ الأول قاعدته و دليله، و الثاني مسلكه و سبيله، و غيرهما من العلوم إما غير متوقف عليه كعلم الكلام، إلا ما لا بد منه في تحقّق الإيمان؛ «٢» أو يتوقف عليه (دونهما) «٣» و معه

يكفي الرجوع فيه إلى الأصول المصححة في ذلك الشأن، كالحديث و أصوله، و اللغة و نحوها من المقدمات المقرّرة «٤» في مواضع تليق بها من المصنفات، فلا جرم رتّبنا هذا الكتاب- الّذي قد استخرنا الله تعالى على جمعه و ترتيبه- على قسمين:

أحدهما: في تحقيق القواعد الأصولية، و تفريع ما يلزمها من الأحكام الفرعية.

و الثاني: في تقرير المطالب العربية، و ترتيب ما يناسبها من الفروع الشرعية.

و اخترنا من كل قسم منهما مائة قاعدة متفرقة من أبوابه، مضافة إلى مقدمات و فوائد و مسائل يتم بها المقصود من غرضنا به، ليكون ذلك عونا

---

(١) أثبتناه من «ح».

(٢) في «م»: تحقيق الإيمان.

(٣) في «ح»: دركهما.

(٤) في «ح»: المفردة.

تمهيد القواعد، ص ٢٥

لطالب التفقه في تحصيل ملكة استنباط الأحكام من الموارد و رد الفروع إلى أصولها، المفيد للملكة القدسية التي هي العمدة في الاجتهاد، مراعيا في ذلك سبيل الاختصار بحسب الإمكان، مناسبة لطباع أهل الزمان. و سمّيته «تمهيد القواعد الأصولية و العربية لتفريع قواعد الأحكام الشرعية».

و اعلم أنّ الغرض الذاتي من هذين العلمين للفقيه إنما هو بناء أدلة الفقه عليهما، لا تفريع نفس المطالب. و نحن لم نسلك في هذا الكتاب هذا السبيل لإفضائه إلى الإطناب و التطويل، لأن كل مسألة دوّنها الفقهاء و كل حديث ورد في أبواب الفقه يمكن ردّه إلى بعض هذه الأصول، فيطول ذيل الكلام في ذلك، و لكنا سلكنا في تفريع المسائل على

الأصول المذكورة مسلكا آخر، و فرّعنا المسائل الفقهية على نفس القاعدة، من غير مراعاة الدليل المذكور إلا ما شذّ. و الله تعالى أسأل أن يعصمني من الخلل في الإيراد، و يوفّقني على منهج السداد، إنه أكرم من أفاد، و أعظم من سئل فجاد.

تمهيد القواعد، ص ٢٧

القسم الأول في قواعد الأصول الفقهية

و فيه مقاصد

تمهيد القواعد، ص ٢٩

المقصد الأول: في الحكم

و فيه بابان

الباب الأول: في الحكم الشرعي و أقسامه

مقدمة: الحكم الشرعي: خطاب الله تعالى؛ أو مدلول

خطابه، المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير.

و زاد بعضهم: أو الوضع «١» ليدخل جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا، كجعل الله تعالى زوال الشمس موجبا للظهر، و جعله الطهارة شرطا لصحة الصلاة، و النجاسة مانعة من صحتها؛ فإن الجعل المذكور حكم شرعي، لاستفادته من الشارع، و لا طلب فيه و لا تخيير، إذ ليس من أفعالنا حتى يطلب منّا أو نخيّر فيه.

و تكلّف المقتصر على الأول بمنع كونها أحكاما، بل هي أعلام له؛ أو

---

(١) منتهى الوصول: ٢٣، الإحكام للآمدي ١: ١٣٦، و حكاه عن الأصوليين في سلم الوصول: ٢٩، و عن بعضهم في مسلم الثبوت راجع فواتح الرحموت ١: ٥٤.

بعودها إليها، إذ لا معنى للسببية إلا إيجاب الله تعالى الفعل عنده، و للشرطية كذلك و نحوه عنده [١] و المانعية إلا التحريم، و هكذا.

و هو تكلّف بعيد، و مع ذلك فيتخلف «١» كثيرا في أفعال غير المكلفين، كما ستقف عليه [٢].

إذا تقرّر ذلك: فمن فروع كون الحكم الشرعي لا بدّ من تعلّقه بأفعال المكلفين أنّ وطء الشبهة القائمة بالفاعل- و هي ما إذا وطئ أجنبية ظانا أنها زوجته مثلا- هل يوصف بالحل، أو الحرمة و إن انتفى عنه الإثم، أو لا يوصف بشيء منهما؟ فاللازم من القاعدة الثالث، لأن الساهي ليس مكلفا.

و ربما أبدل بعضهم «المكلفين» «بالعباد» ليدخل مثل ذلك، التفاتا إلى تعلّق الحكم الشرعي بكثير «٢» من غير المكلفين، كضمان الصبي ما يتلفه من الأموال، و يجنيه على البهائم.

و الأشهر اعتبار (القيد) «٣» و جعل المكلّف بذلك هو

الولي.

و على هذا يتفرّع جواز وصف فعل الساهي للمحرّم على غيره بالحل، نظرا إلى عدم ترتب الإثم على فعله.

---

[١] يعني: و لا معنى للشرطية إلا إيجاب الله تعالى الفعل و نحو ذلك عنده.

[٢] من أنه لا يمكن عود الأحكام الوضعيّة في حق غير المكلفين إلى أحكام تكليفية، لأجل عدم تصور التكليف في حقهم. انظر قاعدة: ٣.

---

(١) في «د»: فيختلف.

(٢) في «م»: إلى أن تعلّق الحكم الشرعي يكون.

(٣) في «م»: العقل. و المراد بالقيد هنا هو قيد «المكلّفين». فالمشهور أخذه في التعريف، انظر المحصول ١: ١٥، و المستصفى ١: ٥٥، و مسلّم الثبوت (فواتح الرحموت) ١: ٥٤.

و يجري ذلك في قتل الخطأ، و أكل المضطر الميتة، و الأولى وصف هذا بالإباحة و إن حرم اختيارا.

و منها: ما لو أتلف الصبي أو المجنون مالا، فعلى مغايرة الحكم الوضعي للشرعي لا إشكال، فيتعلق بهما الضمان، لأن إتلاف مال الغير المحترم سبب في ضمانه، و الحكم الوضعي لا يعتبر في متعلّقه التكليف؛ و لكن لا يجب عليهما أداؤه ما داما ناقصين، لأن الوجوب حكم شرعي؛ نعم يجب على وليهما دفعه من مالهما. و لا فرق بين أن يكون لهما مال حال الإتلاف و عدمه.

و منها: ما لو أودعا ففرّطا؛ فإنه لا ضمان، لأن حفظ الوديعة غير واجب عليهما، لأنه من باب خطاب الشرع، و لو تعدّيا فيها فأتلفاها أو بعضها ضمنا، لما ذكرناه.

و في هذين خلاف مشهور بين الأصحاب، و الموافق منه للقاعدة ما قررناه.

و منها: ما لو جامع الصبي أو المجنون، فإنه لا يجب عليهما

حينئذ الغسل، لأنه من باب خطاب الشرع ايضا، و لكن الجماع من قبيل الأسباب التي يشترك فيها المكلّف و غيره، فيجب عند التكليف عليهما الغسل بذلك السبب السابق، إعمالا للسببية.

و لا يقدح فيه تخلّف المسبب عنه لفقد الشرط، كما لا يقدح تخلّفه عنه لوجود المانع، فإذا وجد الشرط أو «١» زال المانع عمل السبب عمله.

و مثله القول بوجوب الوضوء بالحدث الأصغر الواقع قبل التكليف، لو حضر وقت عبادة مشروطة به بعده، قبل وقوع حدث موجب له حينئذ. و نظائر ذلك من الأحكام كثيرة.

---

(١) في «د»: و.

تمهيد القواعد، ص ٣٢

قاعدة «١» الأصل لغة: ما يبنى عليه الشيء «١».

و في الاصطلاح يطلق على:

الدليل، و الراجح، و الاستصحاب، و القاعدة.

و من الأول، قولهم: الأصل في هذه المسألة الكتاب و السنة.

و من الثاني: الأصل في الكلام الحقيقة.

و من الثالث: تعارض الأصل و الظاهر.

و من الرابع قولهم: لنا أصل، و هو أنّ الأصل يقدّم على الظاهر، و قولهم: الأصل في البيع اللزوم، و الأصل في تصرفات المسلم الصحة، أي القاعدة التي وضع عليها البيع بالذات و حكم المسلم بالذات اللزوم و صحة تصرفه، لأن وضع البيع شرعا لنقل مال كل من المتبايعين إلى الآخر، و بناء فعل المسلم من حيث هو مسلم على الصحة.

و ذلك لا ينافي (نقضه) «٢» بدليل خارجي، كوضع الخيار في البيع، و عروض مبطل لفعل المسلم و تقديم الظاهر على الأصل في موارد.

و أما قولهم: الأصل في الماء الطهارة، فيجوز كونه من هذا

القسم و هو الأنسب، و أن يكون من قسم الاستصحاب.

و الفقه لغة: الفهم «٣». و اصطلاحا: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

---

(١) المصباح المنير: ١٦. (أصل)

(٢) في «د»: وضعه.

(٣) «المصباح المنير: ٤٧٩، النهاية لابن الأثير ٣: ٤٦٥. (فقه)

تمهيد القواعد، ص ٣٣

و احترزنا بـ «الأحكام» عن العلم بالذوات، كزيد؛ و بالصفات، كسواده؛ و بالأفعال، كقيامه.

و بـ «الشرعية» عن العقلية، كالحسابيات و الهندسة. و عن اللغوية كرفع الفاعل، و كذلك نسبة الشيء إلى غيره إيجابا كـ «قام زيد» أو سلبا كـ «لم يقم».

و بـ «العملية» عن العلمية، كأصول الدين، فإنّ المقصود منها

هو العلم المجرّد، أي الاعتقاد الخاصّ المستند إلى الدليل.

و بـ «المكتسب» عن علم الله تعالى، و هو مرفوع صفة للعلم.

و بقولنا «من أدلتها» عن علم الملائكة، و علم الرسول الحاصل بالوحي؛ فإنّ ذلك كله لا يسمى فقها، بل علما.

و بقولنا «التفصيلية» عن العلم الحاصل للمقلّد في المسائل الفقهية، فإنه لا يسمى فقها، بل تقليدا، لأنه أخذه من دليل إجمالي مطّرد في كل مسألة.

و ذلك لأنه إذا علم أنّ هذا الحكم المعيّن قد أفتى به المفتي، و علم أنّ كل ما أفتى به المفتي فهو حكم الله تعالى في حقه، فيعلم بالضرورة أنّ ذلك المعيّن حكم الله تعالى في حقه، و يفعل هكذا في كل حكم.

و على التعريف إيرادان مشهوران:

أحدهما: أنّ الفقه غالبا من باب الظنون، لكونه مبنيا على العمومات، و هي ظنية الدلالة بالنسبة إلى جميع الأفراد؛ و على أخبار الآحاد و الاستصحاب و غيرها من المظنونات،

فكيف يعبّرون عنه بالعلم؟! و الثاني: انّ الأحكام جمع معرّف، فيفيد العموم، و هو لا يتم في جميع المجتهدين أو أكثرهم؛ لأن كل واحد منهم لم يعلم جميع الأحكام، بل بعضها أو أكثرها؛ و من ثم عبّر الآمدي بقوله: هو العلم بجملة غالبة من الأحكام «١»، فرارا من الثاني.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١: ٧.

تمهيد القواعد، ص ٣٤

و أجابوا عن ذلك بأنّ الظن في طريق الحكم، لا فيه نفسه، و ظنية الطريق لا تنافي علمية الحكم. و أنّ المراد بالعلم التهيؤ له بالقوة القريبة من الفعل، و «١» أنّ تردد المجتهد يستلزم الحكم بتخييره و تخيير المستفتي في الأخذ بأحد الطرفين.

و الأسدّ في الجواب عن الأول: أنه يراد بالعلم معناه الأعم، و

هو ترجيح أحد الطرفين و إن لم يمنع من النقيض، و حينئذ فيتناول الظن، و هو معنى شائع، سيما في أحكام الشرع.

و عن الثاني: بأن يراد بالعلم هنا الملكة، كما يفهم ذلك من قولهم:

فلان يعلم العلم الفلاني، يعني أنّ له ملكة يقتدر بها على فهم ما يرد عليه من مسائله، لا أنها حاضرة عنده بالفعل.

هذا بحسب الاصطلاح، و قد يطلق الفقه عرفا على تحصيل جملة من الأحكام و إن كان عن تقليد؛ و هو معنى شائع الآن.

إذا تقرر ذلك: فيتفرع على ما ذكروه من تعريفه مسائل كثيرة، كالأوقاف، و الوصايا، و الأيمان، و النذور، و التعليقات، و غيرها.

فإذا وقف على الفقهاء مثلا، فإن أراد المجتهدين أو غيرهم انصرف إليهم، و إن أطلق فالأولى حمله على المعنى العرفي، فينصرف إلى من حصل جملة من الفقه و لو

تقليدا، بحيث يطلق عليه اسمه عرفا.

و لا يرد أنّ الأول معنى شرعي و هو مقدّم على العرفي، لمنع شرعيته، بل هو معنى اصطلاحي، و العرف العام أشهر منه.

قاعدة «۳» ينقسم الحكم الشرعي إلى الخمسة المشهورة،

و هي: الإيجاب،

---

(۱) في «د»، «م»: أو، و ما في المتن من «م».

تمهيد القواعد، ص ۳۵

و الندب، و التحريم، و الكراهة، و الإباحة.

و وجه الحصر فيها: أنّ الحكم إن اقتضى الفعل اقتضاء مانعا من النقيض فهو الأول، أو غير مانع منه فهو الثاني؛ و إن اقتضى الترك اقتضاء مانعا من الفعل فهو الثالث؛ أو لا معه فهو الرابع؛ و إن لم يقتض شيئا منها بل تساوى الأمران فهو

الخامس.

و يرد على هذا التقسيم أمور:

أحدها: مكروه العبادة، كالصلاة في الأماكن و الأوقات المكروهة، فإنّ الفعل راجح، بل مانع من النقيض مع وصفه بالكراهة المقتضية لرجحان الترك، و من ثم قالوا: إنّ المراد بمكروه العبادة ناقص الثواب خاصة، و هو اصطلاح مغاير لقاعدة الأصوليين؛ و موجب لانقسام المكروه إلى معنيين: عام و خاص.

و ثانيها: مستحبها، مع كونه واجبا، و ذلك في الواجب المخيّر، حيث يكون بعض أفراده أفضل من بعض، فإنه يوصف بالاستحباب، مع عدم جواز تركه لا إلى بدل.

و ثالثها: أنهم حصروا الأقسام في الفعل، مع أنّ الفقهاء قد استعملوه فيه و في الترك، كقولهم: يكره ترك الرداء للإمام، و يكره ترك التحنّك، و غيرهما، و هو كثير. و كذا يقولون: يستحب ترك كذا، إذا كان فعله مكروها، و هو خارج عن

الأقسام.

و زاد بعض متأخري الأصوليين أمرا سادسا، سمّاه «خلاف الأولى» هربا من الأول «١». و هو حسن.

و حينئذ تنافي اتصاف الفرد المرجوح من العبادة بأصل الرجحان، فإن مرجوحيته بالإضافة إلى غيره من أفرادها الّذي هو أولى منه و إن اشتركا في

---

(١) أي: الإشكال الأول.

تمهيد القواعد، ص ٣٦

أصل مصدرية الرجحان و هو أولى من تسميته مكروها، لرجحان فعله في الجملة، و لا يندفع الأول إلا بذلك.

و أما الثاني، فالاستحباب المتعلق بالفرد الكامل من أفراد المخير لا يقوم غيره مقامه مع جواز تركه؛ و البدل الحاصل من فعل الآخر إنما هو بدل الفرد الآخر من حيث الوجوب،

لا الاستحباب، إذ لا يشتمل على فضيلة المتروك، فالاستحباب فيه عيني، و الوجوب تخييري، فلا منافاة.

و بهذا يظهر أنّ محلهما مختلف، إذ محل الوجوب أمر كلي، و محل الاستحباب جزئي شخصي؛ و هو أظهر في عدم التناقض.

و أما الثالث، فمبنى جعلهم الحكم متعلق بالفعل على أنّ المكلف به لا بد أن يكون فعلا؛ ليمكن إحداثه و تركه؛ إذ الترك عدمي لا قدرة على تركه، لاستلزامه تحصيل الحاصل.

و من ثم جعلوا التكليف به متعلقا بإيجاد ضده، أو توطين النّفس عليه هربا من ذلك «١».

و معنى كراهة الترك يرجع إلى كراهة الفعل المشتمل عليه أو نحو ذلك.

إذا تقرر ذلك فيتفرع على القاعدة المذكورة فروع كثيرة أمرها واضح بعد ما قررناه.

و ذلك كالطهارة بالماء المسخّن بالشمس للاحياء، و بالمسخن بالنار للأموات، و الصلاة في الأوقات الخمسة و الأماكن المشهورة، و استحباب الجهر بالبسملة في مواضع الإخفات و بالقراءة في الجمعة و ظهرها على قول، و الجمعة في حال الغيبة، و قراءة سورة معيّنة في بعض الفرائض و النوافل، و الهرولة بالسعي في مواضعه، و الجهر للإمام بأذكاره الواجبة، و الإخفات

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٩٨، منهاج الأصول (نهاية السوئل) ٢: ٣٠٥.

تمهيد القواعد، ص ٣٧

للمأموم و صوم المندوب سفراً، و المدعو إلى طعام، و يوم عرفة مع الضعف عن الدعاء أو اشتباه الهلال و غيرها.

قاعدة «٣» الحكم الوضعي أيضا خمسة أقسام، و هي: السبب، و الشرط، و العلة، و العلامة، و المانع؛

كالوقت، و الطهارة، و البيع بالنسبة إلى الملك، و الإحصان بالنسبة إلى الحد الخاصّ؛ و الحيض بالنسبة إلى العبادات المشروطة بالطهارة. و يمكن رد العلة إلى السبب، و العلامة إليه أو إلى الشرط.

و يضاف إليها الصحة و البطلان؛ و قريب منهما الإجزاء و عدمه.

و هذه الأحكام ليست مشروطة بالتكليف على المشهور، و من ثمّ حكم بضمان الصبي و المجنون و السفيه ما أتلفوه من المال، و لم ينعقد بسبب الحدث صلاة الصغير، إلى غير ذلك من الأحكام و قد تقدّم بعضها.

ثمّ الأحكام بالنسبة إلى خطاب التكليف و الوضع تنقسم أقساماً:

فمنها ما يجتمع فيها الأمران، و هو كثير، كالجماع و غيره من الأحداث، فإنها توصف بالإباحة في بعض الأحيان، و سبب في وجوب الطهارة، و توصف بالتحريم مع بقاء

السببية. و كذا فروض الكفايات، فإنها مع الفرض سبب في سقوط التكليف بها عن الباقين، و أُصول العبادات واجبة و سبب في عصمة دم غير المستحل لتركها، و المعاملات توصف بالأحكام مع سببيّتها لما يترتب عليها.

و منها: ما هو خطاب تكليف و لا وضع فيه، و مثّل بجميع التطوعات، فإنها تكليف محض و لا سببية فيها، و لا شرطية، و لا مانعية.

و يشكل بأنها سبب لكراهة المبطل، كالصلاة المندوبة؛ أو لتحريمه كما

تمهيد القواعد، ص ۳۸

في الحج، لوجوبه بالشروع.

و منها: ما هو خطاب وضع لا تكليف فيه، كالإحداث التي ليست من فعل العبد، من الحيض و أُخويه، و كأوقات العبادات الموقتة، فإنها موانع و أسباب محضة.

و منها: ما هو من خطاب الوضع بعد وقوعه؛ و من خطاب التكليف قبله، كسائر العقود، فإنها قبل الوقوع توصف بالأحكام الخمسة، و بعد الوقوع يترتب عليها أحكامها.

فائدة: السبب: هو ما يلزم من وجوده الوجود، و من عدمه العدم، لذاته.

فبالتلازم في الوجود يخرج الشرط، فإنه لا يلزم من وجوده الوجود، و إنما يلزم من عدمه العدم. و بالتلازم في العدم يخرج المانع؛ فإن وجوده يؤثّر في العدم، و عدمه لا أثر له.

و احترز بقوله: لذاته، عن اقتران السبب بعدم الشرط أو وجود المانع، فإنه لا يلزم حينئذٍ الوجود لذلك.

و أما الشرط: فهو الّذي يلزم من عدمه العدم، و لا يلزم من وجوده وجود و لا عدم، لذاته، و لا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته، بل في غيره.

فبالأوّل يخرج المانع، و بالثاني السبب.

و يحترز بالثالث عن مقارنة وجوده لوجود السبب، فيلزم

الوجود، لكن لا لذاته، بل للسبب، أو قيام المانع، فيلزم العدم لأجل المانع، لا لذات الشرط.

و القيد الرابع احتراز من جزء العلة، فإنه يلزم من عدمه العدم، و لا يلزم من وجوده وجود و لا عدم؛ إلا أنه يشتمل على جزء المناسبة، فإن جزء المناسب مناسب.

و أما المانع: فهو الّذي يلزم من وجوده العدم، و لا يلزم من عدمه

تمهيد القواعد، ص ۳۹

وجود و لا عدم، لذاته.

فبالأول خرج السبب. و بالثاني الشرط. و الثالث احتراز عن مقارنة عدمه لعدم الشرط، فيلزم العدم، أو وجود السبب، فيلزم الوجود، لكن لا لذاته؛ فإن ذاته لا تستلزم شيئاً من ذلك.

فظهر أنّ المعتبر من المانع وجوده، و من الشرط عدمه، و

من السبب وجوده و عدمه.

و قد اجتمعت في الصلاة، فإنّ الدلوك سبب في وجوبها، و البلوغ شرط، و الحيض مانع. و في الزكاة، فإن النصاب سبب، و الحول شرط، و المنع من التصرف مانع.

قاعدة «٤» الفرض و الواجب عندنا مترادفان، و كذا البطلان و الفساد.

و عند الحنفية أنهما متباينان، فقالوا: إن ثبت التكليف بدليل قطعي- كالكتاب و السنة المتواترة- فهو الفرض كالصلوات الخمس. و إن ثبت بدليل ظني- كخبر الواحد و القياس المظنون- فهو الواجب، و مثلوه بالوتر على قاعدتهم.

و قالوا: الباطل ما لم يشرّع بالكلية، كبيع ما في بطون الأمهات؛ و الفاسد ما يشرّع أصله و لكن امتنع، لاشتماله على وصف «١» كالربا «٢».

و الحق: أنهم إن ادّعوا أنّ التفرقة شرعية أو لغوية، فليس

فيهما ما

---

(١) في «ح» زيادة: فاسد.

(٢) فواتح الرحموت ١: ٥٨، ١٢٢، و نقله عنهم في الإحكام ١: ١٤٠، ١٧٦. و المحصول ١: ١٩، ٣٦، و التمهيد للأسنوي: ٥٨، ٥٩.

تمهيد القواعد، ص ٤٠

يقتضيه، و إن كانت اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح. و التفريع عندنا لا يختلف، و إنما يختلف عندهم.

نعم فرّع بعض العامة الموافق لنا على القاعدة ما إذا قال: الطلاق لازم لي أو واجب عليّ، فتطلق زوجته؛ بخلاف ما إذا قال: فرض عليّ، محتجاً بدلالة العرف «١».

و الحق أنّ الجميع كناية، فإن أوقعناه بها ثبت فيهما، و إلا انتفى فيهما [١]، و تفرقة العرف ممنوعة.

و وافق الحنفية في الأخيرين الآخرين [٢] في أربعة مواضع:

الحج، و العارية، و الكتابة، و الخلع.

و فرض الحج بأنه يبطل بالرّدة و يفسد بالجماع على بعض الوجوه.

و حكم الباطل أنه لا يجب المضيّ فيه. بخلاف الفاسد.

و صوّر الباطل في الكتابة و الخلع بما كان على عوض غير مقصود كالدم؛ أو رجع إلى خلل في العاقد كالصغر. و الفاسد خلافه. و حكم الباطل أن لا يترتب عليه مال، و الفاسد يترتب عليه العتق و الطلاق، و يرجع الزوج و السيد بالقيمة.

و فرض الإعارة الفاسدة بإعارة «٢» الدراهم و الدنانير، فمنهم من جعلها فاسدة، فتكون مضمونة، و منهم من جعلها باطلة، فلا تكون مضمونة، بناء

---

[١] أي: إن قلنا بكفاية الكناية في وقوع الطلاق و عدم لزوم التصريح فيثبت الطلاق بهما معاً، و إلا لا يثبت.

[٢] المراد بالأخيرين: هما البطلان و الفساد، و المراد بالآخرين: هم غير الحنفية. و المعنى: أنّ الحنفية وافقوا غير الحنفية في تباين البطلان و الفساد في موارد.

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٥٨.

(٢) في «ح»: باعتبار.

تمهيد القواعد، ص ٤١

على أنها غير قابلة للإعارة.

و لا يخفى أنّ تخصيص هذه العقود تحكّم؛ و ثبوت قيمة العوض في بعض موارد المعاوضة لا يقتضي فسادها، بل يقتضي فساد العوض المعيّن خاصة.

قاعدة «٥» ذهب الجمهور إلى أنّ المباح حسن،

و كذا المكروه؛ بناء على أنّ الفعل الحسن ما للفاعل القادر عليه العالم بحاله أن يفعله، و القبيح بخلافه؛ أو أنّ ما نهى الشارع عنه فهو قبيح، و إن لم ينهَ عنه فهو حسن، سواء أمر

به كالواجب و المندوب، أم لا كالمباح «١».

و قال بعض المعتزلة: إنهما ليسا بحسن و لا قبيح، و قال في تقسيم الفعل: إن اشتمل على صفة توجب الذم و هو الحرام فقبيح، أو على صفة توجب المدح كالواجب و المندوب فحسن، و ما لم يشتمل على أحدهما كالمكروه و المباح فليس بحسن و لا قبيح «٢».

و أما المحسن فهو فاعل الإحسان، و ذهب بعضهم إلى أنه فاعل الحسن أيضا «٣». و فرّع عليه عدم ترتب الضمان على مثل قاطع يد الجاني قصاصا فمات، لأنه محسن، أي فاعل للحسن و هو المباح، و قد قال تعالى **مٰا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ** «٤».

---

(١) منهاج الأصول (نهاية السؤل) ١: ٨٢، التمهيد للأسنوي: ٦١.

(٢) نقله في التمهيد: ٦٢.

(٣) التمهيد للأسنوي: ٦٢.

(٤) التوبة: ٩١.

تمهيد القواعد، ص ٤٢

و فيه نظر، و إنما المتحقق منه فاعل الإحسان. يقال: أحسن يحسن فهو محسن، و أما الحسن ففاعله حسن أيضا.

و يتفرع على ذلك رجوع المنفق على الحيوان من المستودع و المستأجر و المستعير و الملتقط و نحوه، حيث يتعذّر إذن المالك فيه و الحاكم، فإنه محسن على التقديرين، لأن حفظ الحيوان بالنفقة إما واجب أو مندوب، و كلاهما يوجب الإحسان، و قد قال تعالى:

مٰا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ فيندرج في الآية كل ما قيل إنه محسن. و السبيل المنفي وقع نكرة في سياق النفي فيعم، و عدم رجوعه بما غرم إثبات سبيل عليه.

و قد اختلف في رجوعه في موارد كثيرة، و الآية دليل المثبت.

و كذلك اختلف في قبول قول الوكيل في الرد، و مقتضى الآية أنه إذا كان بغير جُعل يكون محسناً، فيترتب عليه قبول قوله.

قاعدة «٦» العبادة إن وقعت في وقتها المعيّن لها أولا شرعاً و لم تُسبق بأُخرى مشتملة على نوع من الخلل كانت أداء،

و إن سبقت بذلك كانت إعادة، و إن وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاءً.

و احترزنا بقولنا في الأداء «أولا» عن قضاء رمضان، فإنه موقت بما قبل الرمضان الّذي بعده، و مع ذلك هو قضاء، لأنه توقيت ثان، لا أوّل.

و اعتبر بعضهم في الأداء فعلها في الوقت مطلقا «١»، و هو أجود.

---

(١) كالرازي في المحصول ١: ٢٧.

تمهيد القواعد، ص ٤٣

و آخرون لم يعتبروا في الإعادة الفعل في الوقت «١». فعلى الأول بين المفهومات الثلاثة مباينة، و على الثاني يكون الأداء أعم من الإعادة مطلقاً، و هما مباينان للقضاء. و على الثالث يكون بينهما و بين كل منهما عموم من وجه، لصدقها «٢» مع الأداء دون القضاء إذا فعلت في الوقت، و مع القضاء دون الأداء إذا فعلت خارجه، و صدق كل منهما بدونها إذا لم يكن مسبوقاً بإتيان آخر.

إذا علمت ذلك؛ فمن فروع المسألة:

ما إذا أحرم بالحج ثم أفسده، فإنّ المأتي به بعد ذلك يكون قضاءً، لأنه (بمجرّد إحرامه) «٣» يضيّق عليه الإتيان به في ذلك العام اتفاقاً، و لهذا لا يجوز له البقاء على إحرامه «٤» إلى عام آخر.

و يحتمل عدم وجوب نيّة القضاء هنا، لأن المضايقة

المذكورة ليست توقيتاً حقيقياً، و إلا لزم كون النذر المطلق موقتاً إذا شرع فيه ثم أفسده على تقدير تحريم قطعه، كالصلاة المنذورة «۵».

و هذا احتمال موجّه، إلا أنّ الأصحاب و غيرهم أطلقوا على الحج المذكور القضاء، و هو حقيقة في معناه الظاهر، مع احتمال إرادة فعله مرّة أُخرى، فإنه أحد معانيه لغة؛ و لعل هذا أجود.

و منها: إذا أحرم بالصلاة في وقتها؛ ثم أفسدها و أتى بها ثانياً في الوقت

---

(۱) نهاية السؤل ۱: ۱۱۰.

(۲) أي: الإعادة.

(۳) ليس في «م».

(۴) في «م»: إحرام.

(۵) في «م»: المندوبة.

تمهيد القواعد، ص ۴۴

؛ فإنها تكون قضاءً على ما ذكره بعض العلماء «۱»، لتعين الوقت لها بالشروع، و من ثم لم يجز الخروج منها. و قيل: تبقى أداء «۲»، و هو الأقوى.

و منها: ما لو ظنّ الناذر مطلقاً الوفاة قبل الفعل لو أخره عن الوقت المعيّن، أو تعذّر فعله، فإن الفعل يتعين عليه حينئذٍ في ذلك الوقت. فإذا كذب ظنّه- بأن عاش بعده أو لم يقع له عذر مانع- و لم يكن فَعَلَ المنذور، ففي صيرورته حينئذٍ قضاءً، بناء على فوات الوقت المعيّن المتعبّد فيه بظنّه، أو يبقى أداء على أصله، نظراً إلى خطأ ظنّه، وجهان، أجودهما الثاني.

و منها: ما لو ظنّ طروء المانع قبل آخر وقت العبادة الموسعة، فإن العبادة تتضيق عليه حينئذٍ، و لا يجوز إخراجها عن الوقت الّذي ظن أنه لا يبقى بعده، أو يطرأ فيه

المانع من الفعل؛ فلو أخّرها و أمكن الفعل، فالوجهان. و الأقوى بقاء الأداء و إن أثم بالتأخير.

و من هذا الباب: ما لو ظنّت المرأة طروء الحيض عليها في أثناء الوقت من يوم معيّن، فإنّ الفرض يتضيق عليها أيضا.

و كذا لو ظنّ صاحب السلس أو البطن وقوعه في بعض الوقت من غير انقطاع، و انقطاعه في بعضه بحيث يسع الصلاة، فإنه يتعبّد في جميع ذلك بظنّه، و يجب عليه تحرّي الفترة.

مسألة: الأمر بالأداء، هل هو أمر بالقضاء على تقدير خروج الوقت؟

فيه مذهبان، أصحّهما عند المحققين: أنه لا يكون أمراً به «٣».

---

(١) نقله عن القاضي الحسين و الروياني في التمهيد: ٦٣، و نهاية السؤل ١: ١١٦.

(٢) نقله عن أبي إسحاق الشيرازي في التمهيد: ٦٤.

(٣) كالرازي في المحصول ١: ٣٢٤، و الآمدي في الأحكام ٣: ١٩٩.

تمهيد القواعد، ص ٤٥

و من فروع المسألة:

ما لو قال لوكيله: أدِّ عني زكاة الفطرة، فخرج الوقت، هل له أن يخرجها بعده؟ يبنى على القولين.

و منها: إذا نذر أُضحيّة، و وكّل شخصاً في ذبحها و أدائها إلى الفقراء؛ فخرج وقتها. و هي كالأول. و الأولى بقاء «١» الوكالة ما لو خرج الوقت بعد ذبحها و قبل تفريقها.

و منها: و إن لم يوصف بالأداء و القضاء- ما إذا قال: بع هذه السلعة في هذا الشهر، فلم يتفق بيعها فيه، فليس له بيعها بعد ذلك. و مثله العتق و الطلاق. و ربما احتمل الجواز، بناء على القول السابق، و هو ضعيف.

قاعدة «٧» الرخصة لغةً: التسهيل في الأمر «٢»، و العزيمة: القصد المؤكّد «٣».

و شرعاً الرخصة: هي الحكم الثابت على خلاف الدليل، لعذر هو المشقة و الحرج.

و احترز بالقيد الأخير عن التكاليف كلها، فإنها أحكام ثابتة على خلاف الأصل، و مع ذلك ليست برخصة مطلقاً؛ لأنها لم تثبت كذلك لأجل المشقة.

إذا عرفت ذلك فالرخصة تنقسم أربعة أقسام:

الأول: أن تكون واجبةً، كحل الميتة للمضطر. و ربما قيل بجواز صبره إلى الموت، و هو ضعيف. و كالتيمّم لفاقد الماء أو للخوف من استعماله؛ و

---

(١) في «د»، «ح»: و أولى ببقاء.

(٢) المصباح المنير: ٢٢٣، الصحاح ٣: ١٠٤١. (رخص)

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٠٨. عزم)

إفطار المريض الّذي يتضرر بالصوم.

و الثاني: أن تكون مندوبة، كتقديم غسل الجمعة يوم الخميس لخائف عدم الماء، و فعل المندوب للتقية، حيث لا يتّجه بتركه ضرر.

و الثالث: أن تكون مكروهة، كالتقية في المستحب، حيث لا ضرر عاجلاً و لا آجلاً، و يُخاف منه الالتباس على عوام المذهب.

و الرابع: أن تكون مباحة، و هو ما رخّص فيه من المعاملات، كبيع العرايا، و قد وقع في بعض الأخبار التصريح بالرخصة فيها، فقال:

«و رخّص في العرايا» «١».

و منه الاستجمار بالأحجار و نحوها، لأنه أمر خارج عن إزالة النجاسة المعتادة، و لكن اكتفى الشارع به تخفيفاً، لعموم البلوى.

و قد يلحق هذا بالواجب العيني حيث يتعذر الماء، أو

التخييري عند وجوب الإزالة لواجبٍ يتوقف عليها.

و منه إظهار كلمة الكفر عند الإكراه، فإنه مباح على المشهور «٢» و إن أدّى تركه إلى القتل؛ لما في قتله من إعزاز الإسلام، و توطيد عقائد العوام.

و ربما قيل: بوجوبه حينئذٍ، حفظاً للنفس عن التهلكة. و فيه منع التهلكة حينئذٍ.

و قد يقع الاشتباه في بعض الموارد، كالقصر في السفر، فإنّه عزيمة عندنا، على ما صرّح به الأصحاب «٣»، مع انطباق تعريف الرخصة عليه، و

---

(١) الكافي ٥: ٢٧٥ باب بيع الزرع الأخضر. حديث ٩، التهذيب ٧: ١٤٣ حديث ٦٣٤، الاستبصار ٣: ٩١ حديث ٣١١، الوسائل ١٣: ٢٥ أبواب بيع الثمار باب ١٤.

(٢) تفسير التبيان ٦: ٤٢٨، مجمع البيان ٣: ٣٨٨، تفسير القرطبي ١٠: ١٨٢.

(٣) الانتصار: ٥١، النهاية: ١٢٢، الخلاف ١: ٥٦٩، الشرائع ١: ١٠٣.

تمهيد القواعد، ص ۴۷

إيماء الآية الشريفة إليه [۱].

و اعتذر بعضهم عن ذلك: بأنّ الدليل لم يدل على وجوب الصوم سفراً، لأنه مستثنى بالآية [۲]، و لا على إتمام الصلاة مطلقاً، لما روي من أنّ الصلاة وضعت ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر و أُقرّت في السفر «۱»، فلم يكن السبب فيهما قائماً، فلا يكونان رخصة حقيقة؛ إلا أنّ المشروعية لما كانت ثابتة في الجملة أمكن إطلاق الرخصة على القصر مجازاً، فكان التعبير بالعزيمة أولى، حتى قال الشيخ- رحمه الله-: لا يسمى فرض السفر قصراً، لأن فرض المسافر مخالف لفرض الحاضر «۲».

و رد بظاهر قوله تعالى **فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنٰاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلٰاةِ** «۳».

و أُجيب: بأن الآية مسوقة في الخوف، و إن كان فيها ذكر الضرب، بناء على الأغلبية، و القصر في الخوف داخل في

النصوص الموجبة للإتمام في الحضر، فتكون صلاته مقصورة حقيقة، و إن أطلق كثير من الأصحاب القصر على صلاة السفر مجازاً، من حيث مشروعية صلاة الحضر فيه أيضا، كما في كثير السفر.

---

[١] و هو قوله تعالى وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ الآية، النساء: ١٠١.

[٢] و هو قوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كانَ مَرِيضاً أَوْ عَلىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ البقرة: ١٨٥.

---

(١) الكافي ٣: ٢٧٣ حديث ٧، الفقيه ١: ٤٥٤ حديث ١٣١٧، ١٣١٩، التهذيب ٣: ١١٣ حديث ٤٢٤ العلل: ١١٥، المحاسن: ٣٢٧، الوسائل ٣: ٦٥ أبواب أعداد الفرائض باب ٢٤ حديث ٦، ٧، ١٠.

(٢) الخلاف ١: ٥٧١.

(٣) النساء: ١٠١.

تمهيد القواعد، ص ۴۸

قاعدة «۸» إذا طلب الفعل الواجب من كل واحدٍ بخصوصه،

أو من واحد معيّن- كخصائص النبي صلى الله عليه و آله فهو فرض العين.

و إن كان المقصود من الوجوب إنما هو إيقاع الفعل مع قطع النّظر عن الفاعل سمّي فرضاً على الكفاية.

و وجه التسمية بذلك: أنّ فعل البعض فيه يكفي في سقوط الإثم عن الباقين، مع كونه واجباً على الجميع؛ بخلاف فرض العين، فإنه يجب إيقاعه من كل عين- أي ذات- أو من عين معيّنة.

و ما ذكرناه من تعلّق فرض الكفاية بالجميع هو مختار جماعة من محققي الأصول «۱».

و قال بعضهم: إنه يجب على طائفة غير معينة «۲».

و هذا التقسيم أيضا آت في السنة:

فسنة العين كثيرة، كسنن الوضوء و الصلاة و الصوم و غيرها.

و سنة الكفاية، كتسميت العاطس، و ابتداء السلام، و الأضحية في حق أهل البيت، و الأذان و الإقامة للجماعة الواحدة.

و من فروض الأعيان: الطهارة، و الصلاة، و الزكاة، و الصوم، و الحج.

و من فروض الكفاية: الجهاد، و رد السلام، و إقامة الحجج العلمية، و الأحكام الدينية، و التفقه في الدين، و حفظ القرآن، و إغاثة المستغيثين في

---

(١) منهم صاحب مسلم الثبوت و شرحه فواتح الرحموت ١: ٦٣، و الآمدي في الإحكام ١: ١١، و الأسنوي في التمهيد: ٧٧، و ابن الحاجب في المنتهى: ٢٤.

(٢) المحصول ١: ٢٨٨، المعتمد ١: ١٣٨، و حكاه عن المحصول في فواتح الرحموت

١: ٦٣.

تمهيد القواعد، ص ٤٩

النائبات، و أحكام الموتى الواجبة، و غيرها.

و اختلف في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، هل هما من الواجب العيني أو الكفائي؟ و الأصح الثاني.

إذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع:

منها: تفضيل فرض الكفاية على فرض العين، و قد ذهب إليه جماعة من المحققين، استناداً إلى أن فاعله ساعٍ في صيانة الأمة كلها أو ما في حكمها عن المآثم «١» «٢»، و لا شك في رجحان من (حلّ محل) «٣» المسلمين أجمعين، بخلاف فرض العين، فإن فاعله يخلّص نفسه خاصة.

و منها: إذا صلى على الجنازة واحد مكلّف كفى و إن كان أنثى، و هل تشترط عدالته؟ فيه «٤» وجه:

من حيث إنّ الفاسق لا يقبل خبره لو أخبر بإيقاع أفعالها التي

لا تعلم إلا من قِبله، لوجوب التثبّت عند خبره «٥».

و من صحة صلاة الفاسق في نفسها معتضدة بأصالتها من المسلم «٦».

و لو كان طفلاً مميزاً ففي الاجتزاء به وجهان، مبنيان على أنّ عبادته هل هي شرعية أم تمرينية؟

و لو صلى عليه أكثر من واحد دفعةً، أو متعاقبين، بحيث شرع المتأخر قبل فراغ الأول، وقع الجميع فرضاً، لأنه لم يسقط بالشروع سقوطاً مستقراً

---

(١) نقله عن إمام الحرمين و اختاره في المجموع ١: ٣٧، ٤٥.

(٢) في «م»: الإثم.

(٣) في «م»: خلص.

(٤) ليست في «م»، و في «د»: له.

(٥) هذه إشارة إلى مدلول قوله تعالى إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا.

(٦) أي: أصالة الصحة في أفعال المسلم.

تمهيد القواعد، ص ۵۰

على الأقوى، و حينئذٍ فينوي كلّ الوجوب.

و لو صلى المتأخر بعد فراغ المتقدم جماعة أو فرادى أو بالتفريق قيل: وقع الجميع فرضاً أيضا كالسابق «۱»، لأن الفرض متعلق بالجميع، و إنما سقط عن البعض بقيام البعض به تخفيفاً. و «۲» لما فيه من ترغيب المصلين، لأن ثواب الفرض يزيد على ثواب النفل.

و قيل: تكون المتأخرة نفلاً «۳»، لسقوط الفرض بالأولى، و لا معنى للواجب إلا ما يأثم بتركه، إما مطلقاً أو بغير بدل، و لا إثم هنا على الباقين.

هذا إذا اعتبرنا نية الوجه، و إلا سقط البحث، و اكتفى الثاني بنية القربة؛ و يبقى جعله فرضاً أو نفلاً راجعاً إلى الله تعالى من جهة الإثابة عليه. و قد تظهر فائدته في النذر و نحوه.

و منها: إذا سلّم شخص على جماعة، فردّ أكثر من واحد،

فالتفصيل السابق بالتعاقب و عدمه آتٍ فيه.

و يزيد هنا: أنّ المسلّم عليه لو كان مصلياً و ردّ غيره، فإن قلنا بكون الجميع فرضاً جاز له الرد أيضا قطعاً؛ و كذا إن قصد مع الرد قراءة القرآن مطلقاً أو جعلناه قرآناً.

و لو جعلناه سنة، و لم يقصد القراءة، و لم يجعل هذا المقدار قرآناً، ففي جواز ردّه وجهان، أجودهما الجواز، لعموم الأدلة الدالة على الأمر بالردّ على كل من سلّم عليه، الشامل لمن سقط عنه الفرض و غيره.

و وجه المنع سقوط الفرض، و كون الرد من كلام الآدميين، ليس بقرآن و

---

(١) المجموع ٥: ٢١٣، ٢٤٥، فتح العزيز ٥: ١٩٢.

(٢) في «م»: أو.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ١: ٣١١.

تمهيد القواعد، ص ۵۱

لا دعاء، فيتناوله النهي. و ضعفه واضح.

قاعدة «۹» الوجوب: قد يتعلق بشيء معين، كالصلاة، و الحج و غيره، و يسمى واجباً معيناً.

و قد يتعلق بأحد أُمور معينة، كخصال كفارة اليمين، و كفارة رمضان على أحد القولين. فقيل: كل واحد من أفراده يوصف بالوجوب، و لكن على التخيير؛ بمعنى أنه لا يجب الإتيان بالجميع، و لا يجوز تركه «۱».

و قيل: الواجب مبهم عندنا، معيّن عند الله تعالى، إما بعد اختياره أو قبله، فيتعين بأن يلهمه الله تعالى اختياره. و هذا قول مبهم القائل، ينسبه كل من الأشاعرة و المعتزلة إلى صاحبه «۲».

و المختار الأول:

و تنقيحه: أن التعدد يرجع إلى محالّه «۳»، لأن أحد الأشياء قدر مشترك بين الخصال، لصدقه على كل واحد، و هو

واحد لا تعدّد فيه، كما أنّ المتواطئ موضوع لمعنى واحد صادق على أفراده كالإنسان، و ليس موضوعاً لمعانٍ متعددة، و إذا كان واحداً استحال فيه التخيير، و إنما التخيير في الخصوصيات، كالإعتاق و الكسوة و الإطعام. و الّذي هو متعلق الوجوب لا تخيير فيه، كما أنّ الّذي هو متعلق التخيير لا وجوب فيه.

---

(١) كما في المعتمد ١: ٧٧، و نقله عن أبي علي و أبي هاشم في ص ٧٩.

(٢) حكاه في فواتح الرحموت ١: ٦٦، و التمهيد: ٧٩.

(٣) في «ح»: محالة. و المقصود ب‍ «محالّه» هي مواضعه و مصاديقه.

تمهيد القواعد، ص ٥٢

إذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع:

منها: ما إذا أُوصى في الكفارة المخيّرة بخصلةٍ معيّنة، و كانت قيمتها تزيد على قيمة الخصلتين الباقيتين، فهل تعتبر

من الأصل؟ وجهان:

أحدهما: نعم، لأنه تأدية واجب مالي، خصوصاً إذا قلنا: إن الواجب أحدها.

و أجودهما: اعتباره من الثلث، لأنه غير متحتم، و تحصل البراءة بدونه.

و على هذا فالمعتبر منه ما بين القيمتين، لأن أقلهما لازم على كل حال.

و يحتمل ضعيفاً اعتبار جميع قيمة المخرج من الثلث، فإن لم يف به عُدل إلى غيره، لأنه فرد غير متعيّن للإخراج، فكان كالتبرع.

و منها: إذا أتى بالخصال معاً، فإنه يثاب على كل واحد منها على ما ذكره جماعة «١»، لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوّع، و لا يحصل إلا على واحد فقط، و هو أعلاها إن تفاوتت، لأنه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك، فإضافة غيره إليه لا تنقضه، و إن تساوت فعلى أحدها. و لو ترك

الجميع عوقب على أقلها، لأنه لو اقتصر عليه لأجزاه.

و منها: ما لو كان بعض الأفراد داخلاً في البعض الآخر، كمسح الرّأس في الوضوء، حيث إنّ الواجب منه أمر كلي يحصل في ضمن المسح بإصبع و أزيد في محله، فإن مسح جميع المقدّم أُثيب عليه، سواء مسحه دفعة أو على التعاقب، بناء على ما سلف من الإثابة على فعل جميع أفراد الواجب المخيّر، أو بجعل المجموع فرداً واحداً كاملاً، كما إذا مسح أزيد من المسمى.

و لكن هل يوصف المجموع بالوجوب «۲» فيثاب عليه ثواب الواجب، أم يكون الواجب مسمّاه و الباقي سنة؟ أوجه يأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

---

(۱) نقله عن شرح المعالم لابن التلمساني في التمهيد: ۸۱.

(۲) في «م»: بالواجب.

تمهيد القواعد، ص ٥٣

قاعدة «١٠» يجوز عندنا تحريم واحد لا بعينه، خلافاً للمعتزلة «١»،

كأن يقول الشارع: حرمت عليك أحد هذين الشيئين لا بعينه، لا أُحرّم عليك واحداً معيناً و لا الجميع و لا أُبيحه. و الكلام فيه كالكلام في الواجب المخيّر.

و من فروع القاعدة:

ما إذا كان له أمتان، و هما أُختان، فإنه يجوز له وطء إحداهما، و يحرم عليه وطؤهما معاً من غير تعيين؛ و متى وطئ إحداهما حرمت عليه الأخرى حتى يُخرج الأولى عن ملكه.

فإن أقدم و وطئها قبل ذلك ففيه قولان مشهوران:

أحدهما: تحرم الثانية دون الأولى «٢».

و الثاني: أنه إن وطئ الثانية عالماً بالتحريم حرمت عليه الأولى أيضا إلى أن تموت الثانية، أو يخرجها عن ملكه لا

لغرض العود إلى الأولى، فإن أخرجها لا لذلك حلت الأولى، و إن أخرجها ليرجع إلى الأولى فالتحريم باقٍ. و إن وطئ الثانية جاهلاً بالتحريم لم تحرم عليه الأولى «٣».

و هذا التفصيل مروي «٤» و لا حاجة بنا هنا إلى تحقيق الحال لحصول

---

(١) نقله عنهم الآمدي في الإحكام ١: ١٥٧، و الأسنوي في التمهيد: ٨١، و جوزه أبو الحسين من المعتزلة في المعتمد ١: ١٦٩.

(٢) المبسوط ٤: ٢٠٧، الشرائع ٢: ٢٩٠.

(٣) كما في النهاية: ٤٥٥، و الجامع للشرائع: ٤٣٠.

(٤) الكافي ٥: ٣٤٣ حديث ١٤، التهذيب ٧: ٢٩٠ حديث ١٢١٦- ١٢٢١، الفقيه ٣: ٤٤٨ حديث ٤٥٥١، الوسائل ١٤: ٣٧٢ أبواب ما يحرم بالمصاهرة باب ٢٩.

تمهيد القواعد، ص ٥۴

المطلوب من المثال على التقديرين.

و منها: ما لو اعتق إحدى امتيه لا بعينها، و سوّغناه، و جعلنا الوطء تعييناً «١»، فيصدق عليه ما ذكرناه، لأن كل واحدة منهما تحرم بوطء الأخرى، و هو مخيّر في وطء من شاء منهما، فيكون مخيّراً في تحريم من شاء.

و منها: ما لو أسلم على خمس نسوة مثلاً، و جعلنا الوطء تعييناً «٢» فإذا وطئ ثلاثاً منهنّ، بقي الأمر في الرابعة و الخامسة على ما ذكرناه في الأمتين.

و منها: ما لو طلّق واحدة من زوجتيه لا بعينها، و قلنا بوقوعه، فإنه و إن حرم وطؤهما معاً قبل التعيين، إلا أنه يمكن جعل الوطء تعييناً، فيتخير في وطء أيتهما شاء، فتحرم عليه الأخرى.

قاعدة «١١» الواجب قسمان: مطلق، و هو ما أوجبه الشارع من غير تعليق على أمر آخر، كالصلاة. و مشروط،

و هو ما علّق وجوبه على حصول أمر آخر كالحج، فإنه لم

يوجب إلا على المستطيع إليه سبيلا. و سواء كان الشرط مقترناً به كالحج، أو منفكاً عنه كالزكاة المشروطة بملك النصاب.

و الثاني لا يجب على المكلّف تحصيل شرطه إجماعاً.

و اختلف في وجوب ما يتوقف عليه الأول «٣»- و هو المعبّر عنه بمقدمة

---

(١) في «م»: معيناً.

(٢) في «م» «د»: معيناً.

(٣) أي: المطلق.

تمهيد القواعد، ص ٥٥

الواجب- على مذاهب، أصحها: أنه يجب مطلقاً «١»، و يعبَّر عنه الفقهاء بقولهم: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، سواء كان سبباً أم شرطاً.

و سواء كان ذلك السبب شرعياً كالصيغة بالنسبة إلى العتق الواجب، أم عقلياً كالنظر المحصل للعلم الواجب، أم عادياً كجز الرقبة في القتل، إذا كان واجباً.

و هكذا الشرط أيضا، فالشرعي كالوضوء، و العقلي كترك أضداد المأمور به، و العادي كغسل جزء من الرّأس في الوضوء للعلم بحصول غسل الوجه.

مثاله: إذا قال السيد لعبده: كن على السطح، فلا يتأتى ذلك إلا بنصب السلم و الصعود، فالصعود سبب، و النصب شرط.

و القول الثاني: أنه يكون أمراً بالسبب دون الشرط «٢».

و الثالث: أنه لا يكون أمراً بواحد منهما «٣». و قيل في المسألة غير ذلك «٤».

إذا تقرر ذلك فيتخرج على القاعدة فروع:

منها: غسل جزء من الرّأس و الرقبة و نحوهما لتيقن غسل الوجه، و غسل جزء من العضد لتيقن غسل اليد، و مسح

جزء من الساق، او ما تجاوز الكعب لتيقن مسح ظاهر القدمين، و غسل جزء من البدن لغسل

---

(١) كما في المستصفى ١: ٧١. و فواتح الرحموت ١: ٩٥، و المحصول ١: ٢٨٩، و معارج الأصول: ٧٣، و تهذيب الأصول: ٢٧.

(٢) كما في الذريعة ١: ٨٣.

(٣) حكاه في فواتح الرحموت ١: ٩٥، و منتهى الوصول: ٣٦.

(٤) منتهى الوصول لابن الحاجب: ٣٦، جعله أمراً بالشرط دون السبب و اللازم، و كذا في شرح مختصر المنتهى لعضد الدين ١: ٢٤٤.

تمهيد القواعد، ص ٥٦

الرّأس و الرقبة في الغسل، و جزء من الجانب الأيمن و بالعكس لتيقن غسل كل منهما.

و أما العورتان فتابعتان للجانبين، فيجب غسل جزء زائداً على نصف كل واحدة عند غسل جانبها، أو غسلهما معاً

معهما.

و جعلهما بعضهم عضواً مستقلاً؛ و خيّر في غسلهما قبل الجانبين، و بعدهما، و بينهما و هو ضعيف.

و مثله القول في مسح التيمم، فإن ذلك كله واجب لما ذكرناه.

و منها: إذا اشتبهت زوجته بأجنبية، فيجب عليه الكفّ عن الجميع.

و مثله ما لو اشتبهت محرمة بأجنبيات محصورات، فليس له أن يتزوج واحدة منهنّ.

أو سقطت تمرة نجسة و نحوها بين تمر كثير منحصر عادة.

أما لو لم ينحصر حلّ الجميع إلى أن يبقى منه ما ينحصر كذلك.

و منها: إذا نسي صلاة من الخمس، و لم يعرف عينها، فيجب عليه صلاة الخمس، أو ثلاث فرائض منها، رباعية مطلقة إطلاقاً ثلاثياً إن كان حاضراً، و صبح و مغرب؛ أو فريضتين

إحداهما مغرباً و الأخرى ثنائية مطلقة [إطلاقاً] «۱» رباعياً إن كان مسافراً. و كذا لو صلاّها، لكن تيقن فساد طهارة منها.

و لو اشتبه الحضر و السفر كفت الثلاث، مع إطلاق الثنائية بين الصبح و ثنائيات المسافر.

و منها: إذا اختلط ثوب نجس فصاعداً بثياب منحصرة طاهرة، و لم يمكنه تحصيل ثوب طاهر يقيناً، فإنه يصلي الواحدة متعدداً، فيما يزيد عن عدد النجس بواحدٍ، مع سعة الوقت.

---

(۱) أضفناه لاقتضاء السياق.

تمهيد القواعد، ص ۵۷

و منها: إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار، فيجب غسل الجميع و تكفينهم و الصلاة عليهم. ثم هو بالخيار إن

شاء صلى على الجميع دفعة واحدة، و ينوي الصلاة على المسلمين منهم و إن شاء صلى على كل واحد، و ينوي: أصلي عليه إن كان مسلما.

هذا إذا تعذر الاطلاع على ذكره، و اختباره بكونه كميشا أم لا، أو لم يعمل «١» بالرواية التي وردت بالرجوع إلى العلامة المذكورة «٢».

و ربما قيل هنا بالقرعة، لأنها لكل أمر مشتبه.

و منها: إذا خرج منه شيء، و لم يعلم هل هو مني أو بول، مع تيقنه انحصاره فيهما فقيل: يجب العمل بموجبهما لتيقن البراءة، فيغتسل و يتوضأ «٣».

و قيل: يتخيّر، لأنه إذا أتى بموجب أحدهما، شك في الآخر هل هو عليه أم لا، فلا يجب «٤». و الأظهر الأول، فيكون من القاعدة.

و منها: لو علم السهو و جهل متعلقة، لكن علم انحصاره في موجب السجود خاصة أو التلافي، أو في موجب الاحتياط

او التلافي، او في موجب السجود او الاحتياط، وجبا معا، لما ذكرناه. أما لو دار بين ما يوجب شيئا و ما لا يوجبه، لم يجب، لأصالة البراءة.

و منها: إذا غصب لوحا، و أدخله في سفينة له، و اشتبهت بغيرها من سفنه، فإنه يلزمه نزع ألواح الجميع؛ فلو كانت السفينة في اللجة، و فيها

---

(١) في «م»: يعلم.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ١٧٣، حديث ٦٣٦ الوسائل ١١: ١١٢ أبواب جهاد العدو باب ٦٥ حديث ١.

(٣) حكاه الأسنوي في التمهيد: ٨٦.

(٤) التمهيد للأسنوي: ٨٦.

تمهيد القواعد، ص ٥٨

مال للغاصب فقط و لم يشتبه، و كان نزعه يؤدي إلى غرق

السفينة، ففي النزع وجهان.

فإن قلنا به «۱»- و هو الأقوى- فاختلطت التي فيها اللوح بسفن أخرى للغاصب أيضا، بحيث لا يعرف ذلك اللوح إلا بنزع الجميع، ففي نزعه وجهان. و أولى بعدمه هنا لو قيل به ثم [۱].

و لو كانت سفينة المغصوب منه تشرف على الغرق، إذا لم يجعل فيها اللوح الّذي غصبه منها، فالمتجه وجوب قلعه، و إن منع منه ثم، ترجيحا لحق المالك حيث تعارض غرق إحداهما.

و منها: إذا نذر صوم بعض يوم، فقد قيل: إنه يجب عليه صوم يوم كامل، لأن صوم بعض اليوم ممكن بصيام باقية، و قد التزم البعض، فيلزمه الجميع، بناء على هذه القاعدة «۲». و قيل: لا يلزمه شيء، لأنه غير متعبد به شرعا «۳».

و لو قيل بأن مفهوم اللقب حجة، فلا إشكال في الفساد، لأنه حينئذ بمنزلة قوله: علي صوم النصف دون غيره، و الأظهر

الفساد مطلقا.

و منها: لو غصب صاعا من الحنطة مثلا، و خلطه بآخر، حيث لا يحكم بالانتقال إلى المثل، فإنه يلزمه تسليم الصاعين إلى المغصوب منه لو طلبه، لأن إعطاء المغصوب لا يمكن إلا بذلك، و يصير حينئذ شريكا.

و القول بتنزيله منزلة التالف، أو الفرق بين خلطه بالأجود و غيره، خارج عن المبحث.

---

[١] أي: لو قيل بعدم النزع في الصورة السابقة، فالقول بعدم النزع في هذه الصورة أولى.

---

(١) أي بالنزع.

(٢) كتاب الفروع لابن مفلح ٦: ٤٠٧، التمهيد للأسنوي: ٨٨.

(٣) تحرير الأحكام ٢: ١٠٦، إيضاح الفوائد ٤: ٦٢، نهاية المحتاج ٨: ٢٢٧.

تمهيد القواعد، ص ۵۹

و منها: ما إذا نذر الصلاة في وقت له فضيلة على غيره، فإنه يتعين إيقاعها فيه، أو مطلقا [۱] فلو قال: لله علي أن أصلي ليلة القدر ركعتين مثلا تعينت، ثم يبني بره «۱» في ليلة مخصوصة على ما يحكم به فيها، فقد اختلف العلماء في تعيينها من الشهر و السنة اختلافا كثيرا، و كذلك الروايات «۲».

فإن قيل بانحصارها في شهر رمضان، وجب عليه الصلاة في كل ليلة منه، أو في العشر الأخير منه فكذلك، أو في ليالي الأفراد أو غيرها.

و القول بانحصارها في العشر الأخير قوي، لاشتراك الأخبار الكثيرة فيه، فيجب تكرارها في ليالي العشر.

و في انحصارها في ليلة إحدى و عشرين و ثلاث و عشرين رواية حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام «۳».

قاعدة «۱۲» الواجب إذا لم يكن معلقا بمقدار معين،

بل على اسم تفاوت بالقلة و الكثرة،

كمسح مقدم الرّأس في الوضوء، فزاد فيه على الاسم، فهل يقع ذلك الزائد نفلا أم واجبا؟ فيه أقوال.

يفرق في ثالثها بين ما لو أوقعه دفعة، و على التعاقب؛ فيما يمكن

---

[١] أي: إذا نذر الصلاة في وقت و إن لم يكن له فضيلة، فإنه يتعين إيقاعها فيه.

---

(١) بر النذر: الوفاء به.

(٢) الكافي ٤: ١٥٦ باب في ليلة القدر، الوسائل ٧: ٢٥٦ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٣١، ٣٢.

(٣) الكافي ٤: ١٥٦ حديث ١ الوسائل ٧: ٢٥٨ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٣٢ حديث ١.

فيه الأمران.

و استند الموجب إلى أن الواجب هو الماهية الكلية المتأدية في ضمن أفراد متعددة، فأي فرد أوقعها في ضمنه كان واجبا، زاد أم نقص و نافية؛ إلى جواز ترك الزائد لا إلى بدل، و هو آية عدم الوجوب.

و فيه منع كلية الكبرى المطوية إن أخذت كلية، و منع عدم البدلية هنا، فإن المجموع الواقع كيف كان بدل عن الإفراد الناقصة و إن دخلت فيه، لأن الكل مغاير لجزئه.

و قد وقع مثله في القصر و التمام حيث يتخير، فإن الركعتين الأخيرتين يجوز تركهما في القصر، مع أنه لو أتم كانتا واجبتين.

نعم يمكن أن يقال علي تقدير التعاقب: بأن الذّمّة قد برئت بفعل الجزء، و الأصل عدم وجوب الزائد، و إن أمكن الحكم به «۱»، فإن مجرد الإمكان غير كاف، و حينئذ فالتفصيل أجود.

و يتفرع على القاعدة مسائل:

منها: إذا مسح زيادة على الواجب، أو زاد على تسبيحة واحدة في الركوع و السجود، أو على الأربع، أو زاد في الحلق أو التقصير على مسماه، أو في الهدي على واحد.

أما لو زاد في الكفارات و الزكوات و النذور و الديون و نحوها، فالزائد ليس بواجب قطعا، لأن لهذه قدرا مضبوطا محدودا شرعا بخلاف ما سبق.

و فائدة الخلاف تظهر في مواضع:

منها: الثواب، فإن ثواب الواجب أعظم من ثواب النفل، لقوله صلى الله عليه و آله حكاية عن الله تعالى: «و ما تقرب إلي المتقربون بمثل أداء ما

---

(١) أي: الحكم بوجوب الزائد.

افترضت عليهم» «۱».

و قد روي أيضا: «إن القدر الّذي يمتاز به الواجب هو سبعون درجة» «۲». و هذا مبني على الغالب، و إلا فقد يفضل المندوب على الواجب في بعض الموارد. و لتحقيقه محل آخر.

و منها: وجوب الأكل من الهدي الواجب و الإهداء و الصدقة، حيث يجب في الواحد. فإن قلنا باستحباب الزائد من الهدي لم يجب شيء من الثلاثة، و إن قلنا بوجوبه وجب.

إما الأضحية فيستحب في المتعدد منها ما يستحب في المتحد على التقديرين. نعم لو نذرها لحقها حكم الإهداء الواجب.

و منها: الحسبان من الثلث إذا أوصى بذلك، أو فعله في مرض موته، فإن جعلناه نفلا حسب من الثلث قطعا، و إن جعلناه فرضا ففي احتسابه من الأصل أو الثلث وجهان،

يلتفتان إلى وجوبه و إطلاق إخراج الواجب المالي من الأصل، و إلى إجزاء ما هو أقل منه عنه فلا يجب الزائد، و قد تقدم نظيره.

و منها: كيفية النية لما يتوقف عليها منه، كالهدي، فإن جعلنا الجميع فرضا فلا بدّ من نية الهدي الواجب في النسك المعين، كالمتحد، و الصدقة المفروضة، و نحوهما.

و إن جعلناه نفلا، كفاه الاقتصار على النية للأول، و إن توقف الثواب و جريان أحكام الهدي في الجملة على النية للباقي.

و منها: وجوب إكمال الزائد متى شرع فيه لو قلنا بوجوبه، للنهي عن

---

(١) الكافي ٣: ٣٥٢، باب من آذى المسلمين حديث ٧، الوسائل ١: ٧٨ أبواب مقدمة العبادات باب ٢٣ حديث ١٧، صحيح البخاري ٨: ١٣١ كتاب الرقاق باب التواضع، بتفاوت.

(٣) نقله عن صحيح ابن خزيمة في رد المختار ١: ٨٥.

تمهيد القواعد، ص ٦٢

قطع العمل الواجب إلا ما استثني، و إن قلنا باستحبابه جاز قطعه.

و يحتمل جواز قطعه مطلقا، و عدم احتسابه واجبا إلا بعد إكماله، لجواز تركه ابتداء فيستصحب، و لأصالة البراءة من وجوب الإكمال. و هذا متجه.

و لا يرد استلزامه زيادة ما ليس بواجب في الصلاة على تقدير قطعه على ما لا يتحقق معه ذكر، مما ليس بذكر و لا في معناه، لمنع النهي عن ذلك في المتنازع، فإن الشروع فيه مأذون فيه شرعا، و الخروج عن وضع الذّكر طارئ بعد القطع، فلا يقدح فيها بوجه.

قاعدة «١٣» إذا أوجب الشارع شيئا، ثم نسخ وجوبه، جاز الإقدام عليه،

عملا بالبراءة الأصلية، كما أشار إليه في المحصول، في آخر هذه المسألة [١]، و صرح به غيره «١». و لكن الدليل الدال على الإيجاب قد كان أيضا دالا على الجواز دلالة تضمن، فتلك الدلالة هل زالت بزوال الوجوب أم هي باقية؟ اختلفوا فيه.

فقال الغزالي: إنها لا تبقى، بل يرجع الأمر إلى ما كان قبل الوجوب من البراءة الأصلية و الإباحة، أو التحريم، و صار الوجوب بالنسخ كأن لم يكن «٢».

---

[١] المحصول ١: ٢٩٦، قال في آخر كلامه: لكن الناسخ للوجوب لما رفع الوجوب رفع الحرج عن الترك، فقد حصل بهذا الدليل زوال الحرج عن الترك، و قد بقي أيضا القدر المشترك بين الوجوب و الندب و هو زوال الحرج عن الفعل، فيحصل من مجموع هذين القيدين زوال الحرج عن الفعل و عن الترك معا، و ذلك هو المندوب و المباح. و لعله بهذا الكلام أشار إلى البراءة الأصلية.

---

(١) فواتح الرحموت ١: ٦٩.

(٢) المستصفى ١: ٧٣.

تمهيد القواعد، ص ٦٣

و ذهب الأكثر إلى أنها باقية «١»، و مرادهم بالجواز: هو التخيير بين الفعل و الترك، و هو الّذي صرح الغزالي بعدم بقائه، و حينئذ فيكون الخلاف بينهما معنويا، خلاف ما ادعاه بعضهم «٢»؛ و يكون الجواز الّذي كان في الواجب جنسا، و فصلة المنع من الترك، قد صار فصله بعد النسخ هو التخيير بين الفعل و الترك، فإن الناسخ أثبت رفع الحرج «٣» عن الترك، فالماهية الحاصلة بعد النسخ مركبة من قيدين:

أحدهما: زوال الحرج عن الفعل، و هو مستفاد من الأمر.

و الثاني: زواله عن الترك، و هو مستفاد من الناسخ. و هذه الماهية هي المندوب أو المباح.

و قد تلخص من ذلك انه إذا نسخ الوجوب بقي الندب او الإباحة من الأمر مع ناسخه، لا من الأمر فقط.

و موضع الإشكال، ما إذا قال الشارع: نسخت الوجوب، أو نسخت تحريم الترك، أو رفعت ذلك.

فأما إذا نسخ الوجوب بالتحريم، أو قال: رفعت جميع ما دل عليه الأمر السابق، من جواز الفعل و امتناع الترك، فيثبت التحريم قطعا.

و نحو هذا الخلاف، ما يعبر عنه الفقهاء كثيرا بقولهم: إذا بطل الخصوص هل يبطل العموم؟.

إذا علمت ذلك ففروع مسألة النسخ حقيقة قليلة. و مما فرعه عليه بعض الأصحاب:

---

(١) كما في مسلم الثبوت (فواتح الرحموت) ١: ١٠٣، و المحصول ١: ٣٩٦. و تهذيب الوصول: ٣٨.

(٢) نقله عن ابن التلمساني في التمهيد: ١٠٠.

(٣) في «م»: الحجر.

تمهيد القواعد، ص ٦٤

انعقاد الجمعة حال الغيبة و عدمه، بناء على أن وجوبها إذا ارتفع لفقد الشرط الّذي هو الإمام أو من نصبه، بقي الجواز «١».

و هو تفريع فاسد، لأن الوجوب لم ينسخ، و إنما تخلف- على القول به لفقد الشرط، و هو أمر آخر غير النسخ.

و لو كان فقد شرط الوجوب نسخا له، لزم القول بأن العبادات كلها منسوخة، حيث يختل بعض شرائطها، و هو فاسد إجماعا.

و الحق أن المرتفع هو الوجوب الخاصّ، و هو العيني على ما ادعاه الأصحاب لا التخييري، و هو أحد أفراد الواجب، فوجوبها في الجملة باق.

و أما ارتفاع الخاصّ مع بقاء العام فمن فروعه تنزيل القراءة

الشاذة منزلة الخبر، و سيأتي الكلام فيه «٢».

و منها: إذا بطلت الجمعة بخروج الوقت في أثنائها، قبل إدراك ركعة على القول باشتراطه، فهل تنقلب ظهرا، حيث تعذرت الوظيفة الخاصة للجمعة، و هي الجمعة، فيبقى العام.

أم تبطل، لفقد شرط الصحة، فضلا عن الوجوب، مع عدم نية الظهر التي هي شرط في صحة العمل، و لأن الصلاة على ما افتتحت عليه، و قد افتتحت على الجمعة، و لم تسلم؟ قولان.

و منها: إذا نذر صلاة، و عين لها مكانا لا مزية فيه. قيل: بطل. التعيين، و وجبت الصلاة، و يوقعها في أي موضع أراد على أحد القولين «٣». و الأقوى تعين ما عينه مطلقا.

---

(١) إيضاح الفوائد ١: ١١٩.

(٢) في ص ٨٤، قاعدة ١٨.

(٣) التنقيح الرائع ٣: ٥٢٦.

تمهيد القواعد، ص ٦٥

و منها: إذا باع السيد العبد المأذون أو أعتقه، ففي انعزاله وجهان:

من أن الإذن تابعة للملك، و من بقاء معناه العام، و إن توقف تصرفه على إذن المولى المتجدد.

و موضع الخلاف ما إذا عبر بالإذن المطلق، أما لو صرح بالوكالة، لم تبطل على الأقوى. و ربما أتى فيه الوجهان.

تمهيد القواعد، ص ٦٦

الباب الثاني في أركان الحكم و هي: الحاكم، و المحكوم عليه، و به

قاعدة «١٤» الأفعال الصادرة من الشخص قبل بعثة الرسل،

إن كانت اضطرارية، كالتنفس في الهواء، و أكل ما تقوم به البينة، فهي غير ممنوع منها.

و أما الاختيارية، كأكل الفاكهة و نحوها، ففيها ثلاثة أقوال:

أحدها: إنها على الإباحة «١».

و الثاني: على الحظر «٢».

و الثالث: الوقف، بمعنى عدم العلم بأحدهما، مع أنه لا يخلو عنه «٣» أو بأنه لا حكم «٤».

---

(١) الذريعة ٢: ٨٠٩، المعتمد ٢: ٣١٥.

(٢) نقله عن المعتزلة البغدادية و أبي علي بن أبي هريرة في المحصول ١: ٤٧.

(٣) فواتح الرحموت ١: ٤٨. المحصول ١: ٤٧، و نقله عن أبي الحسن الأشعري و أبي بكر الصيرفي.

(٤) الإحكام لابن حزم ١: ٥١، المستصفى ١: ٦٥، الإحكام للآمدي ١: ١٣٠.

و استند الأول إلى أن الله خلق العبد و ما ينتفع به، فلو لم يبح له كان خلقه «١» عبثا.

و بأنه إذا تحقق أنه لا مفسدة في أكل الفاكهة مثلا و لا مضرة، مع ظهور المنفعة، فذلك حسن.

و الثاني إلى أن الفعل تصرف في ملك الله بغير إذنه، و هو قبيح.

و أجيب: بأن الإذن معلومة عقلا، حيث لا ضرر على المالك، كالاستظلال بحائط الغير «٢».

إذا علمت ذلك فللمسألة فروع:

منها: إذا وقعت واقعة و لم يوجد من يفتي فيها، فقيل: حكمها حكم ما قبل ورود الشرع، و قيل: لا حكم فيها، و لا تكليف أصلا [١].

و منها: ما لو خفي عليه المقدار المعفو عنه من الدم مثلا، و لم يجد من يعرفه، فقيل: يبني على هذا الأصل «٣».

و فيه نظر، لأن النجاسة مانعة، فلا تصح الصلاة بها إلا مع

تيقن العفو عنها.

و يحتمل أن يقال: إن الأصل صحة الصلاة و براءة الذّمّة من وجوب إزالتها، إلى أن يعلم خلافه.

---

[١] قال الأسنوي في التمهيد: ١١١، إذا وقعت واقعة و لم يوجد من يفتي فيها فحكمها كما قال في الروضة في كتاب القضاء حكم ما قبل ورود الشرع، قال: و الصحيح في ذلك أنه لا حكم فيها، و لا تكليف أصلا، انتهى. و قد يستفاد القول الأول من عموم كلام ابن حزم في الإحكام ١: ٥٩.

---

(١) في «م»، «ح»: خلقهما.

(٢) كما في المعتمد ١: ٣٢٠.

(٣) التمهيد للأسنوي: ١١١.

تمهيد القواعد، ص ٦٨

و منها: ما فرعه بعضهم «١» فقال: إذا قرر النبي صلى الله

عليه و آله غيره على فعل من الأفعال، هل يدل على الجواز من جهة الشرع، أو من جهة البراءة الأصلية، فيكون الأصل هو الإباحة؟

فإن قلنا: أصل الأشياء على التحريم، دل التقرير على الجواز شرعا، و إن قلنا: أصلها على الإباحة، فلا.

و من فوائد هذا الخلاف الأخير: أن رفعه هل يكون نسخا أم لا؟ فإن رفع البراءة الأصلية بابتداء شرعية العبادات ليس بنسخ، على ما حقق في محله.

قاعدة «١٥» لا يصح عندنا ابتداء التكليف بمن لا يفهم الخطاب، كالنائم، و المجنون، و السكران، و الغافل، مطلقا، بناء على امتناع التكليف بالمحال.

و أطلق الأصوليون بطلان التكليف له من غير تقييد بالمبتدإ، و لكن يظهر من قوة استدلالهم إرادة ذلك.

كقولهم: إن مقتضى التكليف بالشيء الإتيان به امتثالا، و ذلك يتوقف على العلم بالتكليف به، و الغافل لا يعلم ذلك،

فيمتنع تكليفه، فإن هذا لا تجب مراعاته إلا في نية الفعل المتوقف على النية دون سائره، كما لا يخفى.

و يتفرع على إمكانه له استدامة: عدم بطلان صلاة الساهي عن بعض الأفعال، و صوم النائم، و المعتكف، و المحرم، و غيرهم من المتلبسين بالعبادة، و إن استحال ابتداؤهم بالتكليف.

---

(١) و هما الماوردي و الروياني كما في التمهيد: ١١١.

تمهيد القواعد، ص ٦٩

و ما ذهب إليه بعضهم من بطلان الصوم بالنوم بناء على إطلاق القاعدة «١» ضعيف، لما ذكرناه، مع موافقته للإجماع «٢» على عدم بطلان الصوم بالأكل سهوا، و هو أقوى منافاة له من النوم، و أبعد عن امتثال الأمر به.

و كذا عدم بطلان صلاة الساهي على كثير من الوجوه. و

وجوب القضاء على بعض الغافلين، كالنائم و السكران، و ثبوت الحد عليه بالزنى و القذف على الخلاف لدليل خارجي.

و قد روي ما يخالف القاعدة: أنّ السكرى إذا زوجت نفسها ثم أفاقت و أمضته أن العقد يصح [١]، و أنّ المجنون إذا زنى بعاقلة يحد «٣». و عمل بمقتضاهما بعض الأصحاب «٤» و هو مطرح.

و للعامة خلاف في أن السكران هل هو مكلف أم لا؟ ففي قول لهم: «أن حكمه حكم الصاحي مطلقا» «٥» و في ثان «عدمه

---

[١] روى محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة ابتليت بشرب النبيذ فسكرت، فزوجت نفسها رجلا في سكرها، ثم أفاقت. فأنكرت ذلك، ثم ظنّت أنه يلزمها ففزعت منه، فأقامت مع الرّجل على ذلك التزويج، أ حلال هو لها أم التزويج فاسد لمكان السكر، و لا سبيل للزوج عليها؟ فقال: «إذا أقامت معه

بعد ما أفاقت فهو رضا منها» قلت: و يجوز ذلك التزويج عليها؟ فقال: «نعم». انظر الفقيه ٣: ٤٠٩ حديث ٤٤٣٠، و التهذيب ٨: ٣٩٢ حديث ١٥٧١، الوسائل ١٤: ٢٢١ أبواب عقد النكاح باب ١٤ حديث ١.

---

(١) نقله عن أبي سعيد الإصطخري في المجموع ٢: ٣٤٥.

(٢) في «ح»: على الإجماع.

(٣) الكافي ٧: ١٩٢ حديث ٣، التهذيب ١٠: ١٩ حديث ٥٦، الوسائل ١٨: ٣٨٨ أبواب حد الزنا باب ٢١.

(٤) كالشيخ في النهاية: ٤٦٨.

(٥) مسلم الثبوت (فواتح الرحموت) ١: ١٤٥، كتاب الأم ٥: ٢٥٣، التمهيد للأسنوي: ١١٣.

تمهيد القواعد، ص ٧٠

مطلقا» «١» و في ثالث: «أنه مكلف فيما عليه دون ماله» «٢».

قاعدة «١٦» شرط التكليف بالفعل: حصول التمكن

منه، فإذا كلف به فلا بد أن يمضي زمان فعله متمكنا منه،

و إلا كان تكليفا بما لا يطاق.

و هذا شرط لوجوبه في نفس الأمر، أما بحسب الظاهر فقد يجب الشروع فيه قبل العلم باستمرار الشرط، ثم إن حصل تبين استقرار الوجوب، و إلا تبين سقوطه.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا دخل وقت الصلاة، و جنّ، أو حاضت المرأة، أو نفست، و نحو ذلك، قبل مضي زمان يسعها، فإنّ القضاء لا يجب عليه؛ و لو زال العذر آخر الوقت كفى إدراك قدر ركعة مع الشرائط المفقودة، إذا أمكن فعل الباقي خارج الوقت جامعا للشرائط.

و هذا بحسب الظاهر و إن كان مخالفا للقاعدة من حيث التكليف بعبادة في وقت لا يسعها، إلا أنّ ما خرج من الوقت بمنزلته، للنص الصحيح المستفيض بأن: «من أدرك

ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت» «٣» فيكون ذلك شرعا بمنزلة إدراك الوقت أجمع.

و عليه يتفرع كونه مؤديا للجميع، و يضعف كونه قاضيا مطلقا، أو لما وقع

---

(١) الأحكام للآمدي ١: ٢٠٠، و المحصول ١: ٣٣٠.

(٢) المستصفى ١: ٨٤.

(٣) الذكرى: ١٢٢، الوسائل ٣: ١٥٨ أبواب المواقيت باب ٣٠. حديث ٤، صحيح البخاري ١: ١٥١ باب مواقيت الصلاة.

تمهيد القواعد، ص ٧١

خارج الوقت.

و منها: إذا وجد المتيمم الماء، و تمكن من استعماله، فإن المشهور انتقاض تيممه حينئذ «١»، و ليس كذلك، بل الحق أنّ انتقاضه مشروط بمضي زمان يتمكن فيه من فعل

الطهارة تامة، ليتم الحكم بالقدرة على الطهارة المائية، فلو تجدّد عجزه عنه بمنع المالك أو بمرض و نحوه قبل مضي زمن الطهارة، كشف عن عدم التمكن، فلا ينتقض التيمم.

و منها: إذا أيسر من لم يحج، ثم مات تلك السنة قبل التمكن من الحج، فلا يجب قضاء الحج عنه، لعدم وجوبه عليه بسبب ما ذكرناه، سواء كان يساره و موته في أشهر الحج أم لا.

و كذا لو ذهب ماله قبل مضي زمن يمكنه فيه الإتيان بواجب الحج، سواء ذهب و هو متلبس بالسفر أم لا.

و اشترط العلامة في التذكرة بقاء المال إلى رجوع القافلة، استنادا إلى اشتراط نفقة الرجوع في وجوبه «۲».

هذا كله إذا سقط الشرط بغير اختياره، أما لو كان باختياره بأن وهب المال، فظاهر الأصحاب و غيرهم عدم السقوط، إذا كان ذلك بعد التلبس بالسفر أو ما في حكمه. و يمكن إلحاقه بغير الاختياري، لفقد الشرط و إن أثم.

و منها: إذا نذر التضحية بحيوان معيّن، فمات قبل إمكان ذبحه في وقتها [فلا ضمان] «٣». و لو مات قبل انقضاء أيام التشريق، و بعد التمكن، ففي الضمان وجهان: من تفويت النذر مع القدرة، و من عدم التقصير من

---

(١) كما في جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٣٥، و النهاية: ٥٠، و الشرائع ١: ٤٠.

(٢) التذكرة ١: ٣٠٠.

(٣) أثبتناه لاقتضاء السياق.

تمهيد القواعد، ص ٧٢

حيث اتساع الوقت.

و نحوه الكلام في وجوب قضاء صلاة موسعة لو مات في وقتها بعد مضي زمن يمكنه فعلها فيه.

و منها: إذا أحرم و في ملكه صيد، فمات قبل التمكن من

إرساله. و ربما احتمل هنا الضمان، بناء على وجوب إرساله حين إرادة الإحرام، كما يجب عليه إزالة الطيب عن بدنه و ثوبيه قبله.

و هو ضعيف.

و منها: إذا فعل ما يوجب التكفير في شهر رمضان، ثم جنّ أو مات ذلك اليوم، فلا كفارة، لتبيّن عدم وجوب الصوم. و كذا لو سافر سفرا ضروريا، بل مطلق السفر الموجب للقصر، على أحد القولين.

و قيل: لا تسقط الكفارة بذلك كله، لصدق فعل موجبها في صوم واجب حين الفعل، فلا يبطله طروء المسقط «١». و ربما فرّق بعضهم بين السفر الضروري و غيره «٢».

و يمكن بناء المسألة على قاعدة أخرى، و هي أنه إذا علم المكلّف عدم الشرط المعتبر في التكليف، هل يجوز أن يكلّف به؟ فقد جوّزه قوم لما يشتمل عليه من مصلحة توطين النّفس، و نيل الثواب بالرضا بأمر الله تعالى «٣».

و رده آخرون، لاستحالته، من حيث إنه تكليف بما لا يطاق «٤».

---

(١) كما في الخلاف ٢: ٢١٩.

(٢) القواعد ١: ٦٦، إيضاح الفوائد ١: ٢٣٤.

(٣) كالآمدي في الإحكام ١: ٢٠٥، و صاحب فواتح الرحموت ١: ١٥٣.

(٤) كما في الذريعة ١: ١٦٣، و المعتمد ١: ١٦٦.

تمهيد القواعد، ص ٧٣

قاعدة «١٧» الإكراه إن كان ملجئا، و هو الّذي لا يبقى للشخص معه قدرة و لا اختيار،

كالإلقاء من شاهق، لم يصح معه التكليف لا بالفعل المكره عليه لضرورة وقوعه و لا بضده لامتناعه.

و التكليف بالواجب وقوعه و الممتنع وقوعه محال، لاشتراطه بالقدرة، و القادر هو: إن شاء فعل، و إن شاء ترك.

و إن كان غير ملجئ، كما لو قال له: إن لم تكفر أو تقتل زيدا و إلا قتلتك، و علم أو غلب على ظنه أنه إن لم يفعل و إلا قتله، فلا يمتنع معه التكليف، و يدل عليه بقاء تحريم القتل.

و ردّه المعتزلة «١» استنادا إلى اشتراط كون المأمور به بحال يثاب عليه، و المكره آت بالفعل لداعي الإكراه، لا لداعي الشرع، فلا يثاب عليه؛ و لا يمتنع في نقيضه، لأنه إذا أتى به كان أبلغ في إجابة داعي الشرع.

و قيل: إنه إن أتى به لداعي الشرع صح، أو لداعي الإكراه فلا «٢».

و هذا يرجع إلى اعتبار نية الإخلاص في العمل، فمن فعله لداعي الإكراه فقد فعله لغير الله، و من فعله لداعي الشرع فقد أخلص.

إذا علمت ذلك فللقاعدة فروع:

منها: المكره على فعل مبطلات الصلاة و الصوم، و قد اختلف الأصحاب و غيرهم في فساد العبادة به.

و منشؤه من صدق فعل المفسد اختيارا، حيث لم يذهب القصد، لأنه

---

(١) المعتمد ١: ١٦٥، و نقله عنهم في التمهيد: ١٢٠.

(٢) المستصفى ١: ٩٠، المنخول: ٣٢.

تمهيد القواعد، ص ٧٤

الفرض؛ و من عموم قوله صلى الله عليه و آله: «رفع عن أمتي الخطأ، و النسيان، و ما استكرهوا عليه» «١» و المراد رفع حكمها، و من جملته إعادة الفعل و قضاؤه.

و لا خلاف في سقوط الكفارة حيث تجب بدونه، كما لا خلاف في الإبطال لو كان المنافي مما يبطل مطلقا كالحدث.

و الأجود الإفساد و إن انتفى الإثم.

و منها: إذا أكره على وطء الحائض و النفساء، حيث يوجب

الكفارة.

و الأقوى أنها لا تجب حينئذ.

و منها: إذا أكره على ترك الوضوء فتيمم، و في وجوب القضاء حينئذ وجهان: من صدق وجود الماء، الّذي عدمه شرط جواز التيمم.

و من عدم النهي من استعماله، الّذي هو المعتبر من وجوده؛ و لأنه في معنى غصب الماء و الأجود عدم القضاء. و الفرق بأن غصب الماء أكثري بخلاف الإكراه على ترك الوضوء، لا يكفي في اختلاف الحكم.

و منها: إذا اخرج من المعتكف مكرها، و في الإبطال به خلاف مشهور. و الأقوى الإبطال مع طول الزمان، بحيث يخرج عن كونه معتكفا، لا بدونه.

و منها: إذا أخرج أحد المتبايعين من مجلس العقد مكرها، فإن خياره لا ينقطع بهذا إذا منع من الفسخ، بأن حمل من المجلس و سدّ فوه، فإن لم يمنع فوجهان، أجودهما

الانقطاع.

و منها: الإكراه على الذبح، و هو محصّل للمقصود مع اجتماع شرائطه

---

(١) التوحيد: ٣٦٤، الخصال ٢: ٤٤، الوسائل ١١: ٢٥٩ أبواب جهاد النّفس باب ٥٦ حديث ١، سنن ابن ماجة ١: ٦٥٩ باب طلاق المكره و الناسي حديث ٢٠٤٣.

تمهيد القواعد، ص ٧٥

المعتبرة، فإن الاختيار لم يثبت كونه شرطا هنا.

و مثله الإكراه على الدباغ في جواز استعمال الجلد حيث يعتبر، أو في طهارته على قول بعض الأصحاب «١» و قول العامة مطلقا «٢».

و منها: قبول القضاء عند الإكراه عليه، و هو صحيح إن تعين عليه، لأنه إكراه بحق، و إن لم يتعيّن فوجهان.

و منها: إذا أكره المشتري على قبض المبيع، هل يدخل في

ضمانه؟ و المتجه الدخول إن كان المكره البائع، و كان ذلك في حالة يجب عليه قبضه منه، و إن لم يكن كذلك فلا.

و منها: إكراه المغصوب منه على أكل المغصوب أو إتلافه. و في براءة الغاصب بذلك وجهان، مبنيان على ترجيح جانب الغرور، أو المباشرة، و الأول أولى.

و منها: إذا وقف على سكان موضع، فأخرج أحدهم كرها، ففي بطلان استحقاقه نظر، و لعل البطلان أوجه مع خروجه عن كونه من سكانه عرفا.

و منها: إكراه الذمي على الشهادتين، و لا يحصل به الإسلام؛ بخلاف الحربي و المرتد عن ملة، و المرأة مطلقا، و الظاهر إلحاق الخنثى بها.

و منها: إذا فعل المحلوف عليه مكرها، و الأقوى عدم الحنث به مطلقا.

و في انحلال اليمين كالعمد [١] وجهان.

و منها: الإكراه على العقود، كالبيع و نحوه بغير حق، و هو

مانع

---

[١] في «ح»: كالعهد. و المراد: أنه في صورة فعل المحلوف على تركه عمدا ينحل النذر و تجب الكفارة، فهل ينحل في صورة الإكراه كصورة العمد أم لا؟

---

(١) نقله عن ابن الجنيد في منتهى المطلب ١: ١٩١.

(٢) الأم ١: ٩، المجموع ١: ٢١٧، بدائع الصنائع ١: ٨٥، بداية المجتهد ١: ٧٦، أحكام القرآن للجصاص ١: ١١٥، التفسير الكبير ٥: ١٦.

تمهيد القواعد، ص ٧۶

من صحتها قطعا.

و منها: التلفظ بكلمة الكفر بالإكراه. و الأفضل أن لا يتلفظ و إن قتل.

و منها: إذا أكره على القتل، فإنه لا يباح إجماعا، و يجب به القصاص إن لم يبلغ حد الإلجاء، و إلا فالدّية. و يتحقق في

غيره و إن كان قطعا عندنا.

و منها: الإكراه على الزنا، و هو متحقق في طرف المرأة عندنا، فلا حدّ و لا إثم. و في تحققه في طرف الرّجل قولان، أجودهما ذلك، لأن الانتشار طبيعي و الإيلاج متصور و إن عدم الداعي.

و منها: السرقة و شرب الخمر يباحان بالإكراه، و يسقط الحد عندنا.

و منها: إتلاف المال، و هو يباح بالإكراه. و أما الضمان فيجب على الآمر، و هل يطالب المأمور أيضا؟ وجهان. فإن قيل به رجع على الآمر بما غرم، و يحتمل عدمه.

و منها: إكراه المحرم على الصيد، و هو كالإكراه على إتلاف مال الغير، فتجب الكفارة على الآمر إن كان محرما. و في وجوبها على المكره وجهان.

و منها: الإكراه على الإرضاع، و لا خلاف في ثبوت التحريم به. إذ القصد غير معتبر فيه. و أما غرامة المهر إذا انفسخ به

النكاح، ففي وجوبه على المرضعة أو المكره وجهان.

و منها: إكراه المحلل على الوطء بعد العقد الصحيح، و هو يفيد التحليل و استقرار المهر على ما يقتضيه إطلاقهم.

و منها: إرث القاتل مكرها لو قيل به في قتل الخطأ، و فيه وجهان من عموم النص على عدم إرثه، و من ارتفاع حكمه بالإكراه.

مسألة: الكفار هل هم مكلّفون بفروع الشريعة؟

فيه مذاهب: أصحها: أنهم مكلّفون بها مطلقا، لتناول الأمر

تمهيد القواعد، ص ۷۷

بالعبادة العام لهم، و الكفر غير مانع، لإمكان إزالته، و الآيات الموعدة بترك الفروع، مثل **وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لاٰ يُؤْتُونَ الزَّكٰاةَ** «۱» و غيرها «۲».

فعلى هذا يكون الكافر مكلفا بفعل الواجب و ترك الحرام، و بالاعتقاد في «۳» المندوب و المكروه و المباح.

و الثاني: لا، مطلقا.

و الثالث: مكلّفون بالنواهي دون الأوامر.

و الرابع: المرتد مكلّف، دون الكافر الأصلي.

و الخامس: مكلّفون بما عدا الجهاد، لامتناع قتالهم أنفسهم.

إذا علمت ذلك فللمسألة فروع:

منها: إذا زنى الذمي فعندنا يجب عليه الحد، و يتخير الإمام بين إقامته عليه بمقتضى شرعنا، و بين دفعه إلى أهل ملته ليقيموه عليه بموجب شرعهم.

و اختلف العامة في ذلك اختلافا كثيرا بسبب الأقوال المتقدمة.

و منها: إذا تعاطى شيئا يوجب الكفارة على المسلم وجبت عليه. و في جواز أخذ الإمام و من في معناه لها من ماله وجهان؛ و كذا في سقوطها لو أسلم كالزكاة، للعموم.

و منها: إذا نذر شيئا فإنه لا يجب عليه الوفاء به مطلقا، لتعذّر صحة النذر منه من حيث اشتراطه بالقربة، لكن يستحب له

الوفاء به لو اسلم.

و منها: إعانة المسلم له على ما لا يحل عندنا، كالأكل و الشرب في نهار رمضان بضيافة و غيرها، فعلى القول بتكليفه بالفروع ففي تحريمه وجهان:

من أنه إعانة على المحرم، و أصالة الحل.

---

(١) فصلت: ٦.

(٢) الموٴمن: ١٠، المرسلات: ٤٨، ٤٩.

(٣) في «م» و في.

تمهيد القواعد، ص ٧٨

و الوجهان آتيان في تمكين الزوجة المحلة و المفطرة للزوج المحرم و الصائم وجوبا، و البائع بعد النداء للجمعة ممن عليه الجمعة مع من لا تجب عليه.

و الأجود التحريم في الجميع. و على القول بعدم تكليفه لا

يحرم.

و منها: إذا جاوز الكافر الميقات مريدا النسك، ثم أسلم فعلى تكليفه يكون كالمتعمد، و على الآخر كمن لا يريد النسك.

و منها: إذا غصب خمرا من ذميّ، و اللازم من القاعدة عدم وجوب ردّها، إلاّ أنّ المختار هنا الوجوب مع استتاره بها.

و منها: منعه من لبس الحرير و الذهب إذا كان رجلا، و اللازم وجوبه أيضا، و الظاهر عدم وجوبه.

و حينئذ فلو مات الذمي فأراد قريبه المسلم تكفينه فيه، فهل له ذلك، لأن لبسه حيا جائز؛ أم لا، نظرا إلى تحريمه خصوصا على المسلم؟ وجهان.

تمهيد القواعد، ص ٧٩

المقصد الثاني في الكتاب و السنة

و فيه أبواب:

الباب الأول: في اللغات

مقدمة: الكلام و نحوه كالقول و الكلمة يطلق عندنا حقيقة على اللساني خاصة،

و هو اللفظ، و يطلق مجازا على النفسانيّ، و هو المعنى القائم بالنفس. و عند الأشاعرة يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي، و بالغ في المحصول في باب الأوامر و النواهي فقال: إنه حقيقة في النفسانيّ فقط «١» و وافق الجمهور فيه في باب اللغات «٢».

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة:

قوله صلى اللّه عليه و آله: «فإذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث و لا يجهل، فإن امرؤ

---

(١) الموجود خلافه كما يظهر بالتأمل، و إن كان ابتداء كلامه يوهم ذلك، انظر المحصول ١: ١٩٦، و لعل الشهيد اعتمد على نقل الأسنوي ذلك في التمهيد: ١٣٥.

(٢) المحصول ١: ٥٥.

تمهيد القواعد، ص ٨٠

شاتمه أو قاتله فليقل: إني صائم» «١». فهل يقوله بقلبه أو بلسانه؟ وجهان:

فذهب جماعة إلى أنه: يذكّر نفسه بذلك لينزجر، فإنه لا معنى لذكره بلسانه إلا إظهار العبادة، و هو رياء أو معرض له «٢». و بناء هذا التنزيل على الأخير واضح، و على الثاني بالحمل على أحد معاني المشترك لقرينة، و على الأول بجعل القرينة مرجّحة للمعنى المجازي.

و قيل: بل يقوله بلسانه، حملا على المعنى الحقيقي، أو لأنه أقرب إلى إمساك صاحبه عنه «٣».

و فصّل ثالث فقال: إن كان الصوم واجبا قال بلسانه، و إن كان ندبا فبقلبه، لبعد الأول عن الرياء، و قرب الثاني «٤». و هو حسن، إلا أن يثق بعدم الرياء و السمعة، فاللسان أولى فيهما، مراعاة للحقيقة.

و منها: إذا حلف ان لا يتكلم، او لا يذكر كذا، فإنه لا يحنث إلا بما تكلّم بلسانه، دون ما يجريه على قلبه. و وافق القائل بالكلام النفسيّ هنا، و لعله فهم التخصيص من العرف «٥».

و منها: ما قالوه في حد الغيبة: «أنها ذكر الشخص بما يكرهه بشروطه المقررة» و هو لفظ الحديث النبوي «٦».

---

(١) صحيح البخاري ٣: ٣٤ كتاب الصوم، صحيح مسلم ٢: ٥٠٧ حديث ١٦٠، سنن ابن ماجة ١: ٥٣٩ حديث ١٦٩١، الموطأ ١: ٣١٠ كتاب الصيام حديث ٥٧.

(٢) فتح العزيز ٦: ٤٢١، معالم السنن (مختصر سنن أبي داود) ٣: ٢٤٠

(٣) المجموع ٦: ٣٥٦، معالم السنن ٣: ٢٤٠.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (إرشاد الساري) ٥: ١٣١، و استحسنه الروياني كما في التمهيد للأسنوي: ١٣٧.

(٥) في «ح»: من أمثال العرف.

(٦) مجالس الشيخ: ٣٤١، الوسائل ٨: ٥٩٨ أبواب أحكام العشرة باب ١٥٢ ح ٩، صحيح مسلم ٥: ١٦٢ باب تحريم الغيبة حديث ٧٠، الموطأ ٢: ٩٨٧ كتاب الكلام

حديث ۱۰.

تمهيد القواعد، ص ۸۱

و قد ذهب جماعة من المحققين «۱» إلى أنها تحصل بالقلب كما تحصل باللفظ، و هو سوء الظن به إذا عقد عليه القلب، و حكم عليه بالسوء من غير يقين «۲».

و هو من جهة الخبر السابق يوافق القاعدة.

و لنا على تحققها به قوله صلى الله عليه و آله: «إن الله تعالى حرم من المسلم دمه، و ماله، و أن يظن به ظن السوء، فلا يستباح ظن السوء إلا بما يستباح به الدم و المال، و هو تيقن مشاهدة، أو بينة عادلة، أو ما جرى مجراهما من الأمور المفيدة لليقين» «۳» و غيره من الأخبار.

قاعدة «۱۸» اختلفوا في أن اللغات هل هي توقيفية أم اصطلاحية «٤» على مذاهب:

فذهب الأشعري «٥» و جماعة «٦» إلى الأول مطلقا، و معناه

ان اللّه تعالى وضعها و وقفنا عليها، اي أعلمنا بها.

و ذهب أبو هاشم إلى الثاني مطلقا «٧».

---

(١) كالغزالي في إحياء علوم الدين ٣: ١٥٠.

(٢) في «د»: تعيين، و في «ح»: تعين.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٥٦٩ حديث ٤٩٤٦.

(٤) معنى أنها توقيفية: أن اللّه وضعها و وقفنا عليها أي أعلمنا بها. و معنى أنها اصطلاحية: انها بوضع البشر.

(٥) نقله عنه في المحصول ١: ٥٧، و الإحكام للآمدي ١: ١٠٩ و مبادئ الوصول للعلامة: ٣، و التمهيد للأسنوي: ١٣٧.

(٦) منهم ابن حزم في الإحكام ١: ٣٢، و الآمدي في الإحكام ١: ١١١، و العلامة في مبادئ الوصول: ٣، و نقله عن ابن فورك في المحصول ١: ٥٧، و اختاره هو في ج ٢ ص ٤٢١.

(٧) نقله عنه في المحصول ١: ٥٨.

تمهيد القواعد، ص ٨٢

و قال أبو إسحاق الأسفراييني: الألفاظ التي يقع بها التنبيه إلى الاصطلاح توقيفية، و الباقي محتمل «١».

و في المحصول قول رابع: إن ابتداء اللغات اصطلاحي، و الباقي محتمل «٢».

و توقف جماعة في المسألة «٣».

و ذهب عباد بن سليمان الصيمري و جماعة إلى أن الألفاظ لا تحتاج إلى وضع، بل تدل بذاتها، لما بينها و بين معانيها من المناسبة. كذا نقله في المحصول «٤». و مقتضى كلام الآمدي في النقل عنه: أن المناسبة مشروطة، لكن لا بد من الوضع «٥».

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

المسألة المعروفة بمهر السر و العلانية، و هي ما إذا تزوج الرّجل امرأة بألف، و كانا قد اصطلحا على تسمية الألف بألفين، فهل الواجب ألف، و هو ما يقتضيه الاصطلاح

اللغوي، او الفان، نظرا إلى الوضع الحادث؟ فيه وجهان، مبنيان.

و يمكن القول بالبطلان على القول بالتوقيف، لأن الموضوع اللغوي غير ملفوظ، و الملفوظ غير مقصود، و لا يتم العقد إلا بهما.

و منها: إذا قال يا حلال يا ابن الحلال و نحوه- و هما في الخصومة-

---

(١) نقله عنه الآمدي في الإحكام ١: ١١١، و الأسنوي في التمهيد: ١٣٨.

(٢) المحصول ١: ٥٨.

(٣) منهم الرازي في المحصول ١: ٦٤، و ابن السبكي في رفع الحاجب ج ١ قاعدة ٦٩، و نقله عن القاضي في التمهيد: ١٣٨.

(٤) المحصول ١: ٥٧، و نقله أيضا في فواتح الرحموت ١: ١٨٤.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ١: ١١٠.

تمهيد القواعد، ص ٨٣

و نوى الزنا، فلا حد عليه، لأن اللفظ لا يحتمله، و يثبت عليه التعزير، للتعريض. هذا إن قلنا بالتوقيف، و لو قلنا اصطلاحية اتجه ثبوته.

و ربما احتمل ثبوته مطلقا، لما بين اللفظين من العلاقة الصحيحة، و هي المضادة، فيكون مجازا صحيحا معتبرا في كلام العرب، و قد اعترف به المتكلم بقرائن حاله.

و منها: البيع المسمى «بالتلجئة» بالتاء المثناة و الجيم، و صورته: أن يخاف غصب ماله، أو الإكراه على بيعه، فيلجأ إلى إنسان، فيتفق معه على صدور لفظ الإيجاب و القبول، لا لحقيقة البيع؛ و لكن لدفع المتغلب عليه، ثم يبيعه بيعا مطلقا، فصححه بعض العامة، اعتبارا بالوضع «١». و الأجود العدم، اعتبارا بالقصد.

و منها: إذا باع أو أعتق أو طلق أو حلف و نحو ذلك، ثم ادعى عدم إرادة المعنى من اللفظ، فقد قيل: يبنى على

الخلاف السابق، فإن قلنا إن اللغات توقيفية لم يلتفت إلى دعواه، و إن قلنا إنها اصطلاحية دين بنيته «٢».

و منها: إذا غلط الإمام فنبهه المأموم بقوله: سبحان الله و نحوه، قاصدا التنبيه فقط، أو توقفت عليه القراءة فردده بهذا القصد، أو كبر المبلغ قاصدا التبليغ و نحو ذلك، فإن صلاته تبطل بناء على كونها اصطلاحية، لعدم تحقق الذّكر و القراءة حينئذ؛ و على القول بأنها توقيفية يحتمل ذلك أيضا، نظرا إلى قصد خلاف المعنى؛ و الصحة، لأن اللفظ موضوع للذكر و القراءة، فلا أثر للقصد المخالف.

و يشكل بأنه إذا صرفه إلى غيره التحق بكلام الآدميين و امتنع الثواب عليه.

---

(١) التمهيد: ١٣٩.

(٢) الفروق ١: ٣٨، التمهيد للأسنوي: ١٤٠.

تمهيد القواعد، ص ٨۴

و أشكل منه ما لو لم يقصد شيئا؛ و أولى بالصحّة هنا، حملا للغة على موضوعها، حيث لا معارض. و يجيء على الاصطلاح البطلان حيث لم ينصرف إلى الذّكر و ما في معناه، لتخلف قصده.

مسألة: القراءة الشاذة كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام متتابعات «١»

هل تنزل منزلة الخبر أم لا؟ ذهب إلى كل منهما فريق من الأئمة و الأصوليين «٢»، نظرا إلى (اعتبار) «٣» روايته؛ و التفاتا إلى أن الراوي لم ينقلها خبرا، و القرآن لا يثبت بالآحاد.

و فرعوا على ذلك وجوب التتابع في كفارة اليمين و عدمه.

و هذا الحكم عندنا ثابت من غير القراءة، و إنما تظهر الفائدة في الحجة من القراءة.

قاعدة «١٩» إطلاق المشتق كاسم الفاعل و اسم

المفعول باعتبار الحال حقيقة بلا نزاع،

و إطلاقه باعتبار المستقبل كقوله تعالى **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** «٤» مجاز قطعا، و باعتبار الماضي فيه مذاهب، أصحها عندنا: أنه حقيقة، سواء أمكنت مقارنته له كالضرب، أم لم تمكن كالكلام «٥».

---

(١) مجمع البيان ٣: ٢٣٨.

(٢) نقل الأول عن الرافعي و القاضي أبو الطيب في فواتح الرحموت ٢: ١٦، و اختار هو حجيته على كل حال، و نقله عن أبي حنيفة في المستصفى ١: ١٠٢، و اختار هو الثاني.

(٣) ليس في «م»، «د».

(٤) الزمر: ٣٠.

(٥) كما في المحصول ١: ٨٦، و تهذيب الأصول للعلامة: ١٠.

و الثاني: انه مجاز مطلقا «١».

و الثالث: التفصيل بالممكن و غيره «٢».

و توقف الآمدي «٣» و جماعة «٤»، فلم يصححوا شيئا.

و محل الخلاف ما إذا لم يطرأ على المحل وصف وجودي يناقض المعنى الأول أو يضاده، كالزناء و القتل و الأكل و الشرب؛ فإن طرأ من الوجودات ما يناقضه أو يضاده، كالسواد مع البياض، و القيام مع القعود، فإنه يكون مجازا اتفاقا، على ما ذكره في المحصول «٥» و غيره «٦».

هذا كله إذا كان المشتق محكوما به، كقولك: زيد مشرك أو قاتل أو متكلم، فإن كان محكوما عليه كقوله تعالى **الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا** «٧» **وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا** «٨» و **فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ** «٩» و نحوه، فإنه حقيقة مطلقا، سواء كان للحال أو لم يكن.

و استدل عليه بأنه لو لم يكن كذلك لامتنع الاستدلال بالنصوص السابقة في زماننا، لأنها مستقبلة باعتبار زمن

الخطاب عند إنزال الآية، و الأصل عدم التجوز، و لا قائل بامتناع الاستدلال.

---

(١) كما في مسلم الثبوت و شرحه فواتح الرحموت ١: ١٩٣.

(٢) شرح المختصر لعضد الدين ١: ١٧٦.

(٣) الإحكام ١: ٨٦.

(٤) نقله عضد الدين في شرح المختصر ١: ١٧٦.

(٥) المحصول ١: ٨٦.

(٦) شرح المختصر لعضد الدين ١: ١٧٦، التمهيد للأسنوي: ١٥٤.

(٧) النور: ٢.

(٨) المائدة: ٣٨.

(٩) التوبة: ٥.

تمهيد القواعد، ص ٨٦

إذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل:

منها، لو قال: انا مقر بما تدعيه، او لست منكرا له، فإنه يكون إقرارا بخلاف ما لو قال: أنا مقر، و لم يقل «به» فإنه لا يكون إقرارا، لاحتمال أن يريد الإقرار بأنه لا شيء عليه.

و بخلاف ما لو أتى بالمضارع، فإنه لا يكون إقرارا و إن أتى بالضمير معه، لأن المضارع مشترك بين الحال و الاستقبال.

و منها: لو قال: وقفت على سكان موضع كذا، فغاب بعضهم مدة و لم يبع داره و لا استبدل دارا، فإن حقه لا يبطل؛ و لا فرق بين غيبته حال الوقف و بعده؛ مع احتمال البطلان هنا، نظرا إلى العرف.

و منها: إذا قال الكافر: أنا مسلم هل يحكم بإسلامه أم لا؟ و مقتضى جعله حقيقة في الحال الحكم عليه به. و يحتمل عدم الحكم مطلقا، لاحتمال أن يسمي دينه الّذي عليه إسلاما.

و منها: ما لو عزل عن القضاء، فقال: امرأة القاضي طالق، مع قصد طلاق زوجته، ففي وقوع الطلاق عليه وجهان. و

ينبغي القطع بالوقوع، نظرا إلى صحة الإطلاق (١)، مضافا إلى القصد. و فيه أيضا إقامة الظاهر مقام الضمير، و هو صحيح، و إن قل لغة.

و منها: إذا قال: وقفت على حفاظ القرآن. ففي دخول من كان حافظا و نسيه البناء على ما ذكر، و يتجه عدم دخوله هنا، نظرا إلى العرف أيضا.

و منها: كراهة الحدث تحت الشجرة المثمرة، فإن الكراهة لا تختص بزمان الثمر، بل تبقى و إن زالت.

و في ثبوتها لما لم يثمر بعد مع قبولها لها وجهان، مبناهما كون الإطلاق

(١) في «م»: الطلاق.

تمهيد القواعد، ص ٨٧

حينئذ مجازا كما عرفت، و دلالة العرف على إرادة المثمرة

بالصلاحية و القوة القريبة من الفعل.

قاعدة «٣٠» في جواز إقامة كل من المترادفين مقام الآخر- بمعنى أنه حيث يصح النطق بأحدهما في تركيب يلزم أن يصح النطق فيه بالآخر- مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقا «١»، نظرا إلى أن المقصود من اللفظ إنما هو المعنى، و هو حاصل.

و الثاني: عدمه مطلقا «٢»، لأن صحة الضم قد تكون من عوارض الألفاظ، إذ يصح أن يقول: مررت بصاحب زيد، و لا يصح: بذي زيد، إن كانت «ذو» مرادفة لـ «صاحب» و كما تقول: هيهات بمعنى بعد، و لا يقع فاعله ضميرا منفصلا و لا ظاهرا بعد إلا، فلا تقول: ما هيهات إلا زيد، و لا: زيد ما هيهات الا هو، و يصح ذلك مع بعد.

و الثالث: الجواز من لغة واحدة، دون لغات مختلفة «٣»، حذرا من اختلاط «٤» اللغات، و لأن إحدى اللغتين بالنسبة إلى الأخرى مهملة، فلا يضم إلى المستعمل.

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

تكبيرة الإحرام، و قد اختلف المسلمون في جوازها بغير العربية

---

(١) منتهى الوصول: ١٤، شرح المختصر لعضد الدين ١: ١٣٦.

(٢) المحصول ١: ٩٤.

(٣) منهاج الوصول (نهاية السؤل) ١: ١٥٧، الإبهاج ١: ١٥٧.

(٤) في «د»: اختلاف.

تمهيد القواعد، ص ٨٨

اختيارا لذلك.

و عندنا أن العربية متعينة، للاتباع، و لكن لو عبر بالرحمن أو الرحيم لم يصح أيضا، لما ذكر.

و لو تعذرت و ضاق الوقت، ترجمها بما شاء من اللغات، من غير ترجيح على الأقوى. و يمكن إدراجه حينئذ في

القاعدة.

و كذا تتعين العربية في العقود اللازمة عندنا. أما الجائزة، فتصح بأي لغة اتفقت.

و منها: رواية الحديث بالمعنى للعارف، و فيه مذاهب: أصحها الجواز، و هو منصوص عندنا «١»، لا يحتاج إلى رده إلى القاعدة.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» «٢» مقتضاه تعين هذا اللفظ، لكن ذكر بعضهم أنه يقوم مقامه ما دل عليه، كقوله: لا إله غير الله، أو ما عدا الله، و لا إله إلا الرحمن أو البارئ، أو لا رحمان أو لا بارئ إلا الله، أو لا مالك إلا الله، أو لا رازق إلا الله. و كذا لو قال: لا إله إلا العزيز أو العليم أو الحليم أو الكريم، و بالمعكوس.

و لو قال: أحمد أبو القاسم رسول الله، فهو كقوله محمد. و هذا بخلاف ما لو قال في التشهد: اللهم صل على أحمد،

فإنه لا يكفي، للاتباع، و قوله صلى اللّٰه عليه و آله «صلوا كما رأيتموني أصلي» «۳».

---

(۱) صحيحة محمد بن المسلم قال، قلت لأبي عبد اللّٰه عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيده و أنقص قال: «إن كنت تريد معانيه فلا بأس». الكافي ۱: ۵۱ باب رواية الكتب و الحديث حديث ۲، الوسائل ۱۸: ۵۴ و أبواب صفات القاضي، باب ۸، حديث ۹.

(۲) صحيح البخاري ۱: ۱۳ كتاب الإيمان، صحيح مسلم ۱: ۸۰ كتاب الإيمان حديث ۳۲، سنن ابن ماجة ۲: ۱۲۹۵ حديث ۳۹۲۷- ۳۹۲۸.

(۳) صحيح البخاري ۱: ۱۶۲ باب الأذان للمسافر، عوالي اللئالي ۱: ۱۹۷ حديث ۸.

تمهيد القواعد، ص ۸۹

قاعدة «۲۱» إذا امتنع الجمع بين مدلولي المشترك، لم يجز استعماله فيهما قطعا،

و ذلك كاستعمال لفظ «افعل» في الأمر بالشيء و التهديد

عليه، إذا جعلناه مشتركا بينهما، لأن الأمر يقتضي التحصيل، و التهديد يقتضي الترك.

و إن لم يمتنع الجمع، فهل يجوز استعماله فيهما؟

قيل: نعم، ذهب إليه المرتضى و الشافعي، و ابن الحاجب من المتأخرين «١».

و قيل: لا مطلقا «٢».

و قيل: يمتنع في اللفظ المفرد، و يجوز في التثنية و الجمع، لتعدده «٣».

و قيل: في الإثبات دون النفي، لأن السلب يفيد العموم، فيتعدد، بخلاف الإثبات «٤».

و توقف جماعة «٥».

و استند المجوّز مطلقا إلى الوقوع في مثل قوله تعالى:

---

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ١٧، نقله عن الشافعي الآمدي في الإحكام ٢: ٢٦١، و الأسنوي في التمهيد: ١٧٦، و اختاره ابن الحاجب في منتهى الوصول: ٨٠.

(٢) المحصول ١: ١٠٢، فواتح الرحموت ١: ٢٠١، و نقله عن أبي حنيفة و أبي الحسن الكرخي و أبي علي الجبائي و أبي هاشم، المستصفى ٢: ٧١.

(٣) المعتمد ١: ٣٠٤، و حكاه في التمهيد: ١٧٦.

(٤) نقله عن كتاب الهداية لابن همام في مسلّم الثبوت (فواتح الرحموت) ١: ٢٠١.

(٥) منهم الآمدي في الإحكام ٢: ٢٦١.

تمهيد القواعد، ص ٩٠

إِنَّ اللهَ وَ مَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ «١» و أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَ مَنْ فِي الأَرْضِ «٢» الآية «٣». مع أنه قابل للتأويل.

و المانع إلى أنه حيث لم يوضع للمجموع ابتداء، كان استعماله فيه مجازا، و هذا أولى، و القرينة في المثالين قائمة.

ثم على تقدير الجواز، فهل يجب حمل اللفظ على ما يصلح له من المعاني مع عدم قيام قرينة عليها أو على أحدها؟

قولان للفريق الأول.

و بالغ الشافعي فيما نقل عنه، فأوجب حمل اللفظ على حقيقته و مجازه أيضا «٤». و على القول بالمنع لا يحمل على أحدها و لا عليها إلا بقرينة، و بدونها يكون الدليل مجملا.

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا قال لغيره: أنت تعلم أنّ العبد الّذي في يدي حرّ، فإنا نحكم بعتقه، لأنه قد اعترف بعلمه، و لو لم يكن حرا لم يكن المقول له عالما بحريته.

و لو قال: أنت تظن أنه حر، لم نحكم بعتقه، لأنه قد يكون مخطئا في ظنه.

فلو قال: أنت ترى، احتمل العتق و عدمه، لأن الرؤية مشتركة بين العلم و الظن. و الأصح حينئذ عدم الوقوع، إن لم يفسره بالعلم، لقيام الاحتمال، فتستصحب الرقية.

(۱) الأحزاب: ٥٦.

(۲) الحج: ۱۸.

(۳) التمثيل بالآيتين نظرا إلى أن صلاة الله تعالى تختلف عن صلاة الملائكة، و كذا سجود من في الأرض و من في السماء.

(٤) انظر التمهيد للأسنوي: ۱۷۷.

تمهيد القواعد، ص ۹۱

و منها: «شرى» يستعمل حقيقة بمعنى اشترى، و بمعنى باع، كقوله تعالى إخبارا عن إخوة يوسف عليه السلام **وَ شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَراهِمَ** «۱» أي باعوه «۲»، و التحصيل و الإزالة معنيان متضادان.

و يتضح تصويره في رجل و كل وكيلين ببيع سلعة، فخاطب أحدهما صاحبه بهذا اللفظ، فيحتمل أن يكون لقصد الشراء منه، و أن يكون لقصد البيع، فيتميز بالنية؛ و بدونها يشكل، و يترتب عليه عدم الحكم بأحدهما.

و هذان فرعان على الشق الأول من قسمي المشترك، و هو امتناع الجمع بين معنييه.

و يتفرع على الثاني أمور:

منها: إذا قال السيد لعبده: إن رأيت عينا فأنت حر، على وجه النذر، فإنه يعتق بما يراه من العيون، و لا تشترط رؤية الجميع، بناء على عدم حمله على جميع معانيه؛ و على وجوب الحمل يتجه عدم انعتاقه بدون رؤية جميع معانيها.

و على الأول، لو دلت القرينة على إرادة بعضها، أو صرفت عن بعض، تعلق الحكم به أو بغيره.

و منها: إذا وقف على الموالي، و له موال من أعلى و موال من أسفل، فعلى حمله عليهما ينصرف إليهما؛ و كذا على القول به مع الجمع.

و على عدمه يبطل، لعدم العلم بالمصرف، إلا مع قيام قرينة على إرادة أحدهما أو هما، و يحتمل صرفه إلى الموالي من أعلى لقرينة مكافأتهم، و إلى الأسفل لقرينة احتياجهم،

غالبا.

و منها: قولهم: إن الكتابة لا تستحب إلا في عبد عرف كسبه و أمانته،

---

(١) يوسف: ٣٠.

(٢) مجمع البيان ٣: ٢٢٠.

تمهيد القواعد، ص ٩٢

لقوله تعالى فَكٰاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً «١» و الخير يطلق على العمل الصالح، كقوله تعالى فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقٰالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ «٢» و على المال كقوله تعالى وَ إِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ «٣» و قوله تعالى إِنْ تَرَكَ خَيْراً «٤».

فعلى حمل المشترك على معنييه يحمل عليهما، و على عدمه يحتمل الاكتفاء بأحدهما، لصدق الخير معه.

و الأقوى اعتبارهما معا، لتفسيره بهما عندنا في صحيحة

الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «٥».

و منها: أن الشفق يطلق على الأحمر و الأصفر، و قد ورد: أنه صلى الله عليه و آله صلى العشاء حين غاب الشفق «٦»، فإن كان الشفق مشتركا، و حملناه عليهما، لم يدخل إلا بالثاني، و إن كان متواطئا فقد دخلت عليه «أل» و هي للعموم على أحد القولين، و سيأتي، فتحمل عليهما أيضا.

و على الاكتفاء بأحدهما أو عدم إفادة العموم، يكتفى بالأحمر.

و الصحيح عندنا ذلك، لوروده مفسرا به في أخبار كثيرة «٧».

و يدل عليه أيضا عندهم قوله صلى الله عليه و آله: «وقت المغرب ما لم يسقط ثور

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) الزلزلة: ٧.

(٣) العاديات: ١٨٠.

(٤) البقرة: ١٨.

(٥) الكافي ٦: ١٨٧ باب المكاتب حديث ٩، ١٠، التهذيب ٨: ٣٦٨ حديث ٩٧٥، و ص ٢٧٠ حديث ٩٨٤، الوسائل ١٦: ٩٩ أبواب المكاتبة باب ١ حديث ١.

(٦) التهذيب ٢: ٢٥٣ حديث ١٠٠١، الاستبصار ١: ٢٥٧ حديث ٩٢٢، صحيح مسلم ١: ٧٧ كتاب المساجد حديث ١٧٨، و سنن النسائي ١: ٢٥٨ كتاب المواقيت.

(٧) الوسائل ٣: ١٤٨ أبواب المواقيت باب ٢٢.

تمهيد القواعد، ص ٩٣

الشفق» «١» فإن الثور بالثاء المثلثة هو الثوران؛ و روي بالفاء أيضا «٢»، و هو بمعناه؛ و هما يدلان على أن المراد هو الأحمر.

و منها: قوله تعالى وَ لِلّٰهِ عَلَى النّٰاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطٰاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً «٣» فقد قيل: إنه شامل للمستطيع بنفسه و بغيره، و هو المغصوب إذا وجد من يحج عنه.

و وجه تناوله لهما- مع ان إقامة فعل الغير مقام فعل الشخص مجاز- مبني على إعراب الآية.

و للنحاة فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المصدر و هو «حج» مضاف إلى المفعول، و «من» هو الفاعل، و التقدير: أن يحج المستطيع البيت.

و الثاني: كذلك، إلا أن «من» شرطية. و جزاؤها محذوف، و التقدير: من استطاع إليه سبيلا فليفعل.

و الثالث: أن «من» بدل من الناس، على أنه بدل بعض من كل، و التقدير: و لله على المستطيع من الناس حج البيت.

فعلى الأول يكون الحمل على الأمرين جمعا بين الحقيقة و المجاز، و على الثاني و الثالث لا يكون جمعا بينهما، لأن قوله «حِجُّ الْبَيْتِ» صادق على الحج بنفسه و بغيره.

و الأولى أن تناوله لهما من جهة العموم لا الاشتراك، مع أنه عندنا مروي صحيحا عن علي عليه السلام: «أنه أمر شيخا لم يحج و قد عجز عنه بنفسه أن يستنيب

(۱) صحيح مسلم ۲: ۷٤ باب أوقات الصلاة حديث ۱۷۲، سنن النسائي ۱: ۲٦۰ كتاب المواقيت.

(۲) لسان العرب ٤: ۱۰۹، النهاية لابن الأثير ۳: ٤۷۸. (ثور)

(۳) آل عمران: ۹۷.

تمهيد القواعد، ص ۹۴

رجلا يحج عنه» «۱».

و يرد على الإعراب الأول، أن المعنى على تقديره: و لله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، و هو فاسد.

و فيه من جهة اللفظ: أن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل إنه ضرورة «۲» فلا يليق بالقرآن.

(١) الكافي ٤: ٢٧٣ باب أن من لم يطلق الحج ببدنه جهز غيره حديث ٣، التهذيب ٥: ١٤ حديث ٣٨، و ص ٤٦٠ حديث ١٥٩٩، الوسائل ٨: ٤٣ أبواب وجوب الحج باب ٢٤ حديث ١، ٣، ٤.

(٢) مغني اللبيب ٢: ٦٩٤.

تمهيد القواعد، ص ٩٥

الباب الثاني في الحقيقة و المجاز

الحقيقة: هو اللفظ المستعمل فيما وضع له.

و المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينهما، و تسمى العلاقة، و هي أنواع كثيرة، و المشهور منها اثنا عشر نوعا، و رقاها بعضهم إلى ثلاثين «١». و ربما يرجع الزائد أو معظمه إلى المشهور.

و الحقيقة ثلاثة أنواع: لغوية، و عرفية، و شرعية.

قاعدة «٢٢» إن اتحد مدلول الحقيقة حمل عليه، دون المجاز.

و إن تعدد في النوع الواحد فهو: مشترك أو متواطئ أو مشكك. و في حمله- على الجميع أو البعض بالقرينة، و بدونها، [أو] يصير مجملا- خلاف مشهور، تقدمت الإشارة إليه.

و إن تعدد مدلوله بحسب الأنواع الثلاثة، قدمت الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية.

---

(١) هو الصفي الهندي كما في التمهيد للأسنوي: ١٨٦.

تمهيد القواعد، ص ٩٦

فإن تعذر الحمل على الحقيقة لدليل خارج، صرف إلى المجاز. ثم إن اتحد فكالحقيقة، و إن تعدد صار مشتركا. و قد يرجح بعض أفراده بالقرينة كمشترك الحقيقة.

إذا تقرر ذلك فيتفرع على ما ذكر فروع:

منها: ما لو أقر أو أوصى له بدينار مثلا، فإنه يحمل على

الدينار من الذهب، لأنه حقيقة فيه لغة و شرعا، ثم إن اتحد تعين، و إن تعدد انصرف إلى الأغلب في الاستعمال، فإن تساوى جاز الاقتصار على أقله قيمة.

و لو دل العرف على إرادة غيره من فضة أو فلوس كما يتفق في بعض البلاد، فالأقوى ترجيح العرف.

و منها: ما إذا أراد باللفظ ما ليس حقيقة فيه و لا مجازا، كما إذا حلف مثلا على الأكل، و أراد به المشي، فإن ذلك يكون لغوا لا يترتب عليه فيه شيء، أما الحقيقة، فلصرف اللفظ عنها، و أما المجاز، فلأن اللفظ لا إشعار له به، و النية بدون اللفظ لا تؤثر.

نعم، لو قلنا: إن اللغات اصطلاحية، اتجه حمله على ما أراده.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» «١» و «لا صلاة إلا بطهور» «٢» و «لا نكاح إلا بولي» «٣» و «لا صيام لمن لم يبيت الصيام» «٤» و «

(١) تفسير أبي الفتوح الرازي ١: ١٥، عوالي اللئالي ٢: ٢١٨، مستدرك الوسائل ٤: ١٥٨ أبواب القراءة باب ١ حديث ٥، ٨.

(٢) التهذيب ١: ٤٩ حديث ١٤٤، و ص ٢٠٩ حديث ٦٠٥، الاستبصار ١: ٥٥ حديث ١٦٠، الوسائل ١: ٢٥٦ أبواب الوضوء باب ١ حديث ١.

(٣) دعائم الإسلام ٢: ٢١٨ حديث ٨٠٧، عوالي اللئالي ١: ٣٠٦، مستدرك الوسائل ١٤: ٣١٧ أبواب عقد النكاح باب ٥ حديث ١، سنن ابن ماجة ١: ٦٠٥ كتاب النكاح حديث ١٨٨٠.

(٤) سنن الدار قطني ٢: ١٧٢ باب تبييت النية حديث ٢ بتفاوت يسير، عوالي اللئالي ٣: ١٣٣.

تمهيد القواعد، ص ٩٧

لا يمين لولد مع والده، و لا لزوجة مع زوجها، و لا لمملوك مع سيده» «١» و أشباه ذلك كثيرة.

فإن نفي الحقيقة غير مراد هنا، لوجودها من المذكورين، فيحمل على إرادة المجاز، و هو متعدد، كنفي الصحة، و

نفي الكمال، و نحوهما؛ لكن نفي الأول اقرب إلى نفي الحقيقة، لاقتضاء نفي الصحة انتفاء جميع الأحكام و اللوازم؛ بخلاف نفي الكمال، لبقاء الحقيقة معه، فيحمل النفي على الأقرب.

و يتفرع عليه التنبيه على خلاف جماعة من العلماء في هذه المسائل و نظائرها فتفطن له.

و هذه القاعدة قل من تعرض لها من الأصوليين في باب الحقيقة و المجاز، لكنها توجد في تضاعيف كلامهم، و وجهها وجيه.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» «۲» فإن المراد نفي المشروعية، حيث لا يراد نفي الماهية مطلقا، لأنه أقرب المجازات إلى نفي الحقيقة.

ثم ينظر حينئذ في لفظ السبق، فإن كان بسكون الباء كان مصدرا، و دل على نفي مشروعية الفعل مطلقا في غير الثلاثة، فتحرم المسابقة بالطيور، و العدو، و المصارعة، و

رفع الأحجار، و رميها، و نحو ذلك.

و إن كان بفتح الباء كما قال بعض العلماء: إنه الصحيح

---

(١) الكافي ٧: ٤٣٩ باب ما لا يلزم من الأيمان حديث ١، ٦، التهذيب ٨: ٢٨٥ حديث ١٠٤٩، الوسائل ١٦: ١٥٥ أبواب الأيمان باب ١٠.

(٢) الكافي ٥: ٤٨ باب ارتباط الخيل حديث ٦، الوسائل ١٣: ٣٤٨ أبواب أحكام السبق باب ٣ حديث ٢.

تمهيد القواعد، ص ٩٨

رواية «١» فالمراد منه العوض المبذول على العمل، فيكون دالا على نفي مشروعية بذل العوض على غير الثلاثة، و يبقى أصل الفعل بدون العوض على أصل الإباحة.

و يتفرع على تعارض الحقائق الثلاث و بعضها فروع كثيرة «٢»:

منها: لو حلف أن لا يبني بيتا، فإن البناء حقيقة لغوية في

مباشر ته له، و عرفية فيما يعم تحصيله و لو بغيره، فيرجح العرف على اللغة، و يحنث بتحصيله مطلقا. و مثله ما لو حلف السلطان أن يضرب عبده و نحوه ممن يقتضي العرف عدم مباشر ته له.

و منها: ما لو حلف أن لا يشرب له ماء من عطش، فإنه لغة حقيقة في شرب مائه إذا كان عطشان، فلو شربه و هو غير عطشان لم يحنث.

و العرف يقتضي اجتناب مائه مطلقا و غيره من أمواله، و أن ذلك مبالغة في اجتنابه للقليل من ماله فضلا عن الكثير.

فيرجح العرف، إلا أن يدل على شيء آخر أخص مما ذكرناه، أو مباين له، فيحمل على ما دل عليه، و يتجدد الحكم بتجدده و يتغير بتغيره.

و منها: لو حلف أن لا يطأ غائطا، أو لا يشتري رواية أو دابة؛ فإن الغائط في أصل اللغة اسم للمنخفض من الأرض «۳»، و الرواية اسم للجمل الّذي يحمل عليه الماء «٤» و الدّابّة

لما يدب على الأرض من مطلق الحيوان «٥».

لكن العرف نقل الأول إلى الحدث المخصوص، بسبب وقوعه غالبا في

---

(١) نقله ابن الأثير عن الخطابي في النهاية ٢: ٣٣٨. (سبق)

(٢) المراد بالحقائق الثلاث هي: اللغوية، و العرفية، و الشرعية.

(٣) المصباح المنير: ٤٥٧، النهاية لابن الأثير ٣: ٣٩٥. (نموط)

(٤) انظر المصباح المنير: ٢٤٦، و النهاية لابن الأثير ٢: ٢٧٩. (روى)

(٥) لسان العرب ١: ٣٦٩. (دبب)

تمهيد القواعد، ص ٩٩

تلك الأرض، فأطلق اسم المحل على الحالّ مجازا، ثم غلب فيه حتى صار حقيقة؛ و الثاني نقله إلى المزادة «١» و الثالث خصه بالفرس؛ فيختص الحكم بما دلّ عليه العرف من ذلك كله دون اللغة، إلا أن يقصد غيره في جميع الفروض.

و منها: لو نذر الصلاة و نحوها من الألفاظ المنقولة شرعا عن معناها اللغوي؛ فإن الصلاة كانت لغة اسما للدعاء «٢»، ثم نقلت شرعا إلى ذات الركوع و السجود. و الزكاة لمطلق النموّ «٣»، ثم نقلت إلى المال المخصوص.

و الصوم لمطلق الإمساك «٤»، ثم نقل إلى الإمساك على الوجه المخصوص.

فينصرف إطلاقه إلى المعنى الشرعي دون اللغوي.

و منها: لو علّق الظهار على تمييزها نوى «٥» ما أكلت عما أكل، أو على إخبارها بعدد ما في الرمانة من الحب، أو في البيت من الجوز. فعلى الوضع اللغوي لو فرّقت النوى كل واحدة على حدتها، أو عدّت عددا يتحقق فيه أنه لا ينقص عنه و لا يزيد عليه، تخلّصت من الظهار.

و على الثاني لا بد من التعيين و التفريق «٦» الحقيقي، لدلالة العرف عليه و فروض هذا الباب كثيرة؛ و أمرها شهير، فلنقتصر على ما ذكرناه.

و لما كان المجاز منقسما إلى اقسام كثيرة، فلنشر إلى التفريع على بعضها، ليكون ذريعة إلى التدرّب على الباقي.

---

(١) المزادة: شطر الرواية، آلة يستقى فيها الماء. المصباح المنير: ٢٦٠. (زود)

(٢) المعجم الوسيط: ٣٩٦.

(٣) انظر النهاية لابن الأثير ٢: ٣٠٧. (زكا)

(٤) الصحاح ٥: ١٩٧٠، العين ٧: ١٧١. (صوم)

(٥) جمع نواة- المصباح المنير: ٦٣٢. (نوى)

(٦) في «م»: التقرير.

تمهيد القواعد، ص ١٠٠

فمنها: الإضمار. كقوله تعالى **وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ** «١» و إطلاق المصدر على الذات كقولك: رجل عدل و صوم، على تقدير ذي، أو تقديره بعادل و صائم، فإن أردت المبالغة لم تقدّر شيئا من هذين، كما قاله النحاة.

و من فروعه: ما إذا قال لزوجته: أنت طلاق، أو الطلاق، أو طلقة، فإنه يكون كناية على الصحيح، فعندنا لا يقع به كما لا يقع بغيره من الكنايات. و من أجازه بالكناية من العامة أجازه بذلك «۲».

و ربما قيل: إنه صريح، لأن طالقا صريح بالإجماع، و هو فرع المصدر، فالأصل أولى بذلك «۳».

و يضعف بأن العقود و الإيقاعات متلقاة من الشارع، و لم يثبت عنه خلاف اسم الفاعل.

و من ثم وقع بعض العقود بصيغة الماضي خاصة، و بعضها به و بالمستقبل، و بعضها بالأمر، مضافا إلى الأول، إلى غير ذلك.

و منها: السببية.

و هو نوعان:

أحدهما: إطلاق اسم المسبّب على السبب، كتسمية المرض المهلك بالموت.

و الثاني: عكسه، أي إطلاق اسم السبب على المسبب، و هو أربعة أقسام: «قابلي» و يعبّر عنه بالمادي و «صوريّ» و «فاعليّ» و «غائيّ» كقولهم:

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) نهاية المحتاج ٦: ٤٢٨.

(٣) حكاه الأسنوي في التمهيد: ١٨٧.

تمهيد القواعد، ص ١٠١

سال الوادي، **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** «١»، و أنبت الربيع البقل، و **إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْراً** «٢» كذا مثّلوا به للأربعة بضرب من التكلف.

قيل: و مع التعارض فالثاني من القسمين الأولين أولى، لأن السبب المعين، يدل على المسبب المعين، دون العكس، كالبول مثلا، فإنه يدل على انتقاض الوضوء، و الانتقاض لا

يدل على البول.

و العلة الأخيرة، و هي الغائية، من أخواتها «٣»، لأنها علة في الذهن، من جهة أن الخمر مثلا هو الداعي إلى عصر العنب، و معلولة في الخارج، لأنها لا توجد إلا متأخرة «٤».

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسألة:

أن النكاح يطلق على العقد و الوطء، فمن الأول قوله تعالى: **وَ أَنْكِحُوا الْأَيٰامىٰ مِنْكُمْ** «٥» و قوله تعالى **وَ لاٰ تَنْكِحُوا مٰا نَكَحَ آبٰاؤُكُمْ مِنَ النِّسٰاءِ** «٦» و غيرهما.

و من الثاني قوله تعالى **فَإِنْ طَلَّقَهٰا فَلاٰ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتّٰى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ** «٧» و الاشتراك مرجوح بالنسبة إلى المجاز، فوجب المصير إلى كونه في أحدهما مجازا. و لا شك أن العقد سبب في الوطء، و هو العلة الغائية له غالبا. فإن جعلناه حقيقة في العقد مجازا في الوطء، كان ذلك المجاز من

(١) الفتح: ١٠.

(٢) يوسف: ٣٦.

(٣) أي إذا تعارضت الأقسام الأربعة من أقسام إطلاق السبب على المسبب فالعلة الغائية أولى من أخواتها.

(٤) المحصول ١: ١٣٥، التمهيد للأسنوي: ١٨٩.

(٥) النور: ٣٢.

(٦) النساء: ٢٢.

(٧) البقرة: ٢٣٠.

تمهيد القواعد، ص ١٠٢

باب إطلاق اسم السبب على المسبب، و إن جعلناه بالعكس فبالعكس، و الأول أرجح، لما تقدم. و من عكس نظر إلى اعتضاد المرجوح بمجامعة الغاية له.

و يتفرع على ذلك:

ما لو حلف على النكاح، و لم ينو شيئا، فإنه يحمل على

العقد، لا على الوطء على الأول.

و منها: إطلاق اسم البعض على الكل و عكسه، و في معناه الأخص مع الأعم.

و من فروعه: ما لو حلف أن يصوم نصف يوم و نوى جميعه، فإنه يلزم ما نواه، لأن ذلك مجاز، و اليمين يقبل المجاز بالنية، كما يقبل تخصيص العام و تقييد المطلق و غيرها من الاعتبارات «۱» الصحيحة لغة.

و يحتمل عدم الصحة، لعدم التعبد بما تلفظ به، و عدم التلفظ بما يتعبد به، و هو اليوم الكامل. و مثله ما لو نذر ركوعا أو سجودا و نوى الركعة.

و منها: ما إذا حلف أن لا يشرب له ماء من عطش، و نوى جميع الانتفاعات، فيسري إليها، عملا بالمجاز؛ مع احتمال اختصاصه بما تلفظ به كما ذكر.

و منها: ما إذا أشار الزوج إلى زوجتيه، فقال: إحداكما طالق، و نواهما معا جميعا، ففي طلاقهما جميعا وجهان:

نعم، لأن مسمى إحداهما قدر مشترك، و هو صادق عليهما، و قد أوقع الطلاق عليه و نواهما، فتعين وقوعه. (و لأن) «٢» إحداهما بعض من كليهما، فيحمل عليه مع النية.

---

(١) في «م»: العبارات.

(٢) ليست في «د»، و في «م»: لأن.

تمهيد القواعد، ص ١٠٣

و لا، لأنه خلاف وضع إحداهما لغة و عرفا، كما لو قال: أنت طالق نصف طلقة، و نوى طلقة كاملة. و للشك في مزيل الزوجية حيث لا وثوق بذلك شرعا.

و منها: ما إذا قال: إن شفى الله مريضي فلله على رقبتي أن أحج ماشيا، فيلزمه، لأن إطلاق الرقبة على الجملة مجاز شائع، و ربما بلغ حد الحقيقة؛ و مثلها الرّأس و الوجه.

و يحتمل العدم ما لم ينوه، لأن الرقبة حقيقة في العضو

الخاصّ، و هو لا يقبل الالتزام منفردا. و لو نوى به الجملة فلا إشكال.

و لو قال: على رجلي، فكذلك مع نيته، و مع الإطلاق أو قصد إلزام الرّجل خاصة نظر، و لا يبعد عدم الانعقاد.

و منها: المجاورة، كإطلاق اسم المحل على الحال، كالرواية على الإناء الجلد «۱» الّذي يحمل فيه الماء، مع أنه لغة: الحيوان المحمول عليه، و مثله الغائط و قد تقدم.

و من فروعه: ما إذا قال: أصلي على الجنازة، و أتى بالجيم مكسورة، فإنه لا يصح، لأن المكسور اسم للنعش، و إذا أريد الميت فتحت جيمه، و هو معنى قولهم: الأعلى للأعلى، و الأسفل للأسفل.

و لا يشكل مع قصد الميت، فإن النية في أمثال ذلك كافية، و لا عبرة باللفظ، و إنما يقع الإشكال مع الإطلاق. و الأقوى الصحة مطلقا، ما لم يقصد خلاف الميت، عملا بالقرينة؛ مع أن بعض أهل اللغة جوز إطلاق الأمرين على الأمرين «۲»،

و غايته مع النية ان يكون قد عبر بلفظ مجازي، للعلاقة المذكورة، و هو شائع.

---

(١) في «د»: و الجلد، و في «ح»: كالجلد.

(٢) المصباح المنير: ١١١. (جنز)

تمهيد القواعد، ص ١٠٤

مسألة: إذا غلب الاستعمال المجازي على الاستعمال الحقيقي.

و يعبر عنه بالحقيقة المرجوحة و المجاز الراجح؛ ففي تساويهما، أو ترجيح الحقيقة، أو المجاز، للأصوليين خلاف مشهور.

و منشؤه الرجوع إلى الأصل، و مراعاة الغلبة الموجبة للظهور، و التوقف، لتعارضهما.

و محل الخلاف: ما إذا كان المجاز راجحا، و الحقيقة تتعاهد

في بعض الأوقات، فأما إذا كانت مما لا تراد في العرف، ارتفع النزاع و قدم المجاز، لأنه حينئذ يصير حقيقة شرعية أو عرفية، و هما مقدمتان على الحقيقة اللغوية.

و من فروع المسألة:

لو قال: لأشربن من هذا النهر، فهو حقيقة في الكرع من النهر بفيه، و إذا اغترف بالكوز و شرب فهو مجاز، لأنه شرب من الكوز، لا من النهر، لكنه المجاز الراجح المتبادر؛ و الحقيقة قد تراد، لأن كثيرا من الناس يكرع بفيه من الماء، فيبني الحمل على أيهما على المختار في الأقوال.

و منها: إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة، فإن اليمين يحمل على الأكل من ثمرها دون الورق و الأغصان، و إن كان هو الحقيقة، لأنها قد أميتت.

بخلاف ما إذا حلف لا يأكل من هذه الشاة، فإن اليمين يحمل على الأكل من لحمها؛ و في حمله على لبنها الوجهان.

و منها: إذا أوصى له بدابة، فإنه يعطى من الخيل و البغال و الحمير، عملا بالعرف العام- أو يختص بالأول- دون العصافير و الشياه و نحوها.

و منها: لو كان له زوجتان إحداهما فاطمة بنت محمد، و الأخرى بنت رجل سماه أبوه محمدا، إلا أنه اشتهر في الناس بزيد، و لا ينادونه إلا بذلك، فقال الزوج: زوجتي فاطمة بنت محمد طالق. ثم قال: أردت بنت الّذي

تمهيد القواعد، ص ١٠٥

يدعونه زيدا، فيبني قبول قوله على الخلاف السابق، فإن جعلناهما متساويين أو رجحنا الحقيقة قبل، و إلا فلا. و يحتمل تقديم الاسم المشهور في الناس، لأنه أبلغ في التعريف.

مسألة: صيغ العقود، كبعت أو اشتريت، و الفسوخ و الإلزامات، كقول القاضي «حكمت»، إخبارات في

أصل اللغة.

و قد تستعمل في الشرع أيضا كذلك، فإن استعملت لإحداث حكم كانت منقولة إلى الإنشاء عندنا.

و الفارق القصد و دلالة القرائن الحالية و المقالية. و لو حصل الشك في إرادة أحدهما، فالأصل يقتضي بقاءه على الإخبار و عدم نقله.

قاعدة «۲۳» يصرف اللفظ إلى المجاز عند قيام القرينة، و كذلك عند تعذر الحقائق الثلاث،

صونا للفظ عن الإهمال. و يعبر عن ذلك: بأن إعمال اللفظ أولى من إهماله.

إذا تقرر ذلك فللقاعدة فروع:

منها: إذا قال: بنو آدم كلهم أحرار، لا تعتق عبيده؛ بخلاف ما إذا قال:

عبيد الدنيا كلهم أحرار، فإنهم يعتقون.

و وجهه: أن إطلاق الابن علي ابن الابن مجاز على الأصح،

فالحقيقة إنما هي الطبقة الأولى، و هم أحرار بغير شك؛ بخلاف قوله: عبيد الدنيا، فإنهم شاملون لعبيدة.
و يحتمل انعتاق عبيده في الأول أيضا، إما بناء على تناول الأولاد

تمهيد القواعد، ص ١٠٦

للحفدة، كما ذهب إليه بعضهم «١»، أو لتعذر حمله على المعنى الحقيقي على جهة الإنشاء الشرعي، فيحمل على مجازه.
هذا كله إذا لم ينو المجاز أو ما يشمله، و إلا حمل اللفظ على ما نواه.
و منها: إذا أوصى بعين، ثم قال: هي حرام على الموصى له، قيل «٢»:
يكون رجوعا، و إن كان اسم الفاعل حقيقة في الحال، و لا شك أنه في الحال حرام على الموصى له، لكن حمله على

ذلك يوجب عرية عن الفائدة، فحمل على المجاز.

و يحتمل قويا عدم كونه رجوعا، استصحابا للحكم، مع الشك في كون ذلك رجوعا.

و الأجود الرجوع في ذلك إلى دلالة القرائن الحالية أو المقالية، و مع تعذرها فالوجهان.

و منها: إذا وقف على أولاده، و ليس له إلا أولاد أولاد، فإنه يصح، و يكون وقفا عليهم، لتعذر الحمل على الحقيقة، مع إمكان المجاز و ظهور إرادته.

و مثله ما لو استفيد من اللفظ إرادة العموم، كقوله: الأعلى فالأعلى.

و منها: إذا ناوله شمعة مثلا، و قال: أعرتكها لتستضيء بها، فيحتمل البطلان، لأن شرط المستعار أن لا يتضمن استهلاك عينه، و اللفظ حقيقة في العارية.

و المتجه الصحة، حملا للفظ على الإباحة، لدلالة القرائن على إرادتها، مع عدم انحصارها في لفظ.

و منها: إذا قال: عبدي او ثوبي لزيد، فإن الإقرار لا يصح على المشهور، لأن إضافته إليه تستدعي أنها ملكه، و ذلك مناف لمدلول آخره.

---

(١) رد المختار ٣: ٤٣٧.

(٢) كما في نهاية المحتاج ٦: ٩٤، التمهيد للأسنوي: ٢٣٧.

تمهيد القواعد، ص ١٠٧

كذا قالوه، و لم يحملوه على المجاز باعتبار ما كان- لو تنزلنا و جعلناه مجازا مع أن المختار أنه حقيقة- أو بأن الإضافة تصدق بأدنى ملابسة، كما يقال: هذه دار زيد، الدار التي يسكنها بالأجرة و غيرها. و مثله كثير في لغة العرب، و هو استعمال شائع؛ و حينئذ فحمله عليه أقوى، فيصح الإقرار.

و يقوى الإشكال لو قال: ملكي لفلان، من حيث ظهور

التناقض، و إمكان إرادة: ملكي ظاهرا، له في الواقع، كما هو الواقع من معنى الإقرار؛ و مساواته للأول أقوى.

و منها: إذا قال لغيره: أنت تعلم أن العبد الّذي في يدي حر. فإنا نحكم بعتقه، لأنه قد اعترف بعلمه بذلك، فلو لم يكن حرا لم يكن المقول له عالما بحريته، و حينئذ فيحمل لفظ العبد على المجاز، مع أن مدلوله الحقيقي يناقض ما بعده؛ إلا أن يجعل حقيقة باعتبار ما كان.

و منها: إذا حلف لا يشرب ماء النهر، فشرب بعضه، لا يحنث، لإمكان حمله على الحقيقة و هو جميع مائه، لإمكان الامتناع منه أجمع؛ بخلاف الإثبات، فإن شربه أجمع غير ممكن، فيحمل على المجاز، و هو ممكن، بحمل الشرب على بعض مائه؛ بخلاف ماء الكوز، فإن شربه أجمع ممكن، فيحمل على مجموعه نفيا و إثباتا.

هذا كله إذا لم يدل العرف على غير ما ذكرناه، كما لو دل على أن المحلوف عليه في ماء النهر بعضه، فيحنث

بالبعض، إلا ان يقصد خلافه، فيرجع إلى قصده مطلقا.

و منها: إذا قال: له علي ألف إذا جاء رأس الشهر، لم يلزمه شيء على الصحيح، لأنه حقيقة في الإقرار المعلق، مع احتمال أن يريد به التأجيل، فإن الموجل لا يجب أداؤه قبل الحلول، إلا أنه مجاز، لأنه ثابت في ذمته قبله، فيصدق أنه عليه، و حمله على الحقيقة ممكن.

تمهيد القواعد، ص ۱۰۸

بحث المفاهيم

و من لواحق هذا الباب: البحث عن دلالة اللفظ، حقيقة كان أم مجازا، و هي قسمان: منطوق و مفهوم.

فالأوّل ما دل عليه اللفظ في محل النطق، و الثاني بخلافه.

ثم المفهوم قسمان: مفهوم موافقة، و مفهوم مخالفة.

فالأوّل: أن يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم، و يسمى: فحوى الخطاب، و لحن الخطاب.

و الثاني: أن يكون المسكوت عنه مخالفا، و يسمى دليل الخطاب، و هو أقسام.

منها: مفهوم الصفة، و مفهوم الشرط، و الغاية، و اللقب، و العدد، و الحصر، و الزمان، و المكان، و غيرها.

قاعدة «٣٤» مفهوم الموافقة حجة عند الجميع، لأن الحكم في المسكوت عنه أولى به في المنطوق،

و من ثم نرده لو كان مساويا.

و من مثله دلالة قوله تعالى **فَلاٰ تَقُلْ لَهُمٰا أُفٍّ** «١» على تحريم ضربهما و نحوه من أنواع الأذى. و الجزاء بما فوق المثقال من قوله تعالى **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقٰالَ ذَرَّةٍ** «٢». و تأدية ما دون القنطار من **يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ** و عدم الآخر

---

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) الزلزال: ٧.

تمهيد القواعد، ص ۱۰۹

من لاٰ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ «۱» و هو تنبيه بالأدنى، فلذلك كان في غيره أولى؛ و يعرف بمعرفة المعنى، و أنه أشد مناسبة في المسكوت عنه.

إذا علمت ذلك فمن فروعه:

ما لو أذن المالك للوكيل في بيع متاعه بمائة، فإنه يجوز له بيعه بأزيد بطريق أولى.

نعم لو دلت القرائن على إرادته حصر الثمن في القدر المعيّن للإرفاق بالمشتري و نحوه، لم تجز الزيادة، لانتفاء الدلالة حينئذ.

و من فروعه المشكلة:

ما لو قال ولي المحجور عليه لغيره: بع هذه العين بعشرة، و كانت تساوي مائة، فإنه لا يصح البيع أصلا، لا بالمائة، و لا بما دونها، مع أنّ الإذن في بيعها بالعشرة يدل بالمفهوم الموافق على الإذن فيها بالمائة. و لو أذن ابتداء في البيع بها

صح، فيفيد حينئذ الصحة في الزيادة، حيث يدل عليها بهذا المفهوم.

و الوجه في المنع حينئذ: أنّ اللفظ المنطوق به وقع لاغيا شرعا، و هو الأصل في استفادة المفهوم، فإذا لغا الأصل لغا الفرع بطريق أولى.

مسألة: دلالة الالتزام حجة في كثير من الموارد، و إن لم تكن من قبيل المفاهيم،

و ذلك مثل أن تتوقف دلالة اللفظ على المعنى على شيء آخر، كقوله: أعتق عبدك عني، فإنه يستلزم سؤال تمليكه، حتى إذا أعتقه تبيّنا دخوله في ملكه، لأن العتق لا يكون إلا في مملوك.

و من فروع المسألة:

ما إذا قال: أبرأتك في الدنيا دون الأخرى، فتحتمل براءته فيهما، لأن البراءة في الأخرى تابعة للبراءة في الدنيا. و يلزم من

(۱) آل عمران: ۷۵.

تمهيد القواعد، ص ۱۱۰

وجودها في الدنيا وجودها في الأخرى، لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم.

و يحتمل العكس، لأنه لما لم يبرأ في الأخرى فقط انتفى اللازم، و يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم.

و مما تخلّف فيه اعتبار الدلالة الالتزامية دخول ما يتناوله المبيع بالالتزام، فإنه لا يندرج في المبيع عند الإطلاق، كما لو باع السقف، فإنه لا يدخل الحائط، مع أنه دالّ عليه بالالتزام. فموارده كثيرة في تضاعيف الفقه.

قاعدة «۳۵» ذهب جماعة من الأصوليين إلى أنّ مفهوم الصفة و الشرط حجة،

أي يدلان على نفي الحكم عند انتفاء الصفة و الشرط «۱». و

قيل:

ليسا بحجة «٢». و فصل آخرون، فجعلوا مفهوم الشرط حجة دون الصفة «٣».

و لا فرق فيهما بين النفي و الإثبات. و لا إشكال في دلالتهما في مثل الوقف و الوصايا و النذور و الأيمان، كما إذا قال: وقفت هذا على أولادي الفقراء، أو إن كانوا فقراء، و نحو ذلك.

و إنما تظهر الفائدة في مواضع تتفرع على المذاهب:

منها: قوله صلى الله عليه و آله: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا» «٤»

---

(١) كالشافعي في الأم ٣: ٥، و نقله عن الشافعي و جمهور أصحابه الأسنوي في التمهيد: ٢٤٥.

(٢) كالآمدي في الإحكام ٣: ٨٠، ٩٦ و نقله عن القاضي.

(٣) نقله عن فخر الدين في التمهيد: ٢٤٥، و نقله عن العباس بن سريج في الإبهاج

١: ٢٤٠.

(٤) السرائر ١: ٦٣، سنن النسائي ١: ١٧٥ باب التوقيت في الماء، عوالي اللئالي ١: ٧٦. سنن الترمذي ١: ٤٦، مختصر سنن أبي داود ١: ٥٦ باب ما ينجس الماء حديث ٥٨.

تمهيد القواعد، ص ١١١

و قول الصادق عليه السلام «إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء» «١».

فعلى حجية مفهوم الشرط، يدل على تنجس ما دونه بمجرّد الملاقاة، لأنه موضع النزاع، إذ لا خلاف في تنجس الماء مطلقا بالتغير بالنجاسة، فيكون حجة على القائل بعدم انفعال القليل كابن أبي عقيل «٢»، و على من يخصه بالجاري كقول الأكثر «٣»، فإنه شامل له و لغيره من حيث العموم أو الإطلاق هنا.

و ادعى بعض الفقهاء إجماع الأصوليين على حجية المفهوم

في هذا الخبر و إن نوزع في غيره.

و على القول بعدم العمل بمفهوم الشرط مطلقا يبقى عموم قوله صلى الله عليه و آله: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء، إلا ما غيّر لونه، أو طعمه، أو ريحه» «٤».

و على الأول يجب الجمع بينهما بتقييد ما أطلق هنا بما قيّد في السابق.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «ليس لعرق ظالم حق» «٥» بالإضافة على الحقيقة، أو الوصف على الإسناد المجازي، فإنه يدل بمفهوم «٦» وصفه على أن عرق غير الظالم له حق.

---

(١) الكافي ٣: ٢ حديث ١، التهذيب ١: ٤٠ حديث: ١٠٩، الاستبصار ١: ٧ حديث ٦، الوسائل ١: ١١٧ أبواب الماء المطلق باب ٩ حديث ١، ٢، ٦.

(٢) نقله عنه في كشف الرموز ١: ٤٥.

(٣) الأم ١: ٤، المغني ١: ٣٢.

(٤) السرائر ١: ٦٤، المعتبر ١: ٤٠، الوسائل ١: ١٠١ أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ٨.

(٥) صحيح البخاري ٣: ١٤٠ كتاب المزارعة، سنن الترمذي ٣: ٦٦٢ حديث ١٣٧٨، سنن أبي داود ٣: ١٧٨ حديث ٣٠٧٣، الموطأ ٢: ٧٤٣ كتاب الأقضية حديث ٣٦.

(٦) في «د»، «م»: بمضمون.

تمهيد القواعد، ص ١١٢

و عليه يتفرّع حكم: ما لو زرع أو غرس المفلس في الأرض التي اشتراها و لم يدفع ثمنها، و أراد بائعها أخذها، فإنه لا يقلع زرعه و غرسه مجانا و لا بأرش، بل عليه إبقاؤه إلى أوان جذاذ الزرع، و في الغرس يباعان و يكون للمفلس بنسبة غرسه من الثمن.

و كذا لو انقضت مدة المزارعة «١» و الزرع باق. و لم يعلما تأخره عن المدة المشروطة وقت العقد، فإن الزرع حينئذ لا يقلع أيضا، لأنه ليس بظالم، نعم يجمع بين الحقين بالأجرة.

و الفرق أن المشتري دخل على أن تكون المنفعة له مباحة بغير عوض، بخلاف العامل.

و كذا لو أخذ الشفيع الأرض بالشفعة بعد زرع المشتري. و نظائر ذلك كثيرة. و ادعى بعضهم الإجماع أيضا على العمل بمفهوم الحديث هنا، و إن منع من العمل بمفهوم الوصف «۲».

قاعدة «۳٦» إنما يكون مفهوم الشرط و الوصف حجة عند القائل به إذا لم تظهر للتقييد فائدة غير نفي الحكم،

فإن ظهرت له فائدة أخرى لم يدل على النفي.

فمن الفائدة: أن يكون العاري عن تلك الصفة أولى بالحكم من المتصف بها.

أو يكون رجوعا بالسؤال، كالسائل مثلا عن سائمة الغنم هل فيها زكاة؟

فقال: في سائمة الغنم الزكاة فلا يدل على النفي، لأن ذكر

السوم و الحالة هذه

---

(١) في «د»، «م»: الزراعة.

(٢) كما في الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ٣٩٢، و الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣: ٩٣.

تمهيد القواعد، ص ١١٣

لمطابقة كلام السائل.

أو لكون السوم هو الغالب، فإن ذكره إنما هو لأجل غلبة حضوره في ذهنه.

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال: لله علي أن أعتق رقبة كافرة، فأعتق موٴمنة؛ أو قال: معيبة، فأعتق سليمة. فقيل: لا تجزي، و يتعين ما ذكره، عملا بمدلول اللفظ «١».

و قيل: تجزي، لأنها أكمل، و ذكر العيب و الكفر ليس

للتقرب، بل لجواز الاقتصار على الناقص، كمن نذر الصدقة بحنطة رديئة، فإنه يجوز له التصدق بالجيدة «۲».

هذا إذا كان المنذور مطلقا. أما لو قال: هذا الكافر، أو: هذا المعيب، فإنه لا يجزيه غيره قولا واحدا، لتعلق النذر بعينه.

و منها: إذا قال: إن ظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت علي كظهر أمي، فتزوجها و ظاهرها، فإنه يصير مظاهرا من الأخرى على أحد الوجهين، حملا للوصف على التعريف بالواقع.

و يحتمل أن لا يصير مظاهرا، لأن الوصف لم يوجد.

هذا إذا قصد بظهار الأجنبية مواجهتها باللفظ، و لو قصد المعنى الشرعي لم يقع مطلقا. و الكلام في هذه كالتي قبلها.

و منها: جواز مخالعة الزوجين عند الأمن من إقامة الحدود، و الخوف من عدم إقامتها، مع أن الله تعالى قد قال **فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ** «۳» لأن الغالب أن الخلع لا يقع إلا في حالة الخوف، فلا

يدل ذلك على المنع عند انتفاء الخوف.

---

(١) النهاية للشيخ الطوسي: ٥٦٥.

(٢) التمهيد للأسنوي: ٢٤٩، التجريد لنفع العبيد ٤: ٣٤٣، الروضة ٣: ٣٠٧.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

تمهيد القواعد، ص ١١٤

و ذهب بعض العامة إلى عدم جوازه إلا في هذه الحالة، عملا بظاهر الآية «١».

و منها: أن قوله صلى الله عليه و آله: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» «٢» و إن أشعر تقييده أن التارك عمدا لا يقضي، إلا أن هذا التقييد لا مفهوم له، لأن القضاء إذا وجب على المعذور فغيره بطريق أولى.

و خالف جماعة من العامة فقالوا: لا يقضي تغليظا عليه، قالوا: و ليس وجوب القضاء من باب المعاقبة حتى يقال:

يجب على غيره بطريق اولى، لأن تاهيل شخص للعبادة من باب اصطفائه و تقريبه، فإن المملوك لا ترضى كل أحد لخدمتها «٣».

و هذا البحث على تقدير انحصار الدلالة في الخبر. و يمكن استفادته عندنا من نصوص أخر «٤».

قاعدة «٢٧» مفهوم العدد حجة عند جماعة من الأصوليين «٥»،

لأنه لما نزل قوله تعالى إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ «٦» قال النبي صلى الله عليه و آله: «و الله

---

(١) المغني لابن قدامة ٨: ١٧٧، و نقله عن العز بن عبد السلام في الإبهاج ١: ٢٣٥.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٥٥ باب من نسي صلاة، صحيح مسلم ٢: ١٢٧ كتاب المساجد و مواضع الصلاة حديث ٣٠٩، سنن أبي داود ١: ١١٨ حديث ٤٣٥، سنن الدارمي ١: ٢٨٠.

(٣) مغني المحتاج ١: ١٢٧، بداية المجتهد ١: ٢٥٦، و حكاه عن جماعة في التمهيد:

.۲۵۲

(٤) الوسائل ٥: ٣٤٧ أبواب قضاء الصلوات ب ١.

(٥) نقله عن الشافعي في المنخول: ٢٠٩.

(٦) التوبة: ٨٠.

تمهيد القواعد، ص ١١٥

لأزيدن على السبعين» «(١)».

و ذهب المحققون إلى أنه ليس بحجة مطلقا إلا بدليل منفصل «(٢)»، كما إذا كان العدد علة لعدم أمر، فإنه يدل على امتناع ذلك الأمر في الزائد أيضا لوجود العلة، و على ثبوته في الناقص لانتفائها، كحديث القلتين.

و كذا إذا لم يكن علة، و لكن أحد العددين داخل في العدد المذكور، زائدا كان كالحكم بالحظر، فإن تحريم جلد المائة مثلا يدل عليه في المائتين و لا يدل في الناقص، لا على إثبات و لا على نفي؛ أو ناقصا، كالحكم بإيجاب العدد أو

ندبه او إباحته، فإنه يدل على ذلك في الناقص، و لا دلالة فيه على الزائد بشيء.

إذا علمت ذلك فللمسألة فروع:

منها: إذا قال: بع ثوبي بمائة، و لم ينهه عن الزيادة، فباع بأكثر، صح.

و فيه وجه أنه لا يصح، كما لو نهاه عن الزيادة، و هو الموافق لقاعدة كون المفهوم المذكور حجة.

و يقوى هذا القول مع دلالة القرائن على إرادة المالك الاقتصار على العدد المذكور للإرفاق بالمشتري الخاصّ أو مطلقا، لأنه أمر مطلوب شرعا، و نحو ذلك؛ و مع انتفائها يتخرج على أحد القولين، و يتجه الجواز، لضعف القول الأول.

و منها: لو قال لزوجته: إن أعطتني فلانة ألفا فأنت علي كظهر أمي، فزادت، فإنه يقع أيضا، إلا على القول السابق، و عدم الوقوع هنا أضعف من السابق، لأن من أعطى مائة و درهما

يصدق انه اعطى مائة، بخلاف من باع بمائة و درهم.

---

(١) تفسير الطبري ١٠: ١٣٨، الدر المنثور ٤: ٢٥٤، مجمع البيان ٣: ٥٥.

(٢) كالآمدي في الإحكام ٣: ٨٨، و الغزالي في المستصفى ٢: ١٩١، ١٩٥، و البيضاوي في المنهاج (نهاية السؤل) ٢: ٢٢١.

تمهيد القواعد، ص ١١٦

و يتفرع على ما سبق:

ما لو قال: بع ثوبي و لا تبعه بأكثر من مائة، لم يبعه بأكثر من مائة، و يبيعه بها و بما دونها، ما لم ينقص عن ثمن المثل.

و لو قال: بعه بمائة، و لا تبعه بمائة و خمسين، فليس له بيعه بمائة و خمسين، و لا بما زاد عليها في الأصح، و يجوز بما دون ذلك، ما لم ينقص عن مائة.

و منها: إذا قال: أوصيت لزيد بمائة درهم، ثم قال: أوصيت

له بخمسين، فوجهان. أصحهما: ليس له إلا خمسون، و لا يجمع بينهما؛ كما لو عكس فأوصى له بخمسين ثم أوصى له بمائة؛ فليس له إلا الموصى به أخيرا و هو المائة.

و الوجه الثاني: أن له مائة و خمسين، و هو ضعيف.

و هذا يأتي في كل عقد يجوز تغييره، كما إذا قال: من رد آبقا فله عشرة، ثم قال قبل العمل: فله خمسة «١».

قاعدة «٣٨» مفهوم الزمان و المكان حجة عند جماعة «٢» و مردود عند المحققين «٣».

و من فروعه:

ما إذا قال لوكيله: افعل هذا، ثم قال: افعله في هذا اليوم، أو في هذا المكان، فمقتضى العمل بالمفهومين أنه يكون منعا له فيما عدا ذلك.

---

(١) في «م» زيادة: كذلك الفرض و نحوه.

(٢) نقله عن الحنابلة الآمدي في الإحكام ٣: ١٩٩، و عن الشافعي في المنخول:

.٢٠٩

(٣) المحصول ١: ٣٢٦، الإحكام في أصول الأحكام ٢: ١٩٩.

تمهيد القواعد، ص ١١٧

و منها: إذا ادعي عليه عشرة، فأجاب بأنه لا يلزمه تسليم هذا المال اليوم، فقيل: لا يجعل مقرا، لأن الإقرار لا يثبت بالمفهوم «١».

و يتجه عند القائل به اللزوم، لأن مقتضاه لزومه في غيره، فيكون إقرارا بالمؤجل. و يتفرع عليه لزومه حالا إن لم يقبل إقراره بالأجل كما هو المشهور.

و منها: إذا قال: بعه في يوم كذا، أو في مكان كذا، فخالف الوكيل، فإن العقد لا يصح، و كذا نحوه من العقود و الإيقاعات.

و الحق أن التقييد في الوكالة و نحوها تابع للفظ، و مختص بما قيده، لا من حيث المفهوم. و من ثم لم يخالف من رد

المفهوم في اختصاص الوكالة أو الوقف و نحوهما بما قيده وصفا، و شرطا، و زمانا، و مكانا، و غيرها.

قاعدة «٣٩» مفهوم اللقب أي تعليق الحكم بالاسم، طلبا كان أم خبرا، ليس بحجة عند الجمهور،

فإذا قال قائل: أكرم زيدا، أو قام زيد، أو بعتك هذا العبد، فلا يدل اللفظ الصادر منه بمفهومه على نفي ذلك عن غيره، بل يكون مسكوتا عنه، و إن كان منفيا بالأصل، لأنه لو دل على ذلك للزم أن يكون قول القائل:

محمد رسول الله، دالا على نفي رسالة غيره من الرسل، و هو كفر.

و ذهب الدقاق و الصيرفي من الشافعية و جماعة من الحنابلة و بعض المالكية إلى أنه حجة، لأن التخصيص لا بد له من فائدة [١].

---

[١] قال الآمدي: اتفق الكل على أن مفهوم اللقب ليس بحجة، خلافا للدقاق، و

أصحاب الإمام أحمد بن حنبل. الإحكام في أصول الأحكام: ٣: ٩٠، و كذا نقله عنهم في التمهيد: ٣٦١.

---

(١) نقله الرافعي عن القاضي حسين كما في التمهيد: ٣٥٩.

تمهيد القواعد، ص ١١٨

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا وكل جماعة في بيع أو تزويج و نحوه، ثم خصص واحدا بالإذن، فإنه لا يكون رجوعا عن غيره بمجرده، إلا أن تدل القرينة الخارجة عليه.

و منها: إذا أوصى بعين لزيد، ثم قال: أوصيت بها لعمرو، فقال بعضهم: لا يكون رجوعا عن الوصية الأولى، بل يشرك بينهما بناء على القاعدة فإنه خص الاسم بالثاني «١»، فلا يدل على نفيه عن الأول «٢».

و الأقوى انه رجوع، لأنه المفهوم منه عرفا، و لا إشكال لو

صرح بإرادة التشريك أو الرجوع.

قاعدة «٣٠» الحكم المعلق على اسم يكفي فيه الاقتصار على ما يتحقق (معه في) «٣» أقل مراتبه،

و قيل: لا بد من آخر مراتبه احتياطا «٤».

و من فروعه:

ما إذا أسلم إليه في شيء على أن يسلمه في البلد الفلاني و شبهه، فإنه يكفي تسليمه في أول جزء من البلد، لأن الظرفية قد تحققت، و لا يجب عليه أن يوصله إلى منزله، و لا إلى آخر البلد.

و منها: ما لو أسلم أو أجل المبيع أو مال الإجارة و نحوها إلى جمادى أو ربيع، فإنه يحمل على أقربهما، لصدق الاسم على الأول. و مثله إلى

---

(١) كذا، و المراد أن التعبير بالاسم الثاني لا يدل على نفيه عن غيره.

(٢) المغني لابن قدامة ٦: ٤٨٣، التمهيد للأسنوي: ٢٦٢.

(٣) في «م»: منه.

(٤) نقله عن شرح المحصول و التنقيح الأسنوي في التمهيد: ٣٦٣.

تمهيد القواعد، ص ١١٩

الخميس و غيره من أيام الأسبوع.

و فرّق بعض الأصحاب بين الأمرين، فحمل الإطلاق في الثاني على الأول، دون الأول، استنادا إلى دلالة العرف «١».

و قد يشكل الحكم فيهما معا، بأنه يعتبر علمهما بالأجل على وجه لا يحتمل الزيادة و النقصان قبل العقد، ليتوجه قصدهما إلى أجل مضبوط، فلا يكفي ثبوته شرعا مع جهلهما أو أحدهما، كما لو أجله إلى النيروز و نحوه، و هما أو أحدهما لا يعلمانه، فإنه لا يكفي في صحته إمكان الرجوع فيه إلى الشارع أو غيره.

و يمكن الفرق: بأن اللفظ، إذا دلّ على شيء مشترك أو مجمل على بعض الوجوه، بحيث يمكن الرجوع عند

التنازع إلى مفهوم اللفظ صح، و كذا لو استفيد معناه من العرف و نحوه، بخلاف ما لا يدل اللفظ و ما في معناه عليه. و فيه نظر.

و من ثم ذهب بعضهم إلى عدم جواز التأجيل بذلك من دون التعيين، حيث لا يكون معلوما بينهما. و له وجه وجيه.

و منها: ما روي من كراهة تقليم الأظفار و حلق الشعر لمريد التضحية إذا دخل عليه عشر ذي الحجة «٢»، فلو أراد التضحية بأعداد من النعم، فهل يبقى النهي إلى آخرها، أم يزول بذبح الأول؟ يتخرج على القاعدة، و يتجه زوال الكراهة بذبح واحد أو نحره، لصدق الاسم به.

و منها: إذا طلّق الحامل فولدت توأمين، فإن عدتها تنقضي بوضع الأول؛ على الأول، و بالثاني، على الثاني.

---

(١) هذا التفريق للعلامة في قواعد الأحكام ١: ١٣٧، و التذكرة ١: ٥٤٨.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٢٢٠ كتاب الأضاحي حديث ١٩٧٧، سنن ابن ماجة ٢: ١٠٥٢

حديث ٣١٤٩- ٣١٥٠، سنن النسائي ٧: ٢١١ كتاب الضحايا.

تمهيد القواعد، ص ١٢٠

و المسألة موضع خلاف، و يمكن بناؤه على القولين.

و الأقوى توقف انقضائها على وضع الجميع، لتعليق أجلهن في الآية «١» بوضع حملهن، و لا يتحقق وضع الحمل المضاف إليهن إلا بوضع الجميع، و لأن الغرض من العدة استبراء الرحم من الحمل، و لا يتحقق بدونه. و هذان دليلان من خارج.

و منها: ما لو نذر الصوم يوم تلد امرأته، فولدت توأمين، كل واحد في يوم، ففي وجوب الأول أو الثاني الوجهان، و أقواهما الأول. و قس عليه نظائر ذلك.

---

(١) و أولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهن- الطلاق: ٤

تمهيد القواعد، ص ١٢١

الباب الثالث في الأوامر و النواهي

و فيه فصلان

الفصل الأول في الأوامر

مقدمة: لفظ «الأمر» و ما يصرف منه- كأمرت زيدا بكذا،

و قول الصحابي:

أمرنا، أو أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله بكذا- حقيقة في القول الدال بالوضع على طلب الفعل، فالطلب بالإشارة و القرائن المفهمة لا يكون أمرا حقيقة.

و احترز «بالوضع» عن قول القائل: أوجبت عليك، أو أنا طالبه منك و إن تركته عاقبتك، فإنه خبر عن الأمر، و ليس بأمر.

و دخل في إطلاق «الطلب» الإيجاب و الندب، بخلاف صيغة افعل، فإنها حقيقة في الإيجاب خاصة، كما سيأتي.

فتفطن لذلك، و ربما اشتبه على كثير. و جميع ما ذكر في الأمر يأتي في النهي.

و اشترط بعضهم مع ذلك العلو، بأن يكون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه «١»، و آخرون الاستعلاء «٢»، و هو الغلظة و رفع الصوت

---

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ٣٥.

(٢) المعتمد ١: ٤٣، الإحكام للآمدي ٢: ١٥٨، منتهى الوصول: ٦٥.

تمهيد القواعد، ص ١٢٢

و نحوهما، و ثالث جمع الأمرين معا «١».

و قيل: إن الأمر مشترك بين القول و الفعل «٢» و منه قوله تعالى وَ مٰا أَمْرُنٰا إِلاّٰ وٰاحِدَةٌ «٣».

قاعدة «٣١» الأمر سواء كان بلفظ «افعل» كاترك أو اسكت، أو اسم الفعل،

كنزال او صه، او المضارع المقرون باللام، كقوله تعالى **وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ** «٤» للوجوب عند أكثر المحققين، إذا لم تقم قرينة على خلافه «٥».

و في المسألة مذاهب كثيرة، هذا أحدها.

و الثاني: أنه حقيقة في الندب «٦».

و الثالث: في الإباحة «٧».

و الرابع: أنه مشترك بين الوجوب و الندب «٨».

---

(١) نقله عن شرح القاضي عبد الوهاب في التمهيد: ٢٦٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٣: ٢٩٤.

(٣) القمر: ٥٠.

(٤) النساء: ١٠٢.

(٥) منتهى الوصول: ٦٦، المنهاج (نهاية السؤل) ٢: ٢٥١، شرح المختصر ٢: ٧٩، المحصول ١:

٣٠٤، و نقله عن الشافعي في الإحكام ٢: ١٣٣، و الأشعري في التمهيد: ٢٦٧.

(٦) نقله عن الشافعي في التمهيد: ٢٦٧، و عن أبي هاشم في شرح المختصر ٢: ٧٩، و عن أبي علي في الذريعة ١: ٥١.

(٧) نقله عن بعض أصحاب مالك في التلويح ١: ٢٩٠.

(٨) الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ٥١، و نقله عن الشافعي في المستصفى ١: ١٦٥.

تمهيد القواعد، ص ١٢٣

و الخامس: أنه مشترك بين هذين و بين الإرشاد «١».

و السادس: أنه حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب و الندب، و هو الطلب «٢».

و السابع: أنه حقيقة إما في الوجوب أو الندب، و لكن لم يتعين لنا ذلك «٣».

و الثامن: أنه مشترك بين الوجوب و الندب و الإباحة «٤».

و التاسع: أنه مشترك بين الثلاثة المذكورة بالاشتراك المعنوي، و هو الإذن «٥».

و العاشر: أنه مشترك بين خمسة و هي الثلاثة التي ذكرناها،

و الإرشاد و التهديد «٦».

و الحادي عشر: أنه مشترك بين الخمسة الأحكام، هي: الوجوب و الندب و الكراهة و التحريم و الإباحة «٧».

و الثاني عشر: أنه موضوع لواحد من هذه الخمسة، و لا نعلمه «٨».

و الثالث عشر: أنه مشترك بين ستة أشياء: الوجوب و الندب و التهديد و التعجيز و الإباحة و التكوين «٩».

---

(١) أصول السرخسي ١: ١٤، و الإحكام للآمدي ٣: ١٦٣.

(٢) نقله عن أبي منصور الماتريدي في الإبهاج ٣: ١٥.

(٣) الموافقات ٣: ٢٠٨ و نقله عن الأشعري و القاضي.

(٤) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١: ٢٩٠. و نسبه إلينا في فواتح الرحموت ١: ٣٧٣.

(٥) حكاه في كشف الأسرار ١: ٣٧، و منتهى الوصول: ٦٦.

(٦) حكاه الغزالي في المستصفى ١: ١٦٤.

(٧) حكاه في المحصول ١: ٢٠٢، و التمهيد: ٢٦٨، و نهاية السوءل ٢: ٢٥١.

(٨) نقله عن الحاصل في نهاية السوءل ٢: ٢٥٣.

(٩) التمهيد للأسنوي: ٢٦٨.

تمهيد القواعد، ص ١٢٤

و الرابع عشر: أن أمر الله تعالى للوجوب، و أمر رسوله للندب «١».

و إذا أخذت هذه مع الأقوال الثلاثة المفرّعة على القول الأوّل تلخّص منها سبعة عشر قولا.

إذا تقرر ذلك ففروع القاعدة في أدلة الأحكام من الكتاب و السنة أكثر من أن تحصى.

و من فروعه في الفروع: ما لو قال لمن تجب عليه طاعته كعبده: افعل كذا، و لم يصرح بما يقتضي أحد الأمور المحتملة من اللفظ، ففي وجوب ذلك عليه ما سبق.

قاعدة «٣٢» إذا فرغنا عن أنّ الأمر للوجوب، فورد

بعد التحريم، فالأصح أنه يحمل ايضا على الوجوب؛

لأن الأمر يفيده، و الحرمة لا تدفعه.

و قيل: على الإباحة «٢».

و قيل: للاستحباب «٣».

و من فروع القاعدة:

ما إذا عزم على نكاح امرأة، فإنه ينظر إليها، لقوله صلى الله عليه و آله: «انظر إليهن» «٤»

---

(١) فواتح الرحموت ١: ٣٧٣، و حكاه القيرواني في المستوعب عن الأبهري في أحد أقواله كما في التمهيد للأسنوي: ٢٦٩.

(٢) منتهى الوصول: ٧١، الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢: ١٩٨.

(٣) التلويح في كشف حقائق التنقيح، ١: ٢٩٦ و نقله عن القاضي حسين في التمهيد: ٢٧١.

(٤) سنن ابن ماجة ١: ٥٩٩ باب النّظر إلى المرأة حديث ١٨٦٥، سنن النسائي ٦: ٦٩

تمهيد القواعد، ص ١٢٥

الحديث، و لكن هل يستحب ذلك أو يباح؟ وجهان، مبنيان على ما ذكر، أما الوجوب فمنفي هنا بدليل خارجي.

و منها: الأمر بالكتابة في قوله تعالى **فَكَاتِبُوهُمْ** «١» فإنه وارد بعد التحريم على ما ذكره بعضهم «٢» من حيث إنّ الكتابة بيع مال الشخص بماله و هو ممتنع. ففي حمل الأمر على الاستحباب أو الإباحة وجهان.

قاعدة «٣٣» إذا ورد الأمر بشيء يتعلق بالمأمور، و كان عند المأمور وازع يحمله على الإتيان به،

فلا يحمل ذلك الأمر على الوجوب؛ لأن المقصود من الإيجاب إنما هو الحث على طلب الفعل، و الحرص على عدم الإخلال به، و الوازع الّذي عنده يكفي في تحصيل ذلك، كذا ذكره بعض الأصوليين «٣».

و من فروع ذلك: عدم إيجاب النكاح على القادر، فإنّ قوله صلى الله عليه و آله: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباه فليتزوج» «٤» و إن كان بإطلاقه يقتضي الإيجاب، كما قال به داود الظاهري «٥»، لكن خالفنا ذلك لما ذكرناه.

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) كما قاله القاضي الحسين في باب الكتابة نقله في التمهيد للأسنوي: ٢٧٢.

(٣) التمهيد: ٢٦٩.

(٤) صحيح البخاري ٧: ٣ باب من استطاع الباءة، صحيح مسلم ٣: ١٨٩ باب استحباب النكاح حديث ١٤٠٠، سنن ابن ماجة ١: ٥٩٢ حديث ١٨٤٥، سنن النسائي ٦: ٥٨ باب الحث على النكاح.

(٥) بداية المجتهد و نهاية المقتصد لابن رشد ٣: ٦، التمهيد للأسنوي: ٢٧٠.

تمهيد القواعد، ص ١٢٦

قاعدة «٣٤» الأمر بالأمر بالشيء،

كقوله لزيد: مر عمرا ببيع هذه السلعة، لا يكون أمرا منه للثالث- و هو عمرو- ببيعها على المختار. و ذهب بعضهم إلى أنه أمر لهما «١».

و من فروع القاعدة:

ما لو تصرّف الثالث قبل إذن الثاني له، هل ينفذ تصرفه أم لا؟ فعلى المختار لا ينفذ إلا بعد إذن الثاني له.

و على القولين، فإذا لم يقل الموكل للأول: اجعله وكيلا عني و لا عنك، فإن الثاني يكون وكيلا عن المالك الموكل على الصحيح.

و لو قال: و كل عني، زال الإشكال، أو عنك، فهو وكيل عن الوكيل الأول؛ لكن للمالك عزله على الصحيح، لأنه يسوغ له عزل الأصل، فالفرع أولى.

قاعدة «٣٥» الأمر بالعلم بشيء لا يستلزم حصول ذلك الشيء في تلك الحالة،

فإذا قال مثلا:

اعلم انّ زيدا قائم، فلا يدل اللفظ على وقوع قيامه.

و وجهه أنه يصح تقسيمه إليه، فيقال: اعلم قيام زيد إذا وقع، أو أعلمه بأنه قد وقع. و تقسيم الشيء إلى الشيء و غيره يدل على أنه أعم من

---

(١) تهذيب الوصول: ٣٥.

تمهيد القواعد، ص ١٢٧

كل منهما، و الأعم لا يدل على الأخص. و لأن الأمر لا يكون إلا لطلب ماهية في المستقبل، فقد يوجد سببها، و قد لا يوجد.

و من فروع القاعدة:

ما إذا قال الشخص: اعلم أني طلّقت زوجتي، فهل يكون ذلك إقرارا بوقوع الطلاق أم لا؟ فقيل: لا يكون إقرارا، لأنه أمره أن يعلم، و لم يحصل هذا العلم «١».

و يحتمل كونه إقرارا، و إن قلنا بالقاعدة، لدلالة العرف على كونه إقرارا و هو أقوى.

قاعدة «٣٦» إذا ورد أمران متعاقبان بفعلين متماثلين، و الثاني غير معطوف،

فإن منع من القول بتكرار المأمور به مانع عادي، كتعريف أو غيره، حمل الثاني على التأكيد، نحو: اضرب رجلا، اضرب الرّجل؛ و اسقني ماءً، اسقني ماءً.

و إن لم يمنع منه مانع، كصلّ ركعتين، صلّ ركعتين، فقيل: يكون الثاني توكيدا أيضا، عملا ببراءة الذّمّة، و لكثرة التأكيد في مثله «٢».

و قيل: بل يعمل بهما، لفائدة التأسيس، و اختاره في المحصول، و الآمدي في الإحكام «٣».

و قيل بالوقف، للتعارض، فإن كان الثاني معطوفا، كان العمل بهما أرجح من التأكيد، فإن حصل للتأكيد رجحان بشيء من الأمرين العاديين

(١) نقله عن القاضي شريح الروياني في تمهيد الأسنوي: ٢٧٦.

(٢) فواتح الرحموت ١: ٣٩١.

(٣) الذريعة ١: ١٢٥، المحصول ١: ٢٧١، الإحكام ٢: ٢٠٦.

تمهيد القواعد، ص ١٢٨

تعارض هو و العطف، و حينئذ فإن ترجّح أحدهما قدمناه، و إلا توقفنا «١».

و اختار الأولان العمل بهما في هذا القسم أيضا.

إذا تقرر ذلك فيتفرع على القاعدة:

ما إذا خاطب وكيله بشيء من ذلك، كما إذا كان له زوجتان مثلا، فقال لغيره: طلّق زوجتي، طلق زوجتي، بالتكرار، أو كرّر الأمر بالعتق كذلك من له عبيد، فهل للوكيل تطليق امرأتين، و إعتاق عبدين؟ يبنى على ما ذكر.

و هذا الحكم يأتي في الزوجة الواحدة أيضا، إذا كان طلاقها

رجعيا. و نظائر ذلك كثيرة.

و لو كان أحدهما عاما و الآخر خاصا، نحو: صم كل يوم، صم يوم الجمعة، قال في المحصول: فإن كان الثاني غير معطوف كان تأكيدا، و إن كان معطوفا فقال بعضهم: لا يكون داخلا تحت الكلام الأول، و إلا لم يصح العطف، و الأشبه الوقف، للتعارض بين ظاهر العموم و ظاهر العطف «٢».

و يتفرع على ذلك:

ما إذا قال: أوصيت لزيد و للفقراء بثلث مالي، و زيد فقير، ففيه أوجه، سواء وصف زيدا بالفقر أم لا، و سواء قدّمه على الفقراء أم أخره:

أحدها: أنه كأحدهم، فيجوز أن يعطى أقل ما يتموّل، و لكن لا يجوز حرمانه، و إن جاز حرمان بعض الفقراء.

و الثاني: أنه يعطى سهما «٣» من سهام القسمة، فإن قسم المال على أربعة من الفقراء أعطي زيد الخمس، أو على

خمسة أعطي السدس، و هكذا.

و الثالث: لزيد ربع الوصية، و الباقي للفقراء، لأن الثلاثة أقل من يقع

---

(١) المعتمد ١: ١٦٢.

(٢) المحصول ١: ٢٧٢.

(٣) في «د»، «م»: بهما.

تمهيد القواعد، ص ١٢٩

عليه اسم الجمع.

و الرابع: له النصف، و لهم النصف، نظرا إلى الاسمين من غير التفات إلى ما تحتهما من الأفراد.

و الخامس: أنّ الوصية في حق زيد باطلة، لجهالة ما أضيف إليه، أي الّذي جعل له.

و لو وصف زيدا بغير صفة الجماعة، فقال أعطوا ثلثي لزيد

الكاتب و للفقراء قيل: له النصف حتما «١» «٢». و يتجه ان يجيء فيه وجه الربع أيضا.

قاعدة «٣٧» الأمر المطلق لا يدل على تكرار، و لا على مرة،

بل على مجرد إيقاع الماهية. و إيقاعها و إن كان لا يمكن في أقل من مرة، إلا أنّ الأمر لا يدل على التقييد بها، حتى يكون مانعا من الزيادة، بل ساكتا عنه. هذا هو الّذي اختاره المحققون «٣».

و ذهب قوم: إلى أنه يدلّ بوضعه على المرة «٤».

و آخرون إلى أنه يدلّ على التكرار المستوعب لزمان العمر، لكن يشترط الإمكان، كما قاله الآمدي «٥».

---

(١) في «د»: حقا.

(٢) كما في الشرائع ٢: ٤٨٧.

(٣) الإحكام ٢: ١٧٤، المحصول ١: ٢٣٧، مسلم الثبوت (فواتح الرحموت): ٣٨٠.

(٤) كالشيخ الطوسي في العدة: ٧٤، و الغزالي في المستصفى ٢: ٣، و البصري في المعتمد ١: ٩٨.

(٥) نقله الآمدي عن أبي إسحاق الأسفراييني و جماعة في الإحكام ٢: ١٧٣.

تمهيد القواعد، ص ١٣٠

و توقف رابع في أعماله في أحدهما، لاشتراكه بينهما، فيتوقف حمله على أحدهما على القرينة «١».

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال لوكيله: بع هذا العبد، فباعه، فرد عليه بالعيب. أو قال: بعه بشرط الخيار، ففسخ المشتري، فليس له بيعه ثانيا على المختار، و يجيء على إفادة التكرار الجواز.

و منها: إذا سمع مؤذنا بعد مؤذن، فهل يستحب إجابة الجميع، لقوله صلى الله عليه و آله: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا كما يقول» «٢» أم يسقط الاستحباب بالمرة؟ الوجهان.

و يمكن القول بالاستحباب و إن لم يجعل الأمر دالا على التكرار، نظرا إلى تعليق الحكم على الوصف المناسب، الدال على التعليل، فيتكرر الحكم بتكرر علته.

قاعدة «٣٨» تعليق الخبر على الشرط- كقوله: إن جاء زيد جاء عمرو- لا يقتضي التكرار اتفاقا.

و كذا تعليق الإنشاء، كقوله لزوجته: إن خرجت فأنت عليّ كظهر أمي.

و أما تعليق الأمر- كقوله: إن خرجت زوجتي من الدار فطلّقها، على

---

(١) الذريعة ١: ١٠٠.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٥٩ باب ما يقول إذا سمع المنادي، صحيح مسلم ١: ٣٦٧ كتاب الصلاة حديث ٣٨٤، سنن النسائي ٢: ٢٥ باب الصلاة على النبي بعد الأذان، سنن ابن ماجة ١: ٢٣٨ حديث ٧١٨، ٧١٩.

تمهيد القواعد، ص ١٣١

وجه يصح معه الوكالة المعلقة- إذا قلنا إن الأمر لا يفيد التكرار ففيه (ثلاثة) «١» مذاهب؛ أصحها في المحصول: أنه لا يدلّ عليه من جهة اللفظ، أي لم يوضع اللفظ له، و لكن يدلّ من جهة القياس، بناء على أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية «٢».

و الثاني: يدلّ بلفظه «٣».

و الثالث: لا يدلّ بلفظه و لا بالقياس «٤».

و محل الخلاف: فيما لم يثبت كونه علة كالإحصان، فإن ثبت كالزناء، فإنه يتكرر لأجل تكرر علته اتفاقا. و حكم الأمر المعلق بالصفة حكم الأمر المعلق بالشرط.

و مما يتفرع على ذلك:

الخلاف في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله كلما ذكر، عملا بقوله صلى الله عليه و آله: «بعد من ذكرت عنده فلم يصلّ عليّ» «٥».

و قد ذهب إلى وجوبه لذلك جماعة من العلماء، منهم الزمخشري «٦»، و نقل عن ابن بابويه «٧»، و رجّحه المقداد في الكنز «٨»، لما ذكر.

و لما روي عنه صلى الله عليه و آله: «إن الله وكّل بي ملكين، فلا اذكر عند مسلم فيصلي

---

(١) ليس في «د».

(٢) المحصول ١: ٢٤٣.

(٣) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١: ٣٠١.

(٤) كما في المعتمد ١: ١٠٦، و الذريعة ١: ١٠٩، و المستصفى ٢: ٧، و منتهى الوصول: ٦٨.

(٥) الكافي ٢: ٤٩٥ باب الصلاة على النبي حديث ١٩ بلفظ آخر، الوسائل ٤: ٩٩٩ باب ١٠ من أبواب التشهد حديث ٣.

(٦) الكشاف ٣: ٥٥٧.

(٧) عقاب الأعمال: ٢٤٦.

(٨) كنز العرفان ١: ١٣٣.

تمهيد القواعد، ص ١٣٢

عليّ إلا قال ذانك الملكان: غفر الله لك، و قال الله و ملائكته: آمين، و لا اذكر عند مسلم فلا يصلي علي إلا قال الملكان: لا غفر الله لك، و قال الله و ملائكته: آمين» «١».

و هذا حسن لو صح الحديثان.

و يمكن أن يستدل على الوجوب بحسنة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام:

«إذا أذنت فأفصح بالألف و الهاء، و صل على النبي صلى الله عليه و آله كلما ذكرته، أو ذكره ذاكر، في أذان أو غيره» «٢» بناء على حمل الأمر على الوجوب؛ و لكن الأمر السابق بالإفصاح للندب، و اختلاف الحكمين بغير قرينة مشكل. إن لم يكن الأول قرينة على استحباب الثاني.

و اعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الفعل الثاني واقعا في

محل الأول، فاما إذا وقع الثاني في غير محله، فإن تكراره يوجب تكرار الحكم، كقوله:

من دخل داري فله درهم، فإذا دخل دارا له، ثم دارا أخرى، استحق درهمين، لتعدد الفعل على وجه لا يحتمل الاتحاد.

قاعدة «٣٩» متى قلنا: إن الأمر المطلق يفيد التكرار، فإنه يفيد الفور أيضا،

و إن لم نقل به لم يدل على فور و لا على تراخ، بل طلب الفعل خاصة على المختار.

---

(١) الدر المنثور ٥: ٢١٨.

(٢) الكافي ٣: ٣٠٣ باب بدء الأذان و الإقامة حديث ٧، الفقيه ١: ٢٨٤ حديث ٨٧٥، الوسائل ٤: ٦٦٩ باب ٤٢ أبواب الأذان ح ١.

تمهيد القواعد، ص ١٣٣

و قيل: يفيد الفور «١».

و قيل: التراخي «٢».

و قيل: مشترك بينهما، لا يدل على أحدهما إلا بقرينة، فإن بادر عد ممتثلا «٣».

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال لشخص: بع هذه السلعة، فقبضها الشخص و أخر بيعها مع القدرة عليه، فتلفت، فعلى المشهور لا ضمان عليه؛ و على الفور يضمن، لتقصيره.

و اعلم: أنه قد خرج عن ذلك جملة من الأوامر وجبت على الفور بدليل خارج:

منها: دفع الزكاة و الخمس و الدين عند المطالبة، لأن المقصود من شرعية الزكاة و الخمس سد خلة الفقراء، و معونة الهاشميين، ففي تأخيرهما إضرار بهم، لا سيما مع تعلق أطماعهم به.

و يستثني من فورية الزكاة تأخيرها شهرا أو شهرين، للرواية الصحيحة. و من الخمس تأخيره في المكاسب إلى تمام

حوله احتياطا للنفقة.

و في حكم الدين مع المطالبة كونه لمن لا يعلم به، فتجب المبادرة إلى وفائه، أو إعلام مستحقه بالحال، و في معناه الأمانة التي لا يعلم بها مالكها.

و منها: الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، لأن تأخيره كالتقرير على المعصية.

---

(١) الإحكام لابن حزم ٣: ٣٠٧، و نقله عن مالك في مختصر تنقيح الفصول: ٤٦.

(٢) المعتمد ١: ١١١، المنخول: ١١١ و نقله عن الشافعية و القاضي أبي بكر و الجبائي و ابنه، الآمدي في الأحكام ٢: ١٨٤.

(٣) الذريعة ١: ١٣١.

تمهيد القواعد، ص ١٣٤

و منها: الحكم بين الخصوم، لأن المتعدي منهما ظالم، فيجب كفه عن ظلمه، كالأمر بالمعروف.

و منها: إقامة الحدود و التعزيرات، لأن في تأخيرهما تقليل «۱» الزجر عن المفاسد المترتبة عليها، و في بعض الأخبار: «ليس في الحدود نظرة» «۲» اللهم إلا أن يعرض ما يوجب التأخير، كخوف الهلاك و السراية لحر أو برد و نحوهما، حيث لا يكون القصد إتلاف النّفس.

و منها: الجهاد، لئلا تكثر المفسدة، و منه قتال البغاة.

و منها: الحج عندنا، لدلالة الأخبار عليه، و لأن تأخيره كالتفويت، لجواز عروض العارض إذ يتمادى تأخيره من سنة إلى سنة، و السلامة فيها من العوارض مشكوك فيه؛ و العهدة على النص.

و منها: الكفارات عند بعض أصحابنا، محتجا بأنها كالتوبة الواجبة على الفور من المعاصي.

و منها: رد السلام، لـ «فاء التعقيب» في قوله تعالى **فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهٰا** «۳» و لأن المسلم يتوقعه في الحال، فتأخيره إضرار به.

و منها: الأمر بتعريف اللقطة حولا، فإنه يجب على الفور، جزم به جماعة، و لأن طالبها إنما يطلبها غالبا عقيب الضياع، فتأخيره يفوت الغرض منه؛ و لكن لا يخرج بالإخلال بالفورية عن الوجوب، و إن أثم كغيره.

و منها: أداء صلاة الزلزلة، فإنه واجب أيضا عند السبب على الفور على المشهور بين الأصحاب، و لو أخلّ بها بقيت أداء، و إن أثم كذلك.

---

(١) في «ح»: تعليل.

(٢) التهذيب ١٠: ٥١ حديث ١٩٠؛ الفقيه ٤: ٣٤ حديث ٥٠٢١؛ الوسائل ١٨: ٣٣٦ أبواب مقدمات الحدود باب ٣٥ حديث ١، و فيها: نظر ساعة.

(٣) النساء: ٨٦.

تمهيد القواعد، ص ١٣٥

و منها: قضاء الصلوات الفائتة عند أكثر الأصحاب، خصوصا

المتقدمين، و الأقوى انه على الاستحباب.

قاعدة «٤٠» الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده مطلقا، أو ضده العام، أو ليس بدال عليه أصلا؟

أقوال، أوسطها وسطها.

و تنقيحها: أنه إذا قال السيد لعبده مثلا: اقعد، فهنا أمران منافيان للمأمور به، و هو وجود القعود:

أحدهما: مناف له لذاته، أي بنفسه، و هو عدم القعود، لأنهما نقيضان، و المنافاة بين النقيضين بالذات، فاللفظ الدال على القعود دال على النهي عن عدمه، أو على المنع منه بلا خلاف.

و الثاني: مناف له بالعرض، أي بالاستلزام، و هو الضد، بالقيام في المثال و الاضطجاع.

و ضابطه: أن يكون معنى وجوديا يضاد المأمور به. و وجه منافاته بالاستلزام أن القيام مثلا يستلزم عدم القعود، الّذي هو نقيض القعود، فلو جاز عدم القعود لاجتمع النقيضان،

فامتناع اجتماع الضدين إنما هو لامتناع اجتماع النقيضين، لا لذاتهما، فاللفظ الدال على القعود يدل على النهي عن الأضداد الوجودية- كالقيام- بالالتزام، و الّذي يأمر قد يكون غافلا عنها.

و ادعى بعضهم: أن المنافاة بين الضدين أيضا ذاتية، و هو نادر.

و من هنا نشأت الأقوال:

فقيل: إن الأمر بالفعل هو نفس النهي عن ضده، فإذا قال مثلا: تحرك،

تمهيد القواعد، ص ١٣٦

فمعناه: لا تسكن؛ و اتصافه بكونه أمرا و نهيا باعتبارين، كاتصاف الذات الواحدة بالقرب و البعد بالنسبة إلى شيئين «١».

و قيل: هو غيره، و لكنه يدل عليه بالالتزام، لأن الأمر دال

على المنع من الترك، و من لوازم المنع من ذلك منعه من الأضداد، فيكون الأمر دالا على المنع من الأضداد بالالتزام «٢». و على هذا فالأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده؛ بخلاف النهي عن الشيء، فإنه أمر بأحد أضداده كما ستعرفه.

و قيل: إنه لا يدل عليه أصلا، لأنه قد يكون غافلا عنه كما سبق، و يستحيل الحكم على الشيء مع الغفلة عنه «٣».

و إذا قلنا بأنه يدل، فهل يختص بالواجب، أم يدل أيضا أمر الندب على كراهة ضده؟ فيه قولان «٤».

و يشترط في كونه نهيا عن ضده: أن يكون مضيقا، كما نقله جماعة «٥» و إن أطلقه آخرون «٦»، لأنه لا بد أن ينتهي عن الترك المنهي عنه حين ورود النهي، و لا يتصور الانتهاء عن تركه إلا مع الإتيان بالمأمور به، فاستحال النهي مع كونه موسعا.

إذا علمت ذلك فتظهر فائدة الخلاف في مواضع:

منها: إذا قال لامرا ته: إن خالفت امري فانت علي كظهر امي عندنا، أو طالق عند مجوز تعليقه على الشرط من العامة. ثم قال لها: لا تكلمي

---

(۱) الإحكام لابن حزم ۳: ۳۲۶.

(۲) عدة الأصول: ۷۳، المحصول ۱: ۲۹۳، الإحكام للآمدي ۲: ۱۹۲.

(۳) المستصفى ۱: ۸۳، منتهى الوصول: ٦۹.

(٤) ذهب إلى الأول ابن حزم في الإحكام ۳: ۳۲۷، و إلى الثاني الآمدي في الأحكام ۲: ۱۹۲.

(٥) عدة الأصول: ۷۳، مسلم الثبوت (فواتح الرحموت) ۱: ۱۰۰، و نقله عن القاضي عبد الوهاب في الإبهاج ۱: ۷۹.

(٦) كما في المحصول ۱: ۲۹۳، و فواتح الرحموت ۱: ۱۰۰.

تمهيد القواعد، ص ۱۳۷

زيدا، فكلمته، لم يقع ما علقه، لأنها خالفت نهيه لا أمره. و

قال الغزالي:

أهل العرف يعدونه مخالفا للأمر «١».

و لو قال: إن خالفت نهيي فأنت علي كظهر أمي، ثم قال لها: قومي، فقعدت، بني الحكم على أن الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده أم لا؟ فذهب بعض من جعله نهيا إلى وقوع الظهار «٢»، و الأظهر المنع مطلقا، إذ لا يقال في العرف لمن قال: قم، أنه نهى «٣».

و منها: لو ترك المصلي أداء الدين مع المطالبة به، و اشتغل بالصلاة مع سعة وقتها، فإن قلنا إن الأمر بالأداء نهي عن ضده مطلقا، لم تصح صلاته إلى أن يضيق الوقت، للنهي عنها المقتضي للفساد، و إن منعناه مطلقا أو خصصناه بالنهي عن الضد العام صحت.

و منها: لو سلم على المصلي من يجب الرد عليه، فترك الرد و تشاغل بأفعال الصلاة، فهل تبطل الصلاة أم لا؟ يبنى على الأقوال:

فعلى الأول تبطل، للنهي عن الفعل الواقع في وقت يمكنه الرد فيه، المقتضي للفساد في العبادة، لأن النهي يرجع إلى جزئها؛ و على الأخيرين لا تبطل و إن أثم.

و ربما فرق بعضهم بين ما لو ترك المصلي التشاغل بالصلاة زمان الرد و عدمه. فأبطل الصلاة بالثاني دون الأول. و هو مبني على الأول، و يزيد فسادا أن الرد و إن كان فوريا لكن لا يسقط وجوبه بالإخلال بالفورية، فيبقى الكلام في الفعل الواقع بعد زمن يمكنه الرد فيه.

و منها: لو وجد في المسجد نجاسة ملوثة أو مطلقا، حيث

---

(١) نقله عنه في التمهيد: ٩٧.

(٢) نقله عن الروضة للنووي في التمهيد: ٩٨.

(٣) هذا كله كلام الرافعي في الوجيز كما حكاه في التمهيد: ٩٧.

توجب إزالتها، سواء كان الواجد هو واضعها ام لا، فهل تصح صلاته مع سعة الوقت قبل إزالتها أم لا؟ يبنى على الأقوال أيضا، لأنه مأمور بإزالتها حين الوجدان أمرا مضيقا، فإن جعلناه مستلزما للنهي عن الضد مطلقا بطلت، و إلا صحت. و أشباه ذلك كثير.

الفصل الثاني: في النواهي

مقدمة: النهي: هو القول الدال بالوضع على الترك.

و قد سبق في الكلام على حد الأمر ما يعلم منه شرح هذا الحد، و أن العلو و الاستعلاء هل يشترطان أو أحدهما أم لا؟ و أن لفظ النهي يطلق على المحرم و المكروه، بخلاف لا تفعل و نحوه، فإنه عند تجرده عن القرائن يحمل على التحريم على المختار.

و اختلفوا أيضا في دلالته على التكرار و الفور كالأمر، و المشهور دلالته عليهما. و الفرق بينه و بين الأمر واضح.

إذا علمت ذلك فيتفرع على أنه للتحريم:

ما إذا أشار السيد إلى شيء من المباحات بالأصالة و قال لعبده: لا تفعله، أو أذن له في التصرف، ثم ذكر بعده هذا اللفظ، و لم يقم قرينة على إرادة غير هذا المعنى. و هذا يجري في غير المولى من المالكين، إذا أذن في ملكه، ثم نهى بالصيغة المذكورة عن التصرف فيه.

تمهيد القواعد، ص ١٣٩

قاعدة «٤١» من قال: إن الأمر بعد التحريم للوجوب قال: إن النهي بعد الوجوب للتحريم أيضا،

طردا لبابي الأمر و النهي.

و من قال: إنه بعد التحريم للجواز، اختلفوا في أن النهي بعد الوجوب للتحريم أو الإباحة، فقال بعضهم بالثاني، طردا للقاعدة «١».

و قال بعضهم بالأول «٢»، لأن النهي يعتمد المفسدة، و الأمر يعتمد المصلحة، و اعتناء الشارع بدفع المفاسد أشد من

اعتنائه بجلب المصالح. و التفريع على القاعدة كالسابقة بالتقريب.

و نقل في المحصول: أن الأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد التحريم، لأن المقصود رفع المانع؛ و قياسه أن يكون النهي أيضا بعد الاستئذان كالنهي بعد الوجوب «٣».

و من فروع المسألة: ما إذا أوصى بأكثر من الثلث، و قد اختلف العامة بسبب ذلك في صحته و فساده. و أصحهما عندهم و هو ظاهر اتفاق أصحابنا- إلا من شذ «٤»- أنه صحيح، و لكن توقف على إجازة الورثة.

و منشأ ترددهم قصة سعد بن أبي وقاص، فإنه مرض في حجة

---

(١) شرح المختصر لعضد الدين ٢: ٩٥، أصول السرخسي ١: ٩٧.

(٢) منتهى الوصول: ٧٣، و نقله عن أستاذه.

(٣) المحصول ١: ٢٣٦.

(٤) نقله عن علي بن بابويه في التنقيح الرائع ٢: ٣٩٩.

تمهيد القواعد، ص ١٤٠

الوداع، فعاده النبي صلى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله إن لي مالا كثيرا، و ليس لي إلاّ ابنة واحدة، فأتصدق بالنصف؟ قال:

«لا» قال: فالثلث؟ قال: «بالثلث، و الثلث كثير» «١» إلى آخر الحديث.

قاعدة «٤٣» النهي في العبادات يدل على الفساد مطلقا،

و كذا في المعاملات، إلا أن يرجع النهي إلى أمر مقارن للعقد، غير لازم له، بل منفك عنه، كالنهي عن البيع يوم الجمعة وقت النداء، فإن النهي إنما هو لخوف تفويت الصلاة، لا لخصوص البيع، إذ الأعمال كلها كذلك، و التفويت غير لازم لماهية البيع.

و في المسالة اقوال اخر:

أحدها: لا يدل عليه مطلقا، نقله في المحصول عن أكثر الفقهاء «٢»، و الآمدي عن المحققين «٣».

و الثاني: يدل عليه مطلقا، صححه ابن الحاجب «٤».

و الثالث: يدل في العبادات دون المعاملات، اختاره في المحصول «٥».

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٣ باب الوصية بالثلث، صحيح مسلم ٣: ٤٤٦ باب الوصية بالثلث حديث ١٦٢٨، سنن ابن ماجة ٢: ٩٠٣ حديث ٢٧٠٨.

(٢) المحصول ١: ٣٤٤.

(٣) الإحكام ٢: ٢٠٩.

(٤) منتهى الوصول: ٧٣.

(٥) المحصول ١: ٣٤٤، و هو مذهب أبي الحسين في المعتمد ١: ١٧١.

و حيث قلنا: يدل على الفساد فقيل: يدل من جهة اللغة «١»، و قيل: من جهة الشرع «٢» و هو الأظهر.

و إذا قلنا: لا يدل على الفساد، لا يدل على الصحة بطريق أولى. و بالغ أبو حنيفة و تلميذه محمد فقالا: يدل على الصحة، لأن التعبير به يقتضي انصرافه إلى الصحيح، إذ يستحيل النهي عن المستحيل «٣».

إذا تقرر ذلك ففروع القاعدة كثيرة جدا لا تخفى، كالطهارة بالماء المغصوب، و الصلاة في المكان المغصوب، و الصوم الواجب سفرا عدا ما استثني، و الحج المندوب بدون إذن الزوج و المولى، و بيع الرّبا و الغرر و غيرها.

و من هذا الباب ما لو ترك المتوضئ غسل رجليه في موضع التقية، أو مسح خفيه كذلك، و إن أتى بالهيئة المشروعة عنده، لأن العبادة المأمور بها حينئذ هي الغسل و المسح، و العدول عنهما منهي عنه، و الواقع بدلهما جزء من العبادة منهي عنه، فيقع فاسدا. بخلاف ما لو ترك التكتف أو التأمين

في موضعهما، فإنهما امران خارجان عن ماهية العبادة فلا يقدحان في صحّتها.

و قد اختلف فيما لو صلى مستصحبا لشيء مغصوب غير مستتر به، هل تصح صلاته أم لا؟ و مقتضى القاعدة الصحة، إذ النهي خارج عن ذات الصلاة و شرطها، و هو اختيار المحقق «٤»، و المشهور الفساد «٥»، نظرا إلى صورة النهي

---

(١) حكاه في فواتح الرحموت ١: ٣٩٦، و التمهيد: ٢٩٣.

(٢) المعتمد ١: ١٧٦، منتهى الوصول: ٧٣، الإحكام للآمدي ٢: ٢١٠.

(٣) نقله عنهما أبو زيد كما في الأحكام للآمدي ٢: ٢١٤، و اختاره في المستصفى ٢: ٢٨.

(٤) المعتبر ٢: ٩٢.

(٥) المغني و الشرح الكبير ١: ٦٢٦، ٤٦٤.

تمهيد القواعد، ص ١٤٢

الواقع في العبادة، و لا يخفى ضعفه.

و من هذا الباب الصلاة مع سعة الوقت بعد وجوب أداء الحق المضيق من دين مطالب به، أو حق يجب أداؤه على الفور، لأن المستحق في قوة المطالب.

و قد تقدم الكلام فيه «١».

قاعدة «٤٣» المطلوب بالنهي إنما هو فعل ضد المنهي عنه،

فإذا قال: لا تتحرك، فمعناه: اسكن، لا التكليف بعدم الحركة، لأن العدم غير مقدور عليه، إلا أنه متوقف على وجود الفعل.

و قال أبو هاشم و الغزالي: المطلوب بالنهي هو نفس ألا يفعل- و هو عدم الحركة في مثالنا- لأن العدم الّذي لا يقدر عليه إنما هو العدم المطلق لا العدم المضاف «٢». و فائدة الخلاف تظهر مما سبق.

و هل هذا الترك من قسم الأفعال أم لا؟ فيه مذهبان، أصحهما عند الآمدي و ابن الحاجب و جماعة: نعم، و لهذا قالوا في حد الأمر أنه اقتضاء فعل غير كف «٣».

إذا علمت ذلك فمن فروعه:

ما إذا نزلت من رأس الصائم نخامة، و حصلت في حدّ الظاهر من الفم، فإن قطعها و مجّها لم يفطر، و إن ابتلعها.

---

(١) ١٣٧، قاعدة ٤

(٢) نقله عن أبي هاشم في المحصول ١: ٣٥٠، المستصفى ١: ٩٠.

(٣) نقله عن الآمدي في التمهيد: ٢٩٤، منتهى الوصول: ٦٥، و كالعضدي في شرح المختصر ٢: ٧٧، و التفتازاني في حاشية شرح المختصر ٢: ٧٧.

تمهيد القواعد، ص ١٤٣

قصدا أفطر، و إن تركها حتى نزلت بنفسها فوجهان مبنيان، و أصحهما الفطر.

و منها: ما لو طعنة، فوصلت الطعنة إلى جوفه، و كان قادرا على دفعه و لكن تركه، ففي الفطر أيضا الوجهان.

و يمكن القول بعدم الفطر هنا و إن قيل به ثم «١» لقيام الفعل هنا بالطعن، بخلاف نزول النخامة.

و منها: ما لو ألقاه في نار لا يمكنه الخلاص منها، فمات، فعليه القصاص. و إن أمكنه التخلص فلم يفعل حتى هلك لم يجب، لأنه قاتل نفسه، نعم يجب ضمان ما تأثر بالنار بأول الملاقاة قبل تقصيره في الخروج، سواء كان أرش عضو أم حكومة.

و منها: ما لو دبّت «٢» الزوجة الصغيرة، فارتضعت من أم الزوج مثلا، و هي مستيقظة ساكتة، فهل يحال الرضاع على الكبيرة لرضاها، أم لا لعدم فعلها؟ وجهان.

و منها: ما لو قال لزوجته: إن فعلت ما ليس لله تعالى فيه رضى فأنت عليّ كظهر أمي، فتركت صوما أو صلاة، ففي وقوع الظهار عليها الوجهان، من حيث إنه ترك و ليس

بفعل. و لو سرقت وقع؛ و كذا لو زنت، إلا ان يكون الموجود منها فيه مجرد التمكين على العادة، لأنه أيضا ترك للدفع، و ليس بفعل من المرأة.

---

(١) و المراد أنه و إن قيل بالفطر في مسألة النخامة.

(٢) في «م»، «ح»: دنت.

تمهيد القواعد، ص ١٤٤

قاعدة «٤٤» الأمر و النهي متعلقهما إما أن يكون معينا، أو مطلقا.

و المعين إما أن يتجزأ، أولا.

و الأول يشترط في امتثال أمره الاستيعاب، كمن حلف على الصدقة بعشرة، فلا يكفي البعض.

و في النهي يكفي الانتهاء عن البعض. فلو حلف أن لا يأكل رغيفا، أو علّق الظهار به، لم يحنث بأكل بعضه، و لم يقع

الظهار، بل باستيعابه، لأن الماهية المركبة تعدم بعدم جزء منها.

و قال بعض العامة: يحنث في النهي بمباشرة البعض، فلو أكل بعض الرغيف المحلوف على تركه حنث، لأنه إذا أكل منه شيئا فقد أخرجه عن مسمى الرغيف، لأن الحقيقة المركبة تعدم بعدم أجزائها «۱».

قلنا: توجه النهي إنما هو على المجموع، و لم يحصل.

أما ما لا يتجزأ فلا فرق فيه بين الأمر و النهي، كالقتل لو حلف على فعله أو تركه.

و أما المطلق ففي الأمر يخرج عن العهدة بجزئي من جزئياته، و في النهي لا بد من الامتناع عن جميع جزئياته، فلو حلف على أكل رمان، برّ بأكل واحدة، و لو حلف على تركه، لم يبرأ إلا بترك الجميع، لأن المطلق في جانب النهي كالنكرة المنفية في العموم، مثل: لا رجل عندنا.

(۱) المدونة الكبرى ۳: ۱۲۷.

تمهيد القواعد، ص ۱۴۵

قاعدة «٤٥» يصح كل من الأمر و النهي عينا.

و كذا الأمر تخييرا، و يتعلق الأمر بالقدر المشترك بين الأفراد، و هو مفهوم أحدها و لا تخيير فيه، و متعلق التخيير هو خصوصيات الأفراد، لأنه لا يجب عليه عين أحدها، كما لا يجوز له الإخلال بجميعها.

و أما النهي، فقد وقع تخييرا في مثل نكاح الأختين، و الأم و البنت، و قد تقدم ذلك كله «۱».

و قد ينقدح المنع في النهي من حيث إنّ متعلّقه هو مفهوم أحدها، الّذي هو مشترك بينها، فتحرم جميع الأفراد، لأنه لو دخل فردا إلى الوجود لدخل في ضمنه المشترك، و قد حرم بالنهي، و التحريم في الأختين و الأم و البنت ليس على التخيير، لأنه إنما تعلّق بالمجموع عينا، لا بالمشترك

بين الأفراد؛ و لما كان المطلوب أن لا تدخل ماهية المجموع في الوجود، و عدم الماهية يتحقق بعدم جزء من أجزائها، أيّ الأجزاء كان؛ فأي أخت تركها خرج عن عهدة النهي عن المجموع، لا لأنه نهي عن القدر المشترك، بل لأن الخروج عن عهدة المجموع يكفي فيه فرد من أفراد ذلك المجموع، و يخرج عن العهدة بواحدة لا بعينها.

و هكذا القول في خصال الكفارة، فإنه لما وجب المشترك، حرم ترك الجميع، لاستلزامه ترك المشترك، فالمحرم ترك الجميع، لا واحدة بعينها من الخصال، فلا يوجد نهي على هذه الصورة إلا و هو معلّق بالمجموع لا بالمشترك، إذ من المحال عقلا أن يفعل فرد من نوع، أو جزئي من كلي مشترك، و لا يفعل

---

(۱) قاعدة ۱۰.

تمهيد القواعد، ص ۱۴۶

ذلك المشترك المنهي عنه، لاشتمال الجزئي على الكلي ضرورة، و فاعل الأخص فاعل الأعم، فلا يخرج عن العهدة في النهي إلا بترك كل فرد، و ذلك يخرج عن التخيير.

تمهيد القواعد، ص ۱۴۷

الباب الرابع في العموم و الخصوص

و فيه فصول:

الفصل الأول في ألفاظ العموم

مقدمة: الجمهور على أنّ العرب وضعت للعموم صيغا تخصّه، فإن استعمل للخصوص كان مجازا.

و عكس جماعة «۱». و قيل: اللفظ مشترك بينهما «۲».

و توقف آخرون «۳».

---

(۱) نقله عن الجبائي و البلخي في التلويح في كشف حقائق التنقيح ۱: ۷۳.

(۲) الذريعة ١: ٢٠١.

(٣) الإحكام للآمدي ٢: ٢٢٢. و نقله عن القاضي و الأشعري في المستصفى ٢: ٤٦.

تمهيد القواعد، ص ١٤٨

قاعدة «٤٦» صيغ العموم عند القائل به «كلّ» و «جميع» و ما يصرف منها،

كأجمع و جمعاء و أجمعين، و توابعها المشهورة، كأكتع و أخواته.

و «سائر» شاملة إما لجميع ما بقي، أو للجميع على الإطلاق، على اختلاف تفسيريها.

و كذا «معشر» و «معاشر» و «عامّة» و «كافّة» و «قاطبة» و «من» الشرطية و الاستفهامية، و في الموصولة خلاف.

و قال بعضهم: «ما» الزمانية للعموم أيضا و إن كانت حرفا، مثل **إِلاَّ ما دُمْتَ عَلَيْهِ قائِماً** «١». و كذا «المصدرية» إذا وصلت بفعل مستقبل، مثل: يعجبني ما تصنع.

و «أيّ» في الشرط و الاستفهام و إن اتصل بها «ما» مثل: أيّما امرأة نكحت. و «متى» و «حيث» و «أين» و «كيف» و «إذا» الشرطية إذا اتصلت بواحد منها «ما».

و «مهما» و «أيّ» و «أيّان» و «إذ ما» إذا قلنا باسميتها كما قاله المبرد «٢»، و على قول سيبويه بأنها حرف «٣» ليست من الباب.

و «كم» الاستفهامية و «الجمع المضاف» و «المعرّف» و «النكرة المنفية».

و حكم اسم الجمع كالجمع، كالناس و القوم و الرهط.

و الأسماء الموصولة كـ «الذي» و «التي» إذا كان تعريفهما للجنس، و

---

(١) آل عمران: ٧٥.

(٢) نقله عنه في شرح قطر الندى: ٣٧.

(٣) كتاب سيبويه ١: ٥٠٥.

تمهيد القواعد، ص ١٤٩

تثنيتهما و جمعهما.

و أسماء الإشارة المجموعة، مثل قوله تعالى **أُولٰئِكَ هُمُ الْفٰائِزُونَ** «١» **أَنْتُمْ هٰؤُلاٰءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ** «٢».

و كذا مثل **لاٰ يُغٰادِرُ صَغِيرَةً وَ لاٰ كَبِيرَةً إِلاّٰ أَحْصٰاهٰا** «٣» **وَ لاٰ تَدْعُ مَعَ اللّٰهِ إِلٰهاً آخَرَ** «٤».

و كذا الواقع في سياق الشرط مثل **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ** «٥».

و قيل «أحد» للعموم في قوله تعالى **وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجٰارَكَ** «٦».

و كذا قيل «٧»: النكرة في سياق الاستفهام الإنكاري مثل قوله تعالى:

هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا «٨» **هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ** «٩».

قيل: و إذا أُكّد الكلام بالأبد أو الدوام أو الاستمرار أو السرمد أو دهر الداهرين أو عَوْض أو قطّ في النفي، أفاد العموم في

الزمان.

قيل: و أسماء القبائل مثل «ربيعة» و «مضر» و «الأوس» و «الخزرج» «١٠».

فهذه جملة الصيغ، و سنشير إلى بعضها مفصلا للتدريب.

---

(١) التوبة: ٣٠.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) الكهف: ٤٩.

(٤) القصص: ٨٨.

(٥) النساء: ١٧٦.

(٦) التوبة: ٦.

(٧) نقله عن الجويني في نضد القواعد الفقهية: ١٥٠.

(٨) مريم: ٧.

(٩) مريم: ٩٨.

(١٠) حكى هذه الأقوال في نضد القواعد الفقهية: ١٥٠.

تمهيد القواعد، ص ۱۵۰

قاعدة «۴۷» دلالة العموم على أفراده كلّيّة أي يدل على كل واحد منها دلالة تامة،

و يعبّر عنه أيضا بالكلّي التفصيليّ، و الكلّي العددي؛ و ليست من باب الكل، أي الهيئة الاجتماعية المعبّر عنه بالكل المجموعي، لأنها لو كانت من باب الكل المجموعي لتعذر الاستدلال بها في النفي على البعض، كقوله تعالى وَ مَا اللهُ بِغافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ* «۱» وَ ما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ «۲» و كذلك في النهي، كقوله تعالى وَ لا تَقْرَبُوا الزِّنى «۳» وَ لا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ «۴» كما لو قال قائل: ما جاءني عشرة، أو:

لا تضرب العشرة، فإنه لا يلزم منه النفي أو النهي عما دونها، بخلاف الإثبات.

و الفرق بين المعنيين: أن الكلي هو المعنى الّذي يشترك فيه

كثيرون، كالعلم و الجهل و الإنسان و الحيوان، و اللفظ الدال عليه يسمى مطلقا، و قسيمه الجزئي. و الكل هو المجموع من حيث هو مجموع، و منه أسماء الأعداد؛ فإن ورد في النفي أو النهي صدق بالبعض، لأن مدلول المجموع ينتفي به، و لا يلزم نفي جميع الأفراد، و لا النهي عنها، فإذا قال: ليس له عندي عشرة، جاز أن يكون له عنده تسعة، بخلاف الثبوت، فإنه يدل على الأفراد بالتضمن، لأن الجزء بعض الشيء.

---

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) فصّلت: ٤٦.

(٣) الإسراء: ٣٢.

(٤) الأنعام: ١٥١.

إذا تقرر ذلك فيتفرع عليه فروع:

منها: ما إذا قال المالك لجماعة: بيعوا هذه السلعة، أو: وكّلتكم في بيعها، أو: وكلت فلانا و فلانا، أو: أوصيت إليهما؛ أو قالت المرأة لجماعة: زوّجوني، اشترط الاجتماع، لأن الحكم مرتب على الكل المجموعي، لا على الكلي.

و لو قال: و الله لا أكلّم الزيدين، أو: لا ألبس هذه الثياب، أو: لا آكل هذه الرغيفان أو عبّر بالمثنى، كالثوبين، و الرغيفين، و الزيدين فلا يحنث إلا بالجميع.

و في معناه ما لو قال: لا أكلم زيدا و عمرا، أو: لا آكل اللحم و العنب، فإنه لا يحنث إلا بكلامهما و بأكلهما معا.

و لو كرر «لا» فقال: لا أكلم زيدا و لا عمرا، فهما يمينان، فلا تنحل إحداهما بالحنث في الأخرى.

و لو قال: لا أكلم أحدهما، أو قال: واحدا منهما، حنث بكلام الواحد، و انحلّت اليمين، فلا يحنث بكلام الآخر.

و من مواضع الإشكال على القاعدة: ما لو حلف أن لا يأكل

بسرا او رطبا، فاكل منصفا، فقد قيل: إنه يحنث «١». و علل بأن المنصف يشتمل عليهما، مع أن الرطب جمع «رطبة» كما صرّح به الجوهري «٢» و غيره «٣»، و البسر مثله.

و قد نصّ الجوهري أيضا على أنّ العنب جمع «عنبة» «٤» و هو مثلهما. و المتجه أن لا يحنث به لذلك، أما البسرة و الرطبة فلا يحنث بالمنصفة قطعا.

و منها: ما لو قال لزوجاته الأربع: و الله لا وطئتكنّ، فإن الإيلاء يتعلق

---

(١) المغني لابن قدامة ١١: ٣١٤.

(٢) الصحاح ١: ١٣٦.

(٣) كالفيومي في المصباح: ٢٣٠.

(٤) الصحاح ١: ١٨٩.

بالمجموع من حيث هو مجموع لا بكل واحدة، فله وطء ثلاث، فيتعين التحريم في الرابعة، و يثبت لها الإيلاء بعد وطئهن. و لها المرافعة حينئذ؛ و تجب الكفارة بوطء الجميع.

و لا يزول الحكم بطلاق واحدة و لا أزيد متى بقي واحدة، لإمكان وطء المطلقة و لو بالشبهة. و في زواله بموتها وجهان، من الشك في تحقق إطلاق الوطء عليها، و لعلّ تحققه أوضح.

و منها: ما لو قال: و الله ما ألبس حليا، فلبس فردا منه، كخاتم أو سوار أو نحوه، فقد حكموا بأنه يحنث، مع أن الحلي- بفتح الحاء و سكون اللام- مفرد، و جمعه حلي بضم الحاء و كسر اللام و تشديد الياء، و فيه لغة بكسر الحاء. و وزنه على اللغتين «فعول» فإن «فعلا» يجمع على «فعول» كفلس و فلوس. و أصله حلوى، اجتمعت الياء و الواو، و سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، و أدغمتا على القاعدة

الصرفية، ثم كسرت اللام، لما في الانتقال من الضمة إلى الياء من العسر. ثم أجازوا مع ذلك كسر الحاء إتباعا للام.

و مقتضى القاعدة: أنّ المحلوف عليه إن كان هو الحلي المضموم المجموع لا يحنث بالواحد، و إن كان المفتوح حنث، فينبغي التنبه له حيث يوجد في كلامهم، لئلا يلتبس، فيقع الإشكال، كالسابق.

قاعدة «٤٨» صيغة «كلّ» عند الإطلاق من ألفاظ العموم الدالة على التفصيل،

أي ثبوت الحكم لكل واحد كما قررناه. و قد يراد بها الهيئة الاجتماعية بقرينة.

و من فروع القاعدة:

ما إذا قال أجنبي لجماعة: كل من سبق منكم فله دينار، فسبق ثلاثة، ففي

استحقاق الجميع دينارا، أو استحقاق كل واحد دينارا، وجهان، أجودهما الثاني؛ بخلاف ما لو اقتصر على «من» فإنهم يشتركون في الدينار قطعا. كذا قاله بعضهم «۱»، و فيه نظر.

و منها: إذا قال: و الله لا أجامع كل واحدة منكنّ فإن حكم الإيلاء، من ضرب المدة و المطالبة يثبت لكل واحدة على انفرادها، حتى إذا طلّق بعضهن كان للباقيات المطالبة.

و لو وطئ واحدة منهن ففي انحلال اليمين في حق الباقيات وجهان: من أنها يمين واحدة، و قد خالف مقتضاها، و من تعددها في المعنى بحسب تعدد متعلقها. و بالثاني قطع الفاضل «۲»، و فيه نظر.

قاعدة «۴۹» «من» عامة في أولي العلم، و «ما» عامة في غيرهم، هذا هو الأصل،

و هو المعروف أيضا [۱] «۳». و لسيبويه نصّ يوهم أنّ «ما» لأولي العلم و غيرهم «۴»، و قال به جماعة «۵». و شرط

كونهما للعموم- كما قاله في المحصول

---

[١] جاء في هامش «د»، بخطه: المشهور في عبارة الأصوليين و أهل العربية أن «من» لمن يعقل و يحسن، عبّرنا عنه بأولى العلم لعدم تناول من يعقل لله، مع تناول «من» له في مواضع كثيرة، و سيأتي تحريره في قسم النحو من باب الموصول- قاعدة ١١٢.

---

(١) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١: ١١٦.

(٢) قواعد الأحكام ٢: ٨٧، تحرير الأحكام ٢: ٦٣.

(٣) كما في المحصول ١: ٣٤٥، و المعتمد ١: ١٩١.

(٤) نقل ذلك في التمهيد: ٣٠٣.

(٥) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١: ١١٥، شرح الكافية ١: ٥٥.

تمهيد القواعد، ص ١٥٤

و غيره «١»- أن تكونا شرطيتين أو استفهاميتين.

فأما النكرة الموصوفة نحو: مررت بمن أو بما معجب لك، أي شخص معجب، و الموصولة نحو: مررت بمن قام أو بما قام، أيّ بالذي، فإنهما لا يعمان. و كذلك إذا كانت «ما» نكرة غير موصوفة، و هي ما التعجبية.

و نقل القرافي عن بعض الأصوليين أن الموصولة تعم، و ردّ عليه نقله «٢».

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال: من يدخل الدار من عبيدي فهو حر، على وجه النذر، فينظر إن أتى بالفعل مجزوما مكسورا على أصل التقاء الساكنين عمّ العتق جميع الداخلين، و إن أتى به مرفوعا لزمه عتق واحد فقط، هذا مقتضى لفظ «من» بعرف النحو؛ فإن لم يعرفه سئل عن مراده، فإن تعذّر حمل على المحقق، و هو الموصولة.

و منها: الواقعة المشهورة، و هي أنه وقع حجر من سطح، فقال رجل لامرأته: إن لم تخبريني الساعة من رماه فأنت

طالق، عند العامة، أو علي كظهر أمي، عندنا.

قال بعضهم: إن قالت رماه مخلوق، لم يقع، و إن قالت رماه آدمي وقع، لجواز أن يكون رماه كلب أو ريح «٣».

و في الاكتفاء بلفظ المخلوق مع كون السؤال وقع بمن الموضوعة للعقلاء نظر، مرتب على الخلاف السابق، مع أن السائل بها إنما يجاب بتعيين الشخص لا بالنوع.

و منها: إذا أوصى بما تحمله هذه الشجرة أو الجارية، و لم يبيّن مدة

---

(١) المحصول ١: ٣٥٤، نهاية السؤل ٢: ٣٢٤.

(٢) شرح التنقيح: ١٨٠.

(٣) منقول عن القاضي حسين في التمهيد للأسنوي: ٣٠٤.

تمهيد القواعد، ص ١٥٥

الاستحقاق، فإنه يعطى له حمل يحدث، دون حمل موجود.

لكن هل يعطى الحمل الأول خاصة لأنه المحقق، أم يستحق الجميع لأن اللفظ يصدق عليه؟ وجهان، مبنيان على أن «ما» الموصولة هل تعم أم لا.

و منها: لو كان في يد شخص عين فقال: وهبنيها فلان و أقبضنيها في صحّة، و أقام بذلك بينة، فأقام باقي الورثة بينة بأن الواهب رجع فيما وهبه، حيث يجوز له الرجوع فيه، فالأجود أن لا تنزع العين من يده بهذه البينة، لاحتمال أنّ هذه العين ليست من المرجوع فيه، بناء على أن الموصولة لا تعم، مع أنه يحتمل كونها أيضا نكرة موصوفة و غير ذلك.

قاعدة «۵۰» صيغة «أي» عامة في أولي العلم و غيرهم.

كذا ذكره جمهور الأصوليين، منهم الفخر الرازي و أتباعه «۱»، إلا أنها ليست للتكرار، بخلاف «كل» و نحوها، فإنها تقتضي التكرار.

و من فروعه:

ما لو قال لوكيله: أيّ رجل دخل المسجد فأعطه درهما، اقتصر على إعطاء واحد، لأنه المتيقن بخلاف ما لو قال: كل رجل دخل المسجد فأعطه درهما، فإنه يعطى الجميع.

و اعلم أن بين «أي» و «كل» فرقا ظاهرا، و ذلك لأنه يصح أن يقول: أيّ أولادك أسنّ؟ و لا يصح ذلك مع «كل».

و كذلك: أيّ أولادك ضرب، أزيد أم عمرو أم بكر؟ و لا يصح «مع كل»

---

(١) المحصول ١: ٣٥٤، تهذيب الوصول: ٣٥.

تمهيد القواعد، ص ١٥٦

مطلقا. و بذلك يظهر أن عموم «أيّ» ليس للشمول بل للبدل، إلا أن الفرق بينها و بين النكرة: أنّ النكرة إذا لم يسند الحكم فيها إلى ماضٍ تدل على فرد و أفراد غير متعينة، بخلاف

«اي».

و الفرق بينهما و بين المطلق: أن المطلق لا يدل على شيء من الأفراد، بل على الماهية فقط.

قاعدة «٥١» الجمع، إذا كان مضافا أو محلّى بـ«ال» التي ليست للعهد يعمّ عند جمهور الأصوليين،

إذا لم تقم قرينة تدل على عدم العموم.

إذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع:

منها: إذا قال: إن كان الله يعذّب الموحدين فأنت عليّ كظهر أمي، وقع الظهار إن قصد تعذيب أحدهم، و لو قصد تعذيب الجميع أو لم يقصد شيئا لم يقع، لأن التعذيب يختص ببعضهم.

و منها: التلقيب بملك الملوك و نحوه، كـ«شاة شاة» «١» بالتكرار، فإنه بمعناه أيضا، فينظر إن أراد ملوك الدنيا و نحوه، و قامت قرينة للسامعين تدل على ذلك جاز، سواء كان متصفا بهذه الصفة أم لا، كغيره من الألقاب الموضوعة

للتفاؤل «٢» أو المبالغة.

و إن أراد العموم فلا إشكال في التحريم، أي تحريم الوضع بهذا القصد، و كذلك التسمية بقصده، سواء قلنا: إنه للعموم أم مشترك بينه و بين الخصوص.

---

(١) كذا، و من الواضح للعارف بالفارسية أنه تصحيف شاهنشاه.

(٢) في «م»، «ح»: للتناول.

تمهيد القواعد، ص ١٥٧

و كذلك لو قلنا إنه للخصوص، لأنه أحدث له وضعا آخر.

و إن أطلق عارفا بمدلوله بني على أنه للعموم أم لا؟

و هذه المسألة وقعت ببغداد في سنة تسع و عشرين و أربعمائة؛ لما استولى الملك الملقب بجلال الدولة، أحد ملوك الديلم على بغداد، و كانوا متسلطين على الخلفاء العباسيين، فزيد في ألقابه شاهان شاه «١» الأعظم ملك

الملوك، و خطب له بذلك على المنبر، فجرى في ذلك ما أحوج إلى استفتاء علماء بغداد في جواز ذلك، فاختلفوا فيه، و أفتى الأكثر بالجواز؛ و جرى بينهم في ذلك مباحث و رسائل نقضا و جوابا.

و كان من حجة المحرم: ما روي عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «إنّ أخنع اسم عند الله تعالى رجل يسمى ملك الأملاك «٢»» و في رواية: «أخنى» و في رواية: «أغيظ رجل عند الله تعالى يوم القيامة و أخبثه رجل كان يسمى ملك الملوك، لا ملك إلا الله تعالى» رواه البخاري و مسلم إلا الأخيرة، فإنها لمسلم «٣».

و أخنع و أخنى بالخاء المعجمة و النون و معناهما: أذل و أوضع و أرذل.

و منها: جواز الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بمغفرة جميع الذنوب، أو بعدم دخولهم النار. فقيل: يحرم ذلك، لأنا نقطع بإخبار الله تعالى و إخبار الرسول أنّ منهم من يدخل النار

«٤». و أما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى

---

(١) كذا، و في هامش «د»: شاهنشاه. و هو الأصوب.

(٢) في «م»: الملوك.

(٣) صحيح البخاري ٨: ٥٦ باب أبغض الأسماء، صحيح مسلم ٤: ٣٥٥ باب تحريم التسمي بملك الأملاك حديث ٢١٤٣.

(٤) الفروق للقرافي ٤: ٢٨١.

تمهيد القواعد، ص ١٥٨

حكاية عن نوح رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوالِدَيَّ وَ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِناتِ «١» و نحو ذلك مما ورد في الأخبار و الدعوات و هو كثير، فإنه ورد بصيغة الفعل في سياق الإثبات، و ذلك لا يقتضي العموم، لأن الأفعال نكرات؛ و لجواز قصد معهود خاص، و هو أهل زمانه.

و منها: ما لو اوصى للفقراء و نحوهم، او فقراء بلد. فإن كانوا منحصرين وجب صرفه إليهم أجمع، عملا بالعموم مع إمكانه.

و إن كانوا غير منحصرين صرف إلى ثلاثة فصاعدا، لأن العموم غير مراد، فيحمل على الجميع. و المروي صرفه إلى من بالبلد منهم و إن زادوا عن ثلاثة «2».

و منها: لو حلف على معدود كالمساكين، فإن كانت يمينه على الإثبات، لم يبرّ إلا بثلاثة، اعتبارا بأقل الجمع كما قلناه؛ و إن كانت على النفي، حنث بالواحد، اعتبارا بأقل العدد.

و الفرق: أنّ نفي الجميع ممكن، و إثبات الجميع متعذّر، فاعتبر أقل الجمع في الإثبات، و أقل العدد في النفي.

و منها: لو حلف ليصومنّ الأيام، فيحتمل حمله على أيام العمر لإمكانه؛ و على ثلاثة، نظرا إلى عدم الانحصار عادة كما سلف.

فائدة: إذا احتمل كون «ال» للعهد، و كونها لغيره، كالجنس أو العموم، حملت على العهد،

لأصالة البراءة من الزائد، و لأن تقدّمه قرينة مرشدة إليه.

---

(١) نوح: ٢٨.

(٢) الكافي ٧: ٣٨ باب ما يجوز من الوقف. حديث ٣٧، الفقيه ٤: ٢٤٠ حديث ٥٥٧٤، التهذيب ٩: ١٣٣ حديث ٥٦٣، الوسائل ١٣: ٣٠٨ أحكام الوقوف باب ٨.

تمهيد القواعد، ص ١٥٩

و من فروعها:

ما لو حلف لا يشرب الماء، فإنه يحمل على المعهود، حتى يحنث ببعضه، إذ لو حمل على العموم لم يحنث.

و منها: إذا حلف لا يأكل البطيخ، قال بعضهم: لا يحنث بالهندي، و هو الأخضر «١». و هذا يتم حيث لا يكون الأخضر معهودا عند الحالف إطلاقه عليه إلا مقيدا.

و منها: الحالف لا يأكل الجوز، لا يحنث بالجوز الهندي. و الكلام فيه كالسابق، إذ لو كان إطلاقه عليه معهودا في عرفه حنث به، إلا أنّ الغالب خلافه، بخلاف السابق، فإنه على العكس.

قاعدة «٥٢» الجمع إذا لم يكن مضافا، و لم يدخل عليه «أل» نحو: أكرم رجالا،

قال الجبائي: إنه للعموم، استنادا إلى أنه حقيقة في الثلاثة و الألف و غيرهما من أنواع العدد، و المشترك عنده يحمل على جميع معانيه «٢».

و الجمهور على أنه لا يعمّ، بل أقله ثلاثة على الصحيح عند جمهور الأصوليين، كما هو الصحيح عند النحاة و الفقهاء. و قيل: اثنان «٣».

و هذا الخلاف المذكور آخرا يجري في المضاف و المقرون «بال» إذا قامت قرينة تدل على أنّ العموم غير مراد.

و ينبغي تحرير محل النزاع، فنقول: الخلاف في اللفظ

المعبّر عنه بالجمع،

---

(١) نقله عن الرافعي في التمهيد: ٣١٥.

(٢) نقله عنه في كشف الأسرار ١: ١٢٢، و معارج الأصول: ٨٧.

(٣) منتهى الوصول: ٧٧، المستصفى ٢: ٩١.

تمهيد القواعد، ص ١٦٠

نحو الزيدين و رجال، لا في لفظ «ج م عليه السلام» فإنه يطلق على الاثنين بلا خلاف، كما قاله جماعة من المحققين، منهم الآمدي «١» و ابن الحاجب في المختصر الكبير «٢» لأن مدلوله ضمّ شيء إلى شيء؛ و لا في لفظ الجماعة أيضا، فإن أقله ثلاثة.

و اعلم أنه لا فرق عند الأصوليين و الفقهاء بين التعبير بجمع القلة كأفلس، و بجمع الكثرة كفلوس، على خلاف طريقة النحويين.

إذا تقرر ذلك فيتخرج عليه مسائل كثيرة في باب الأقارير و الوصايا و العتق و النذور و غيرها.

قاعدة «٥٣» النكرة في سياق النفي تعمّ، سواء باشرها النفي، نحو: ما أحد قائما، أم باشر عاملها، نحو: ما قام أحد.

و سواء كان النافي «ما» أم «لم» أم «لن» أم «ليس» أم غيرها.

ثم إن كانت النكرة صادقة على القليل و الكثير كـ «شيء»، أو ملازمه للنفي نحو «أحد»، و كذا صيغة «بدّ» نحو: ما لي عنه بدّ، كما نقله «القرافي» في شرح التنقيح «٣» أو داخلا عليها «من» نحو: ما جاء من رجل أو واقعة بعد «لا» العاملة عمل «إن» و هي «لا» التي لنفي الجنس، فواضح كونها للعموم، و قد صرّح به مع وضوحه النحاة و الأصوليون.

و ما عدا ذلك، نحو: ما في الدار رجل و لا رجل قائما، بنصب الخبر ففيه مذهبان للنحاة، أصحهما- و هو مقتضى إطلاق الأصوليين- أنها للعموم

(١) الإحكام ٣: ٢٤٢.

(٢) منتهى الوصول: ٧٧.

(٣) شرح تنقيح الفصول: ١٨٣.

تمهيد القواعد، ص ١٦١

أيضا، و هو مذهب «سيبويه» و ممن نقله عنه أبو حيّان في الكلام على حروف الجر «١» و نقله من الأصوليين إمام الحرمين في «البرهان» في الكلام على معاني الحروف «٢»، لكنها ظاهرة في العموم، لا نصّ فيه.

قال الجويني: و لهذا نصّ سيبويه على جواز مخالفته، فيقول: ما فيها رجل بل رجلان، كما يعدل عن الظاهر، فيقول: جاء الرّجال إلا زيدا «٣».

و ذهب المبرد إلى أنها ليست للعموم «٤»، و تبعه عليه الجرجاني في أول «شرح الإيضاح» «٥» و الزمخشري في

تفسير قوله تعالى **مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ*** و قوله **مَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ*** «٦».

نعم، يستثني مما ذكرناه: سلب الحكم عن العموم، كقولنا: ما كل عدد زوجا، فإن هذا ليس من باب عموم السلب، أي ليس حكما بالسلب على كل فرد، و إلا لم يكن في العدد زوج، بل المقصود به إبطال قول من قال: إنّ كل عدد زوج، فأبطل السامع ما ادعاه من العموم.

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال المدعي: ليس لي بينة حاضرة، فحلف المدعى عليه، ثم جاء المدعي ببينة، فإنها تسمع.

و لو قال: ليس لي بينة حاضرة و لا غائبة، فوجهان، أجودهما السماع، لأنه قد لا يعرفها أو ينساها. و إن قال: لا بينة لي، و اقتصر- و هي مسألتنا- فالأقوى أنه كالقسم الثاني، ففيه الوجهان.

و منها: أنه قد تقرر أنّ اسم «لا» إذا كان مبنيا على الفتح، كان

نصا في

---

(١) كما في التمهيد: ٣١٩.

(٢) هذه الأقوال نقلها الأسنوي في التمهيد: ٣١٩.

(٣) هذه الأقوال نقلها الأسنوي في التمهيد: ٣١٩.

(٤) هذه الأقوال نقلها الأسنوي في التمهيد: ٣١٩.

(٥) هذه الأقوال نقلها الأسنوي في التمهيد: ٣١٩.

(٦) الكشاف ٣: ١١٣.

تمهيد القواعد، ص ١٦٢

العموم، بخلاف المرفوع، فإذا قال الكافر: لا إله إلا الله، بالفتح، مع ما يعتبر معه، حصل به الإسلام، و يكون الخبر محذوفا، و لفظ «الله» مرفوع على البدلية، فلو رفع لفظ «الإله» احتمل عدم الحصول، لما سبق من كونه ظاهرا لا نصا.

و منها: إذا حلف لا يكلم احدهما، او احدهم، او واحدا منهما، أو منهم، و لم يقصد واحدا بعينه، فإذا كلّم واحدا حنث، و انحلت اليمين، فلا يحنث إذا كلّم الآخر.
و الحكم في الإثبات كالحكم في النفي أيضا، كما إذا قال: و الله لأكلمنّ أحدهما، أو واحدا منهما.
و لو زاد كلا، فقال: كلّ واحد منهم، فكذلك على الظاهر، مع احتمال كون المحلوف عليه كلام الجميع من حيث هو مجموع، فلا يحنث بكلام البعض.
وجه الحنث في المسائل كلها بكلام واحد: أنّ المحلوف عليه هو مسمّى الواحد الموجود في كل فرد، و قد وجد، فيحنث به، و لا يحنث بما عداه، لانحلال اليمين بوجود المحلوف عليه. و قد تقدم الكلام في نظيره و الإشكال في الحكم به.
و منها: إذا كان له زوجات، فقال: و الله لا أطأ واحدة منكن، فله ثلاثة أحوال:

إحداها ان يريد الامتناع عن كل واحدة، فيكون موليا منهن كلهنّ، و لهنّ المطالبة بعد المدة؛ فإن طلّق بعضهن بقي الإيلاء في حق الباقيات؛ و إن وطئ بعضهن حصل الحنث، لأنه خالف قوله: لا أطأ واحدة منكنّ، و تنحل اليمين، و يرتفع الإيلاء في حق الباقيات.

الحالة الثانية: أن يقول: أردت الامتناع عن واحدة منهنّ لا غير، فيقبل قوله، لاحتمال اللفظ؛ و يحتمل عدم القبول، للتهمة.

تمهيد القواعد، ص ١٦٣

ثم قد يريد معيّنة، و قد يريد مبهمة، فإذا أراد معينة فهو مول منها، و يؤمر بالبيان، كما في الطلاق، لو جوّزنا فيه عدم التعيين، فإذا بيّن و صدقه الباقيات فذاك. و إن ادعت غير المعينة أنه أرادها، و أنكر، صدّق بيمينه، و إن نكل حلفت المدعية، و حكم بأنه مول منها أيضا.

فلو أقر في جواب الثانية انه نواها، اخذناه بموجب الإقرارين، و طالبناه «١» بالفيئة أو الطلاق، و لا يقبل رجوعه عن الأول.

و إذا وطئهما في صورة إقراره تعدّدت الكفارة؛ و إن وطئهما في صورة نكوله و يمين المدعية لم تتعدد، لأن يمينها لا تصلح لإلزامه الكفارة.

و لو ادّعت واحدة أولا: أنك أردتني، فقال: ما أردتك، أو ما آليت منك، و أجاب بمثله الثانية و الثالثة، تعيّنت الرابعة للإيلاء.

و إن أراد واحدة مبهمة، و جوّزناه كذلك، أمر بالتعيين، فإذا عيّن واحدة لم يكن لغيرها المنازعة.

و في كون ابتداء المدة من وقت اليمين أو وقت التعيين وجهان، كالطلاق المبهم إذا عيّنه، هل يقع من اللفظ أم من التعيين؟

و إن لم يعين و مضت أربعة أشهر طولب إذا طالبن «٢»

بالفيئة أو الطلاق. و إنما يعتبر طلبهنّ كلهنّ، ليكون طلب المولى منها حاصلا.

فإن امتنع طلق الحاكم واحدة على الإبهام، و منع منهنّ إلى أن يعين المطلقة، و إن فاء إلى واحدة، أو ثنتين، أو ثلاث، أو طلّق، لم يخرج عن موجب الإيلاء.

و إن قال: طلّقت التي آليت منها، يخرج عن موجب الإيلاء، لكن المطلقة مبهمة، فعليه التعيين.

الحالة الثالثة: أن يطلق اللفظ، فلا ينوي تعميما و لا تخصيصا، فهل

---

(١) في «ح»: طالبتاه.

(٢) في «د»: طالبت.

تمهيد القواعد، ص ١٦٤

يحمل على التعميم أو التخصيص بواحدة؟ وجهان،

أصحهما الأول، عملا بظاهر الصيغة.

قاعدة «٥٤» النكرة في سياق الشرط تعمّ عند جماعة من الأصوليين «١»،

و صرّح به الجويني في «البرهان» و تابعه عليه الأنباري في شرحه له «٢»، و اقتضاه كلام الآمدي «٣».

إذا علمت ذلك، فمن فروع القاعدة:

ما لو قال الموصي: إن ولدت ذكرا فله ألف، و إن ولدت أنثى فلها مائة، فولدت ذكرين أو أنثيين، فإنه يشرّك بين الذكرين في الألف، و بين الأنثيين في المائة، لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر، فيكون عاما.

و مثله ما لو قال: إن كان في بطنها ذكر فله ألف، أو أنثى فمائة، و يحتمل استحقاق كل منهما ألفا أو مائة، لصدق الاسم في كل منهما مع مراعاة العموم. و في وجه ثالث: استحقاق أحدهما خاصة، بناء على كون الموصى له متواطئا، و أن النكرة هنا غير عامة؛ و حينئذ فيتخير الوارث

في التعيين كما في كل متواطئ.

و لو ولدت في هذا المثال ذكرا و أنثى، فلكل منهما ما عيّن له على القولين، لتحقق المعنى فيهما.

---

(١) التلويح في كشف حقائق التنقيح ١: ١٠٦.

(٢) نقله عنهما الأسنوي في التمهيد: ٣٢٤.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٢٢٥.

تمهيد القواعد، ص ١٦٥

قاعدة «٥٥» النكرة في سياق الإثبات إن كانت للامتنان عمّت، كما ذكره جماعة «١»،

كقوله تعالى فِيهِما فٰاكِهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُمَّانٌ «٢».

و وجهه: أنّ الامتنان مع العموم أكثر، إذ لو صدق بالنوع الواحد من الفاكهة لم يكن في الامتنان بالجنسين «٣» كثير معنى.

و من فروعه:

الاستدلال على طهورية كل ماء، سواء نزل من السماء، أم نبع من الأرض، بقوله **وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمٰاءِ مٰاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ** «٤».

و لو لم تكن النكرة المثبتة للامتنان لم تعمّ.

و ذكر في «المحصول» كلاما يوهم خلاف هذا، فقال: إنها إن وقعت في الخبر، نحو: جاء رجل فإنها لا تعمّ، و إن وقعت في الأمر، نحو:

أعتق رقبة، عمّت عند الأكثرين، بدليل الخروج عن العهدة بإعتاق ما شاء «٥». هذا كلامه.

و قد علم منه أنه ليس المراد هاهنا عموم الشمول، و حينئذ فيكون الخلاف إنما هو في إطلاق اللفظ. و وجه كونها لا تعم في الخبر، أن الواقع شخص و لكن التبس علينا، بخلاف الأمر.

(١) منهم القاضي أبو الطيب في أوائل تعليقته كما في التمهيد: ٣٢٥.

(٢) الرحمن: ٦٨.

(٣) في «ح» بالحبتين.

(٤) الأنفال: ١١.

(٥) المحصول ١: ٣٧٠.

تمهيد القواعد، ص ١٦٦

قاعدة «٥٦» المفرد المحلّى بـ«أل» و المضاف، للعموم عند جماعة من الأُصوليين «١».

و المعروف من مذهب البيانيين «٢»، و نقله «الآمدي» عن الأكثرين «٣»، و نقله «الفخر الرازي» عن الفقهاء و «المبرد» ثم اختار هو و مختصر و كلامه عكسه «٤»، و هو الأظهر.

و للقاعدة فروع:

منها: دعوى أنّ الأصل جواز البيع في كل ما ينتفع به، عملا بقوله تعالى وَ أَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ «٥» حتى يستدل به مثلا

على جواز بيع كل فرد وقع فيه النزاع، كبيع أبوال و أرواث ما يؤكل لحمه، و السباع، و المسوخ، و الكلاب المختلف فيها، و جواز بيع الغرر، و غير ذلك، و إنما يخرج عنه ما بطل بالإجماع.

و منها: دعوى جواز التكبير في الصلاة بقول المصلي: الله أكبر، و الكبير، استدلالا بقوله صلى الله عليه و آله: «تحريمها التكبير» و كذا الخروج منها بأي صيغة اتفقت للتسليم، لقوله: «و تحليلها التسليم» «٦».

و يمكن دفع ذلك بجعل اللام للعهد، و هو الواقع منه صلى الله عليه و آله فإنه لم ينقل عنه

---

(١) منهم الغزالي في المستصفى ٢: ٥٣.

(٢) الطراز ٢: ٢٠، المطول: ٨١.

(٣) الإحكام ٢: ٢١٩.

(٤) المحصول ١: ٣٨٢.

(٥) البقرة: ٢٧٥.

(٦) الكافي ٣: ٦٩ باب النوادر حديث ٢، الوسائل ١: ٢٥٦ أبواب الوضوء باب ١ حديث ١، سنن ابن ماجة ١: ١٠١ حديث ٢٧٥.

تمهيد القواعد، ص ١٦٧

سوى الله أكبر، و السلام عليكم.

و منها: ما لو قال لوكيله: بع يوم السبت لا غير، عمّ يوم السبت الأول و ما بعده على الأول، و دخل الأول خاصة على الثاني، لأنه المتيقن.

و منها: لو حلف الحالف: لا رأى منكرا إلا رفعه إلى الوالي، من غير تعيين، فهل يتعين المنصوب في الحال، أم يبرّ بالرفع إلى كل من ينصب بعده، و لا يجتزئ برفعه إلى الأول؟ قولان مبنيان. و يمكن ردّه إلى قاعدة تردد اللام بين الجنس و العهد السابقة.

و منها: إذا قال لغيره: إذا قرأت القرآن فلك كذا، فقرأ بعضه،

هل يستحق المجعول، أم يتوقف الاستحقاق على قراءة جميعه؟ وجهان مبنيان.

و يمكن جعل اللام هنا للعهد أيضا، فلا يستحق إلا بالجميع، عملا بالظاهر؛ إلا أن تدل القرينة على غيره.

و منها: المسألة المشهورة الدائرة على ألسنة الأفاضل، و هي ما إذا قال لثلاث نسوة: من لم تخبرني منكن بعدد ركعات الصلاة المفروضة فهي طالق، على طريقة مجوز تعليق الطلاق؛ أو هي عليّ كظهر أمي، على طريقتنا؛ فقالت واحدة: سبع عشرة ركعة، و ثانية: خمس عشرة، و ثالثة: إحدى عشرة، لم تطلّق واحدة منهن، و لم يقع بها ظهار. فالأوّل معروف، و الثاني يوم الجمعة، و الثالث في السفر، كذا أطلق جماعة.

و هو كلام غير محرر. و تحريره يتوقف على ذكر أقسام المسألة، و البحث في اللام الواقعة في المفرد هل تعم أم لا؟ و الأقسام خمسة:

القسم الأول: أن يقول: بعدد ركعات كل صلاة مفروضة في كل يوم، فإن قصد التمييز،

فلا بدّ من ذكر عدد كل صلاة بخصوصها، و عدد صلاة كل يوم و ليلة

تمهيد القواعد، ص ١٦٨

بخصوصه. و حينئذ ففي الإخبار بما لا يتكرر كيوم الجمعة نظر، لأنها ليست مفروضة في كل يوم و ليلة، و كذلك صلاة السفر، و المتجه عدم دخولها في ذلك.

و إن لم يقصد التمييز، فيكفي إخبارهنّ بأعداد تشتمل على الأعداد المفروضة، كما ذكروه في إخبارها بعدد حب الرمانة.

القسم الثاني: أن يأتي بما ذكرناه بعينه، لكن بحذف «كلّ» الأولى، و يأتي بالثانية،

فله حالان:

احدهما: أن يأتي بالصلاة منكرة، فيقول بعدد ركعات صلاة مفروضة في كل يوم و ليلة، فتتخلص كل امرأة بذكر صلاة واحدة من الصلوات المتقدم ذكرها.

الثاني: أن يأتي بها معرّفة، فيقول: بعدد ركعات الصلاة إلى (آخره) «١» فالمتجه استغراق صلوات اليوم و الليلة، إن جعلنا المفرد المعروف للعموم عند تعذر العهد، و الحمل على الجنس بعيد. و إن لم نجعله عامّا فكالنكرة.

القسم الثالث: أن يكون بالعكس، و هو أن يحذف «كلا» الثانية، و يأتي بالأولى،

فيقول: بعدد ركعات كل صلاة مفروضة، أو كل الصلاة المفروضة في اليوم و الليلة، فإن جعلت «أل» للعموم فكالسابق، و إلا كفى الإخبار بما فرض منها في يوم من الأيام.

---

(١) في «د»، «م»: الخمس.

تمهيد القواعد، ص ۱۶۹

القسم الرابع: أن يحذفهما معا،

فله حالان:

أحدهما: أن يأتي بما بعدهما منكّرين، فيقول: بعدد ركعات صلاة مفروضة في يوم و ليلة، فتتخلص كل واحدة بذكر صلاة واحدة، من أيّ يوم كان. و يبقى النّظر في أنه هل يكفي مجرد العدد، أم لا بد من اقترانه بالمعدود؟

فتقول مثلا صلاة الجمعة ركعتان.

الثاني: أن يأتي بهما معرّفتين، فيقول: بعدد ركعات الصلاة المفروضة في اليوم و الليلة، فيبني حمله على العموم في الصلوات و الأيام على ما سبق، فعليه لا تبرأ إلا بذكر الجميع.

القسم الخامس: أن يحذفهما،

و يحذف معهما ما يدخل عليه «كلّ» الثانية، فله أيضا حالان:

احدهما: أن يأتي بالصلاة منكرة، فيقول: بعدد ركعات صلاة مفروضة، فلا إشكال في خلاص كل واحدة بعدد ركعات صلاة واحدة، أي صلاة كانت.

الثاني: أن يأتي بها معرّفة، فيقول: بعدد ركعات الصلاة المفروضة، فعلى جعله للعموم خلاص كل واحدة أن تخبر بجميع الصلوات، حتى لا تبرأ إلا بذكر الجميع؛ و إن لم يجعله للعموم فكالتي قبلها، فيحصل الخلاص بذكر واحدة. هذا كله مع عدم قرينة العهد بفريضة مخصوصة.

تمهيد القواعد، ص ١٧٠

قاعدة «٥٧» ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، على ما ذكره جماعة من المحققين «١».

مثاله: أنّ غيلان أسلم على عشر نسوة، فقال له النبي صلى الله عليه و آله: «أمسك أربعا، و فارق سائرهن» «٢» و لم يسأله

هل ورد العقد عليهن معا أو مرتبا، فدل على انه لا فرق، خلاف ما يقوله أبو حنيفة من أنّ العقد إذا ورد مرتبا تعيّنت الأربع الأوائل «٣».

و أصل هذا الكلام و القاعدة للشافعي «٤» و روي عنه كلام آخر يعارضه ظاهرا، و هو: أن حكايات الأحوال إذا تطرّق إليها الاحتمال، كساها ثوب الإجمال، و سقط بها الاستدلال «٥». و للأصوليين في ذلك قولان كالعبارتين.

و اختلف أصحابه عنه، فقيل: هما قولان له أيضا، و الأكثر على الجمع بينهما، و أن له قولا واحدا مفصلا، فقال بعضهم: إن الاحتمال المرجوح لا يؤثر، و إنما يؤثر الراجح و المساوي. و حينئذ فالاحتمال إن كان في محل الحكم و ليس في دليله لا يقدح، كحديث غيلان، و هو مراده بالكلام الأول؛ و إن كان

---

(١) تهذيب الوصول: ٣٨، المحصول ١: ٣٩٢، المنهاج (نهاية السؤل) ٢: ٣٦٧،

التمهيد: ٣٣٧.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٦٢٨ باب ٤٠ حديث: ١٩٥٣، الموطأ ٢: ٥٨٦ باب جامع الطلاق.

(٣) نقله عنه في السنن الكبرى للبيهقي ٧: ١٨٥، و المغني لابن قدامة ٧: ٥٤٠، و الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٦٨.

(٤) كتاب الأم ٥: ٤٩.

(٥) نقله عنه القرافي في الفروق ٣: ٨٨، و شرح التنقيح: ١٨٦.

تمهيد القواعد، ص ١٧١

في دليله قدح، و هو المراد بالكلام الثاني «١».

و اعترض في المحصول على القاعدة: باحتمال أنه صلى الله عليه و آله أجاب بعد أن عرف الحال «٢».

و أجيب: بأن الأصل عدم العلم، و هو ظاهر.

و فصّل آخرون، فقسموا ترك الاستفصال إلى أقسام:

الأول: أن يعلم اطلاع النبي صلى الله عليه و آله على

خصوص الواقعة، و لا ريب حينئذ انّ حكمه لا يقتضي العموم في كل الأحوال.

الثاني: أن يثبت بطريق «ما» استفهام كيفيتها، و هي تنقسم إلى حالات يختلف بسببها الحكم، فينزل إطلاقه الجواب عنها منزلة اللفظ الّذي يعم تلك الأحوال كلها.

الثالث: أن يسأل عن الواقعة باعتبار دخولها الوجود، لا باعتبار أنها وقعت، فهذا أيضا يقتضي الاسترسال على جميع الأقسام التي ينقسم عليها، إذ لو كان الحكم خاصا ببعضها لاستفصل، كما فعل النبي صلى الله عليه و آله لما سئل عن بيع الرطب بالتمر: «أ ينقص إذا جف؟ قالوا: نعم، قال: فلا، إذن» «٣».

الرابع: أن تكون الواقعة المسئول عنها قد وقعت في الوجود، و السؤال عنها مطلق، فالالتفات إلى العقد الوجوديّ يمنع القضاء على الأحوال كلها، و الالتفات إلى إطلاق السؤال و إرسال الحكم من غير تفصيل

(١) الفروق للقرافي ٢: ٨٨، إدرار الشروق لابن الشاط ٢: ٨٨، و شرح التنقيح للقرافي: ١٨٧.

(٢) المحصول ١: ٣٩٣.

(٣) سنن ابن ماجة ٢: ٧٦١ حديث ٢٢٦٤، سنن النسائي ٧: ٢٦٨ باب اشتراء التمر بالرطب، الموطأ ٢: ٦٢٤ كتاب البيوع حديث ٢٢.

تمهيد القواعد، ص ١٧٢

يقتضي استواء الأحوال في غرض المجيب، فمن قال بالعموم لأجل ترك الاستفصال «١» التفت إلى هذا الوجه، و هو أقرب إلى مقصود الإرشاد و إزالة الإشكال.

و فرّقوا بين ترك الاستفصال و قضايا الأحوال، بأن الأول ما كان فيه لفظ و حكم من النبي صلى الله عليه و آله، بعد سؤال عن قضية يحتمل وقوعها على وجوه متعددة، فيرسل الحكم من غير استفصال عن كيفية القضية، كيف وقعت،

فإن جوابه يكون شاملا لتلك الوجوه، إذ لو كان مختصا ببعضها و الحكم يختلف لبيّنه النبي صلى الله عليه و آله.

و أما قضايا الأعيان التي حكاها الصحابي ليس فيها سوى مجرّد فعله صلى الله عليه و آله، أو فعل الّذي يترتب الحكم عليه، و يحتمل ذلك الفعل وقوعه على وجوه متعددة، فلا عموم له في جميعها، فيكفي حمله على صورة منها.

إذا تقرر ذلك، فيتفرع على القاعدة فروع كثيرة في أدلة وردت بنحو هذه الألفاظ:

فمنها: وقائع من أسلم على أكثر من أربع، و خيّره النبي صلى الله عليه و آله، كغيلان بن سلمة «٢»، و قيس بن الحارث «٣»، و عروة بن مسعود الثقفي «٤»، و نوفل بن معاوية «٥».

و منها: حديث فاطمة بنت خنيس: أنّ النبي صلى الله عليه و آله قال لها و قد ذكرت أنها

(١) الفروق للقرافي ٢: ٨٧، و شرح المحلى على جمع الجوامع ١: ٤٢٦.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٦٢٨ حديث ١٩٥٣، سنن الترمذي ٢: ٢٩٨ حديث ١١٣٨.

(٣) سنن ابن ماجة ١: ٦٢٨ حديث ١٩٥٢.

(٤) سنن البيهقي ٧: ١٨٤، الموطأ ٢: ٥٨٦ كتاب الطلاق حديث ٧٦.

(٥) المغني لابن قدامة ٧: ٤٣٧.

تمهيد القواعد، ص ١٧٣

تستحاض: «إنّ دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، و إذا كان الآخر فاغتسلي و صلّي» «١» و لم يستفصل هل لها عادة قبل ذلك أم لا؟

و به احتج من قدّم التمييز على العادة.

و منها: سؤال كثير من الحاج النبي صلى الله عليه و آله عن الجمرة في التقديم و التأخير، فيجيب: «لا حرج» «٢» و لم يستفصل عن العمد و السهو، و الجهل و العلم.

و منها: جوابه بنعم للمرأة التي سألت عن الحج عن أمها بعد

موتها «٣».

و لم يستفصل هل أوصت أم لا.

و من فروع قضايا الأعيان و حكايات الأحوال: ترديد النبي صلى الله عليه و آله ماعزا أربع مرات في أربعة مجالس «٤»، فيحتمل أن يكون قد وقع ذلك اتفاقا، لا أنه شرط، فيكفي فيه حمله على أقل مراتبه.

و منها: حديث أبي بكر لما ركع و مشى إلى الصف حتى دخل فيه، فقال له النبي صلى الله عليه و آله: «زادك الله حرصا، و لا تعد» «٥» إذ يحتمل أن يكون المشي غير كثير عادة؛ كما يحتمل الكثرة، فيحمل على ما لم يكثر،

---

(١) الكافي ٣: ٨٣ باب جامع في الحائض حديث ١، الوسائل ٢: ٥٣٨ أبواب الحيض باب ٣ حديث ٤، صحيح البخاري ١: ٨٧ كتاب الحيض، بتفاوت.

(٢) التهذيب ٥: ٢٤٠ حديث ٨١٠، الوسائل ١٠: ١٨١ أبواب الحلق باب ٢ حديث ٢، صحيح مسلم ٣: ١٢٢ كتاب الحج حديث ٣٢٨.

(٣) صحيح البخاري ٣: ٢٣ باب الحج عمن لا يستطيع، صحيح مسلم ٣: ١٤٧ كتاب الحج حديث ٤٠٧، سنن البيهقي ٤: ٣٣٥ حديث ١، ٢.

(٤) صحيح البخاري ٨: ٢٠٤ كتاب المحاربين، صحيح مسلم ٣: ٥٢٥ كتاب الحدود حديث ١٦- ٢٣، سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٤ كتاب الحدود حديث ٢٥٥٤.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٩٨ باب الأذان، سنن أبي داود ١: ١٨٢ حديث ٦٨٣، ٦٨٤، سنن النسائي ٢: ١١٨ باب الركوع دون الصف.

تمهيد القواعد، ص ١٧۴

فلا يبقى فيه حجة على جواز المشي في الصلاة مطلقا.

و منها: صلاة النبي صلى الله عليه و آله على النجاشي «١» إن حملت على غير الدعاء، فقيل «٢»: يحتمل أن يكون رفع له سريره حتى شاهده، كما رفع له بيت المقدس حتى وصفه «٣».

و ردّ ببعد هذا الاحتمال، و لو وقع لأخبرهم به، لأن فيه خرق عادة فيكون معجزة، كما أخبرهم بقصة بيت المقدس

«٤».

و حمله بعضهم على أنّ النجاشي لم يصلّ عليه، لأنه كان يكتم إيمانه، فلم يصلّ قومه عليه الصلاة الشرعية «٥»، فمن ثم قال بعضهم: لا يصلّي على الغائب الّذي صلّي عليه «٦».

و يمكن أن يكون ذلك خصوصية للنجاشي رحمه الله.

و إنما احتيج إلى حمل الواقعة، لرواية أصحابنا: أنه لا يصلّي على الغائب «٧».

مسألة: قول الصحابي مثلا: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن بيع الغرر» «٨»،

«و قضى

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٦٤ باب هجرة الحبشة و موت النجاشي، صحيح مسلم ٢: ٣٤٨ كتاب الجنائز حديث ٦٢- ٦٧، سنن ابن ماجة ١: ٤٩٠ حديث ١٥٣٤- ١٥٣٨.

(٢) فتح الباري ٣: ١٨٨.

(٣) تفسير روح البيان ٥: ١٢٧، و تفسير الكشاف ٢: ٦٤٧.

(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني ٥: ٥٦، المغني لابن قدامة ٢: ٢٥٥.

(٥) بلوغ الأماني للساعاتي ٧: ٢٢٢.

(٦) حلية العلماء للقفال ٢: ٣٥٢.

(٧) الوسائل ٢: ٧٩٥ أبواب صلاة الجنازة باب ١٨.

(٨) صحيح مسلم ٣: ٣٣٣ كتاب البيوع حديث ٤، سنن ابن ماجة ٢: ٧٣٩ حديث ٢١٩٤، الموطأ ٢: ٦٦٤ كتاب البيوع حديث ٧٥.

تمهيد القواعد، ص ١٧٥

بالشاهد و اليمين» «١» لا يفيد العموم على تقدير دلالة المفرد المعرف على العموم؛ لأن الحجة في المحكي؛ و هو كلام الرسول صلى الله عليه و آله، لا في الحكاية، و المحكي قد يكون خاصا، فيتوهمه عاما.

و كذا قوله: «سمعته يقول قضيت بالشفعة للجار» «٢» لاحتمال كون «أل» للعهد، كذا قاله في المحصول «٣» و تبعه عليه مختصر و كلامه «٤» و غيرهم من المحققين «٥».

و اما إذا كان منوّنا، كقوله صلى الله عليه و آله: «قضيت بالشفعة لجار» و قول الراوي:

«قضى بالشفعة لجار» فجانب العموم أرجح. و اختار ابن الحاجب أنّ الجميع للعموم «٦».

إذا تقرر ذلك، فيتفرع عليه صحة الاستدلال بعموم أحاديث كثيرة وردت بهذه الصيغ، منها: الأحاديث السابقة.

و منها: ما رووه عن عمار بن ياسر: «من صام اليوم الّذي شك فيه، فقد عصى أبا القاسم» «٧» و غير ذلك.

مسألة: المدح و الذم،

كقوله تعالى:

---

(١) صحيح مسلم ٣: ٥٤٧ كتاب الأقضية حديث ٣، الموطأ ٢: ٧٢١ كتاب الأقضية حديث ٧٥.

(٢) الظاهر أنّ هذا و الّذي بعده مجرد أمثلة، فلم ترد روايات بهذه الألفاظ، و أورد ما يقرب منها في سنن النسائي ٧: ٣٢١ باب ذكر الشفعة، و سنن البيهقي ٦: ١٠٦.

(۳) المحصول ۱: ۳۹۴.

(٤) التحصيل للأرموي ۱: ۳٦٤، شرح تنقيح الفصول: ۱۸۸.

(٥) المستصفى ۲: ٦۸، المعتمد ۱: ۲۲۸، الإحكام للآمدي ۲: ۲۷٤.

(٦) مختصر المنتهى (شرح المختصر لعضد الدين) ۱: ۲۳٦، منتهى الوصول: ۸۲.

(۷) صحيح البخاري ۳: ۳٤ كتاب الصوم، سنن ابن ماجة ۱: ٥۲۷ كتاب الصيام، حديث: ١٦٤٥، سنن النسائي ٤: ١٥٣ صيام يوم الشك.

تمهيد القواعد، ص ۱۷٦

إِنَّ الْأَبْرٰارَ لَفِي نَعِيمٍ وَ إِنَّ الْفُجّٰارَ لَفِي جَحِيمٍ «۱» و قوله وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ «۲» الآية، لا يخرجان الصيغة عن كونها عامة، لعدم المنافاة.

و قيل: يخرجانها، لأنها سيقت حينئذ لقصد المبالغة في الحث أو الزجر، فلا يلزم التعميم «۳». و ظاهر أنّ مثل ذلك لا ينافي التعميم، بل التعميم أبلغ.

و من فروع المسألة: ما لو قال لعبيدة أو زوجاته: و الله من

يعمل كذا منكم ضربته، أو إن فعلتم كذا ضربتكم، فمقتضى عدم عمومه حصول البرّ بضرب أحدهم و نحوه.

قاعدة «٥٨» مساواة الشيء للشيء كقولنا: استوى زيد و عمرو، أو تماثلا، أو هو هو،

و نحو ذلك و ما يصرف منه، إن كانت معه قرينة تشعر بإرادة شيء معين حملناه عليه؛ و إن لم تقم قرينة على ذلك، فهل يدل على التساوي من جميع الوجوه الممكنة، أو يدل على البعض؟ فيه مذهبان. (و عليهما) [١] يبتنى النفي، كقولنا: لا يستويان، فإن قلنا: مقتضاها في الإثبات هو المساواة من كل وجه، فلا يستوي ليس بعام، لأن نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية. و إن قلنا: إنه من بعض الوجوه، كان النفي عاما، لأن نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية.

---

[١] بدل ما بين القوسين في «د»، «م»: منشؤهما كونه نفيا ورد على نكرة، و كون

نفي الاستواء أعم من نفيه من كل الوجوه و بعضها، فلا يدل على الخاصّ. و هذا لا يخلو بمصادرة، و على القولين. و لكن أشير في نسخة «د» إلى أنها زيادة.

---

(١) الانفطار: ١٤.

(٢) التوبة: ٣٤.

(٣) نقله عن الشافعي الآمدي في الإحكام ٢: ٢٩٨. و ابن الحاجب في المنتهى: ٨٧.

تمهيد القواعد، ص ١٧٧

و يتفرع عليه فروع كثيرة:

منها: أنّ المسلم هل يقتل بكافر أم لا، لقوله تعالى لاٰ يَسْتَوِي أَصْحٰابُ النّٰارِ وَ أَصْحٰابُ الْجَنَّةِ «١»؟.

و منها: جواز تزويج الفاسق لغيره، فمنع منه بعض العامة «٢» لقوله تعالى أَ فَمَنْ كٰانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كٰانَ فٰاسِقاً لاٰ يَسْتَوُونَ «٣».

و منها: أن الزوجة الكافرة لا يقسم لها بقدر المسلمة، للآية

[۱]، بل تجعل كالأمة، فلها ليلة من ثمان؛ و لو كانت أمة، فمن ست عشرة، لئلا تساوي الأمة المسلمة.

و منها: اشتراط عدالة الوصي، فقد استدل بعضهم عليه بالآية، من حيث إنه لو جازت وصية الفاسق لزم مساواته للمؤمن العدل، و هو منفي بالآية السابقة.

و فيه نظر، لأنه يلزم على ذلك عدم جواز معاملته و إكرامه و غير ذلك من الأحكام السابقة للمؤمن، و هو باطل بالإجماع، إلا أن يجعل الإجماع هو المخصص، و تجعل الآية دليلا في موضع الخلاف.

و منها: ما إذا قال السيد لعبده: أنت حرّ مثل هذا العبد، و أشار إلى عبد آخر له، فيحتمل أن لا يعتق المشبّه، لعدم حرية المشبّه به، و تكون الحرية في كلامه محمولة على حرية الخلق و نحوه.

و لو قال: أنت حر مثل هذا، و لم يقل: العبد، احتمل أيضا أن يعتق بطريق أولى، و يحتمل عتقهما معا في الثانية. و

الأجود عتق

---

[١] و هو قوله تعالى وَ لَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَ لَوْ أَعْجَبَتْكُمْ. «٤»

---

(١) الحشر: ٣٠.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ٧: ٤٦٦.

(٣) السجدة: ١٨.

(٤) البقرة: ٢٢١.

تمهيد القواعد، ص ١٧٨

المشبّه في الثانية دون الأولى.

و منها: ما ذكره بعضهم «١» في واقعة مخصوصة، و هي أنّ رجلا رأى امرأته تنحت خشبة، فقال: إن عدت إلى مثل هذا الفعل فأنت علي كظهر أمي، فنحتت خشبة من شجرة أخرى. ففي وقوع الظهار عليها الوجهان، لأن النحت

كالنحت، لكن المنحوت غيره. و الوجه الوقوع هنا.

و منها: ما لو قال: أحرمت كإحرام زيد، و جوّزناه، فإنه يصير محرما بعين ما أحرم به زيد من حج أو عمرة، تمتع أو غيره، إن جعلناه للعموم، و إلا كفى كونه مشابها له في أصل الإحرام، و عيّن ما شاء، لكن فيه أنه لا يبقى لقوله «كإحرام فلان» مزيد فائدة، و المتبادر هنا عرفا إرادة النوع الخاصّ.

و منها: ما لو قال: أوصيت لزيد بمثل ما أوصيت به لعمرو، فعلى العموم يكون وصية بذلك المقدار و جنسه و صفته.

و مثله ما لو قال: بعتك بمثل ما اشتريت. و لو حذف الموصي «الباء» الداخلة على «مثل» احتمل أن لا يتعين ذلك المقدار.

و يقرب منه ما لو قال: أوصيت لعمرو كما أوصيت لزيد.

و كذا في الإقرار، لو قال: لزيد عليّ ألف، و لعمرو عليّ كما لزيد، أو كالذي له.

قاعدة «٥٩» المأمور به إذا كان اسم جنس مجموعا

مجرورا بمن،

كقوله تعالى **خُذْ مِنْ أَمْوٰالِهِمْ صَدَقَةً** «٢» فمقتضاه الإيجاب من كل نوع لم يقم الدليل على

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٣٤١.

(٢) التوبة: ١٠٣.

تمهيد القواعد، ص ١٧٩

إخراجه عند جماعة «١»، و نقله الآمدي و ابن الحاجب عن الأكثرين و صحّحا خلافه «٢»، و هو الصحيح، لصدق البعضية بالبعض.

و من فروعه:

الاستدلال بالآية على ما وقع فيه الخلاف في وجوب الزكاة فيه، كالخيل و نحوه.

و منها: ما اتفق في واقعة مخصوصة، و هي أنّ واقف مدرسة

شرط على مدرّسها أن يلقي كل يوم ما تيسر من علوم ثلاثة، و هي: التفسير و الأصول و الفقه، فهل يجب البحث من كل واحد منها، أم يكفي من علم واحد؟.

مسألة: إطلاق الأصوليين «٣» يقتضي أنّ الفرد النادر يدخل في العموم،

و صرّح بعضهم بعدم دخوله «٤».

و من فروع المسألة: دخول الاكتساب النادر كاللقطة و الهبة في المهاياة.

و منها: إذا غلط الحجيج بالتقديم، فوقفوا يوم الثامن، فإنه لا يجزيهم على الأصح؛ لأن الغلط بالتأخير يحصل بالغيم و نحوه، و هو كثير، بخلاف التقديم، فإنه نادر، فلا يدخل تحت قوله صلى الله عليه و آله: «عرفة يوم يعرّفون، أو اليوم الّذي يعرّف الناس فيه» «٥».

---

(١) منهم الرازي في المحصول ١: ٣٨١، و الشافعي في الرسالة: ١٨٧، و نقله عن

البويطي في التمهيد: ٣٤٤.

(٢) الإحكام للآمدي ٢: ٢٩٨، شرح المختصر للقاضي عضد الدين ١: ٢٤٦، منتهى

الوصول:

٨٦، فواتح الرحموت ١: ٢٨٢.

(٣) أي: كلام الأصوليين.

(٤) حكاه في التمهيد: ٣٤٥.

(٥) سنن الدار قطني ٢: ٢٢٤، الجامع الصغير للسيوطي ٢: ١٥٤ حديث ٥٤٢٦.

تمهيد القواعد، ص ١٨٠

قاعدة «٦٠» المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين «١»،

سواء كان خبرا، أم أمرا، أم نهيا، كقوله تعالى وَ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ «٢» و قول القائل: من أحسن إليك فأكرمه، أو فلا تهنه، لوجود المقتضي، و هو العموم، و انتفاء المانع، فإن كونه مخاطبا لا يقتضيه. و خروجه في مثل خٰالِقُ كُلِّ

شيءٍ* «٣» بدليل منفصل.

إذا علمت ذلك فللقاعدة فروع:

منها: إذا قال: نساء المسلمين طوالق، ففي طلاق زوجته وجهان مبنيان، و مثله لو قال: نساء العالمين.

و لو ضمّ إلى ذلك قوله: و أنت يا زوجتي كذلك، لم يؤثر عندنا؛ كما لو طلّق واحدة ثم قال للأخرى: شركتك معها، أو و أنت كذلك.

و منها: لو وقف على الفقراء و اقتصر، و كان فقيرا حال الوقف، فإنه يدخل في الوقف، و أولى بالدخول لو تجدّد فقره.

و منها: لو وقف مسجدا على المسلمين، فإن الواقف يدخل فيه. و لو صرّح في هذه المواضع بإخراج نفسه لم يستحق، كما لو صرح بإخراج بعض من يدخل في العموم.

و منها: إذا قال: وقفت على الأكبر من أولاد أبي، أو الأفقه، و كان

(١) منهم الغزالي في المستصفى ٢: ٨٨، و الآمدي في الإحكام ٢: ٢٩٦، و الأسنوي في نهاية السؤل ٢: ٣٧٢.

(٢) الحديد: ٣.

(٣) الرعد: ١٦.

تمهيد القواعد، ص ١٨١

الواقف بتلك الصفة، فإن قلنا: إنّ المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، صحّ و صرف إلى غيره ممن اتصف بتلك الصفة.

و إن قلنا بدخوله احتمل كونه كذلك، حذرا من إلغاء الصيغة، إذ لا يصح عندنا أن يوقف على نفسه.

و يحتمل بطلان الوقف رأسا.

هذا كله إذا أطلق أو أراد العموم، أما لو قصد ما عدا نفسه صحّ.

و منها: ما لو قال: هذه الدار- و كانت تحت يده- لورثة أبي،

فهل يدخل هو معهم، فلا يكون إقرارا بما يخصه من الحصة؟ وجهان مبنيان.

و لو كان الإقرار بدين، لم يدخل هو، لاستحالة أن يستحق في ذمة نفسه شيئا، بخلاف العين، فإنه يمكن دعوى استحقاقها و لو ضمنا.

و منها: ما لو قال لزوجته: إن كلمت رجلا فأنت عليّ كظهر أمي، فكلمت الزوج، ففي وقوع الظهار وجهان، مبنيان، و يقوّى هنا عدم الوقوع، عملا بالقرينة الدالة عادة على إرادة الرّجل الأجنبي.

مسألة: المخاطب- بالفتح- هل يدخل في العمومات الواقعة معه، كـ«من» و «الذين» و نحوهما؟

وجهان، مخرجان على المسألة السابقة.

و المرجح عند أكثر الأصوليين: أن الخطاب العام مثل (يا أيها الناس) يتناول الرسول «۱».

و قيل: «لا يتناوله» «۲».

(۱) الإحكام للآمدي ۲: ۲۹۱، ۲۹۶، المحصول ۱: ٤٥۲، المستصفى ۲: ۸۱، فواتح الرحموت ۱: ۳۷۷.

(۲) حكاه في المستصفى ۲: ۸۱، و نهاية السؤل ۲: ۳۷۲، و منتهى الوصول: ۸٥.

تمهيد القواعد، ص ۱۸۲

و قيل: إلا أن يكون معه (قل) «۱».

و من فروعها:

ما إذا دفع إليه مالا و قال له: أعطه من شئت، أو اصنع فيه ما شئت، ففي جواز أخذه منه وجهان مبنيان، و للأصحاب فيه خلاف و روايات مختلفة «۲».

و منها: ما لو وكّله في بيع شيء كذلك، هل يجوز له بيعه من نفسه أم لا؟

و منها: ما لو وكّله في إبراء غرمائه، و كان هو منهم، هل يدخل أم لا؟

و منها: المؤذن، هل يستحب له ان يجيب نفسه ام لا؟

و منها: إذا أذن لعبده أن يتّجر بماله، هل يجوز له بيع نفسه أو يؤجرها حيث يجوز له بيع مال التجارة و اتجاره أم لا؟

و منها: إذا قالت المرأة لوكيلها: زوّجني ممن شئت، فهل يصح تزويجها من نفسه أم لا؟

و منها: لو قال الزوج لزوجته: طلّقي من نسائي من شئت، هل لها أن تطلّق نفسها أم لا؟

و في هذه الفروع إشكال، و للأصحاب و غيرهم «٣» في كثير منها خلاف بأدلة خارجة عن القاعدة.

---

(١) نقله عن أبي بكر الصيرفي و الحليمي الآمدي في الإحكام ٣: ٢٩٢، و عن الأول الرازي في المحصول ١: ٤٥٢، و عن الثاني في مسلم الثبوت ١: ٢٧٧.

(٢) الكافي ٣: ٥٥٥ باب الرّجل يدفع إليه شيء يفرقه حديث ١، التهذيب ٦: ٣٥٢ حديث ١٠٠٠، الوسائل ١٢: ٢٠٦ أبواب ما يكتسب به ب ٨٤.

(٣) قواعد الأحكام ١: ٢٥٦. و كابن قدامة في المغني ٥: ٢٢١ و ج ٧ ص ٣٦٢.

تمهيد القواعد، ص ۱۸۳

قاعدة «٦١» العموم الوارد من الشرع، كالمسلمين، و المؤمنين، و نحوهما، يتناول الرقيق على خلاف فيه.

و فصّل ثالث فقال: إن كان الخطاب بحق الله تعالى شملهم، و إن كان بحق الآدميين فلا، لأنه قد ثبت صرف منافعه إلى سيّده، فلو خوطب بصرفها إلى غيره لتناقض.

و من فروع القاعدة:

وجوب إحرامه بالحج أو العمرة إذا أذن له السيد في دخول الحرم، لما روي عن ابن عباس مرفوعا: «لا يدخل أحد مكة إلا محرما» «۱».

و منها: وجوب الجمعة عليه إذا أذن له سيده في حضورها، لأن المانع من جهة السيد قد زال.

و لا إشكال في دخوله في عموم آيات الطهارة، و الصلاة، و

الصوم، و تحريم المحرمات؛ و عدم دخوله في عموم اية الحج و الجهاد، لكن ذاك بدليل خارج.

قاعدة «٦٢» لفظ الذكور- و هو الّذي يمتاز عن الإناث بعلامة- ك«المسلمين» و «فعلوا»

لا يدخل فيه الإناث حقيقة، و إن دخلن تبعا في بعض الموارد؛ لأن الجمع تكرير الواحد؛ و لعطفهنّ عليهم في قوله تعالى:

---

(١) الخلاف ٢: ٣٧٦ مسألة ٢٢٢، الأم ٢: ١٤٢.

تمهيد القواعد، ص ١٨٤

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَ الْمُسْلِماٰتِ «١» الآية، و العطف يقتضي المغايرة. و قيل: يدخلن «٢».

و للقاعدة فروع:

منها: لو وقف على بني زيد، فإنهن لا يدخلن.

نعم لو وقف على بني هاشم، أو بني تميم، دخلن على الأصح؛ لأن القصد حينئذ الجهة عرفا.

و منها: لو خاطب ذكورا و إناثا ببيع أو وقف أو غيرهما، فقال: بعتكم، أو وقفت عليكم، أو ملّكتكم، فمقتضى ذلك عدم دخولهنّ في الإطلاق. نعم لو قصدهنّ دخلن تبعا.

و منها: ما لو كان له رقيق كفار، فقال: للّه عليّ أن أعتق كل من آمن منكم، فلا تدخل الإناث، إلا مع العلم بقصدهنّ، فيدخلن تبعا.

و الظاهر أن الخناثى بحكمهن، للشك في الذكورية الموجب للشك في دخولهنّ في صيغتهم.

و منها: إذا صلّت المرأة و أتت بدعاء الاستفتاح، فهل تقول: و ما أنا من المشركين، و أنا من المسلمين، أو تأتي بجمع المؤنث؟ احتمالان؛ و الوجه جواز كل منهما، إذ لا إشكال في دخولهنّ تبعا مع قصده.

و قد روى الحاكم في المستدرك، عن عمران بن الحصين:

انّ النبي صلى الله عليه و آله لقّن فاطمة هذا الذّكر في ذبح الأضحيّة، فقال لها: «قومي، فاشهدي أضحيّتك، و قولي **إِنَّ صَلاٰتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيٰايَ**- إلى قوله- من المسلمين» «٣» «٤».

---

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٢) الإحكام لابن حزم ٣: ٣٣٦، و نقله عن الحاوي للماوردي و البحر للروياني في التمهيد: ٣٥٦، و نقله عن الحنابلة الآمدي في الإحكام ٢: ٢٨٥، و صاحب فواتح الرحموت ١: ٢٧٣.

(٣) الأنعام: ١٦٢.

(٤) مستدرك الحاكم ٤: ٢٢٢.

تمهيد القواعد، ص ١٨٥

و منها: الدعاء في خطبة الجمعة واجب للمؤمنين و المؤمنات. فهل يجوز الاقتصار على المؤمنين مطلقا، بناء

على دخولهن؟ وجهان مرتبان. و يقوى الاجتزاء به مع القصد، كما لا شبهة في عدمه مع التخصيص.

و منها: أن الله تعالى جعل أزواج النبي صلى الله عليه و آله أمهات المؤمنين، فقال تعالى **اَلنَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ أَزْوٰاجُهُ أُمَّهٰاتُهُمْ** «١» و ذلك في تحريم نكاحهن و وجوب احترامهن و طاعتهن، لا في النّظر و الخلوة.

و قيل: يطلق اسم الإخوة على بناتهن، و اسم الخئولة على إخوتهن، لثبوت حرمة الأمومة لهن «٢».

إذا تقرر ذلك، فهل تدخل الإناث فيما ذكرناه؟ فيه خلاف مترتب.

و على القولين لا يجوز أن يقال إنه صلى الله عليه و آله أبو المؤمنين، لقوله تعالى **مٰا كٰانَ مُحَمَّدٌ أَبٰا أَحَدٍ مِنْ رِجٰالِكُمْ** «٣».

و جوّزه بعضهم بمعنى الاحترام، و جعل المنفي أبوّة النسب

«٤».

قاعدة «٦٣» خطاب المشافهة، نحو: يا أيها الناس، ليس خطابا لمن بعدهم، و إنما يثبت الحكم بدليل آخر كالإجماع.

و نقل عن الحنابلة أنه يعمّهم «٥».

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ الآية (النساء: ٢٣).

(٣) الأحزاب: ٤٠.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٤: ٤٠، تفسير أبي السعود ٧: ١٠٦.

(٥) كما في الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢: ٤٨١، و منتهى الوصول: ٨٦.

تمهيد القواعد، ص ١٨٦

و من فروع القاعدة:

ما إذا خاطب عبيده فقال مثلا: يا عبيدي ليحمل كل واحد

منكم حجرا من هذه الأحجار، ثم اشترى عبدا، فهل يدخل في ذلك الأمر أم لا؟ وجهان مبنيان.

و اعلم أنّ استدلال بعضهم يشعر بأن الخلاف في «يا أيها الناس» و نحوه يجري في جميع المكلفين بشريعتنا حيث يصلح له، حتى يدخل الإنس و الجن، و حينئذ فيكون قوله تعالى **وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجٰالِكُمْ** «١» و قوله **ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ** «٢» دليلا على الاكتفاء باثنين من الجن.

و فيه نظر، إذ الظاهر أن الخطاب للأنس خاصة، كما يختص بهم قوله:

«يٰا أَيُّهَا النّٰاسُ»*.

الفصل الثاني في الخصوص

مقدمة: القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمتعدّد «٣» من جهة اللفظ،

كقوله تعالى **فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ** «٤» أو من جهة المعنى، كتخصيص العلة، و مفهوم الموافقة، و مفهوم المخالفة.

فاما تخصيص العلة، فجوّزه بعضهم «٥»، و منعه جمهور المحققين «٦».

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) الطلاق: ٢.

(٣) في «ح»: المتعدد.

(٤) التوبة: ٥.

(٥) فواتح الرحموت ٢: ٢٧٨، و نقله عن أبي زيد و حنفية العراق، و أبي حنيفة و صاحبيه.

(٦) كالرازي في المحصول ٢: ٣٧٣، و السرخسي في أصوله ٢: ٢٠٨.

تمهيد القواعد، ص ١٨٧

و من فروع المسألة:

جواز بيع العرايا، و هو بيع الرطب على رءوس النخل بالتمر على وجه الأرض بشروطه، فإن الشارع نهى عن بيع

الرطب بالتمر، و علله بالنقصان عند الجفاف «١»، و ذلك بعينه موجود في العرايا، مع الاتفاق على جوازه، إلا أنّ ذلك كالمستثنى من القاعدة، فلذلك اتفقوا على جوازها مع بقاء التعليل.

و أما مفهوم الموافقة، كقوله تعالى **فَلاٰ تَقُلْ لَهُمٰا أُفٍّ** «٢» يدل بمنطوقه على تحريم التأفيف، و بمفهومه على تحريم الضرب و سائر أنواع الأذى، فيجوز تخصيصه، لأنه دليل عام.

و من فروعه: جواز حبس الوالد لحق الولد، و في جوازه وجهان، و ظاهر المذهب جوازه.

و أما مفهوم المخالفة، كقوله صلى الله عليه و آله: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» «٣» أي لم يتنجس، أو لم يظهر فيه الخبث، فإنه يدل بمفهومه على أنّ ما دونه ينجس بمجرد ملاقاة النجاسة، فيجوز تخصيصه، لما سبق من كونه دليلا عاما.

و من فروعه: ما لا نفس له سائلة كالذباب، للامر بغمسه «٤» إن قلنا إنه نجس.

---

(١) الكافي ٥: ١٨٩ باب المعاوضة في الطعام حديث ١٢، التهذيب ٧: ٩٠ حديث ٣٨٤، الاستبصار ٣: ٩٣ حديث ٣١٥، الوسائل ١٢: ٤٤٥ أبواب الرّبا باب ١٤، سنن ابن ماجة ٢: ٧٦١ حديث ٢٢٦٤، سنن النسائي ٧: ٢٦٨ باب اشتراء التمر بالرطب، الموطأ ٢: ٦٢٤ كتاب البيوع حديث ٢٢.

(٢) الإسراء: ٢٣.

(٣) السرائر ١: ٦٣، عوالي اللئالي ١: ٧٦ حديث ١٥٦.

(٤) مكارم الأخلاق: ١٥٢، و عنه في البحار ٦٣: ٣٧٦ باب آداب الشرب، صحيح البخاري ٧: ١٨١ كتاب الطب، سنن ابن ماجة ٢: ١١٥٩ كتاب الطب حديث ٣٥٠٤.

تمهيد القواعد، ص ١٨٨

و منها: ما لا يدركه الطرف على ما اختاره الشيخ «١» و جماعة «٢»، استنادا إلى رواية علي بن جعفر، عن أخيه عليه

السلام «٣»، و إن كان في دلالتها على ذلك نظر.

فائدة إطلاق الأصوليين يقتضي أنه لا فرق في جواز تخصيص العام بين أن يكون الحكم مؤكدا «بكل» و نحوها أم لا،

لوجود المقتضي.

و من فروعها: ما إذا قال: أنتنّ طوالق كلكنّ، أو أعتقتكم جميعكم، و نوى إخراج بعضهم، فإنه لا يقع على المخرج طلاق، و لا عتاق، على ما دل عليه الإطلاق.

فائدة: استنباط معنى من النص يزيد على ما دل عليه هو القياس المعروف.

و استنباط معنى يساويه هو العلة القاصرة، و لا يجوز أن يستنبط منه معنى يعلو على أصله بالبطلان.

فمن فروع المسألة الأخيرة: أن قوله صلى الله عليه و آله: «في أربعين شاة شاة» «٤» و نحوه، لا يجوز أن يقال فيه: المعنيّ في إيجاب الشاة إنما هو إغناء الفقير، و إغناؤه بالنقد أتم، و

حينئذ فيجوز إخراج القيمة؛ لأن استنباط ذلك من وجوب الشاة يؤدي إلى عدم وجوبها، لجواز الانتقال إلى القيمة على هذا التقدير كذا قيل «٥».

---

(١) الاستبصار ١: ٣٣، المبسوط ١: ٧.

(٢) غاية المراد: ٦.

(٣) الكافي ٣: ٧٤، باب النوادر حديث ١٦، التهذيب ١: ٤١٢ حديث ١٢٩٩، الاستبصار ١: ٢٣ حديث ٥٧، الوسائل ١: ١١٢ أبواب الماء المطلق ب ٨ ح ١.

(٤) سنن ابن ماجة ١: ٥٧٧ حديث ١٨٠٥، سنن الترمذي ٣: ١٧ حديث ٦٢١.

(٥) التمهيد للأسنوي: ٣٧٤.

تمهيد القواعد، ص ١٨٩

و فيه نظر، لجواز رجوعه إلى الوجوب المخيّر، فلا يلزم ارتفاع الوجوب مطلقا.

و منها: التحريم بالرضاع، استنبطوا منه معنى، و هو وصول

اللبن إلى الجوف، و عدّوه إلى ما لا يصدق عليه اسم الرضاع، كالاستعاط «١» و أكل الجبن المعمول من لبن المرأة.

و هذا عندنا فاسد، و إنما المعتبر صدق اسم الرضاعة، الّذي لا يتحقق إلا بالتقام الرضيع الثدي و شربه منه.

و منها: جواز الحط عن المكاتب بدلا عن الإيتاء المأمور به في قوله تعالى وَ آتُوهُمْ مِنْ مٰالِ اللهِ «٢» قالوا: لأن المعنيّ في الإيتاء هو الرفق، و الرفق في الحطّ أكثر من تكليف إعطائه ثم ردّه عليه.

و هذا عندنا على سبيل الاستحباب إن لم يجب على المولى حق كالزكاة، و إلا وجب مع حاجة المكاتب إليه.

مسألة: اختلفوا في المقدار الّذي يشترط بقاؤه بعد تخصيص العام على أقوال:

أحدها- و إليه ذهب الأكثرون «٣»- أنه لا بد من بقاء جمع كثير، سواء كان العام جمعا كالرجال، أم غير جمع كمن و ما

و اين، إلا ان يستعمل ذلك العام في الواحد تعظيما له، و إعلاما بأنه يجري مجرى الكثير كقوله **فَقَدَرْنٰا فَنِعْمَ الْقٰادِرُونَ** «٤».

---

(١) استعط الدواء: أدخله في أنفه (أقرب الموارد ١: ٥١٧، لسان العرب ٧: ٣١٤).

(٢) النور: ٣٣.

(٣) كالرازي في المحصول ١: ٣٩٩، و أبي الحسين في المعتمد ١: ٢٣٦، و البيضاوي في المنهاج (نهاية السؤل) ٢: ٣٨٥.

(٤) المرسلات: ٢٣.

تمهيد القواعد، ص ١٩٠

و اختلفوا في ذلك الكثير: ففسره ابن الحاجب: بأنه الّذي يقرب من مدلوله قبل التخصيص «١». و مقتضى هذا أن يكون أكثر من النصف.

و فسّره البيضاوي: بأن يكون غير محصور «٢».

و قيل: يجوز التخصيص إلى أن ينتهي إلى أقل المراتب التي يطلق عليها ذلك اللفظ المخصوص، مراعاة لمدلول الصيغة «٣»، فعلى هذا يجوز التخصيص في الجمع- كالرجال و نحوه- إلى ثلاثة، لأنها أقل مراتبه على الصحيح. و في غير الجمع- كمن و ما- إلى الواحد، فيقول: من يكرمني أكرمه، و يريد به شخصا واحدا.

و قيل: يجوز إلى الواحد مطلقا، جمعا كان أم غيره «٤»، لقوله تعالى الَّذِينَ قٰالَ لَهُمُ النّٰاسُ «٥» و المراد به نعيم بن مسعود الأشجعي «٦».

و من فروع المسألة:

ما إذا قال: نسائي طوالق، ثم قال: كنت أخرجت ثلاثا، فعلى الأول لا يقبل، لأن اسم النساء لا يقع على الواحدة، و لو قال: عزلت واحدة بنيتي قبل.

و لو قال: عزلت اثنتين، فوجهان مرتبان.

و منها: ما إذا قال: و الله لا أكلّم أحدا، و نوى زيدا؛ أو لا آكل

طعاما، و نوى معينا. و ظاهر الأصحاب هنا قبوله مطلقا. و تقييد المطلق كتخصيص العام.

---

(١) منتهى الوصول: ٨٧.

(٢) منهاج الأصول (نهاية السؤل) ٢: ٣٨٥، و (الابتهاج): ٨٨.

(٣) نقله عن القفال في المحصول ١: ٣٩٩، و المعتمد ١: ٢٣٦، و اختاره الغزالي في المستصفى ٢: ٩١.

(٤) كما في عدة الأصول: ١٤٩، تهذيب الأصول: ٣٩، فواتح الرحموت ١: ٣٠٦، و الإحكام لابن حزم ٤: ٤٢٩.

(٥) آل عمران: ١٧٣.

(٦) مجمع البيان ١: ٥٤١.

الفصل الثالث في المخصص

اعلم أنّ تخصيص العام و نحوه- كتقييد المطلق- قد يكون

باللفظ، و قد يكون بغيره.

فغير اللفظ ثلاثة أشياء: النية، و العرف الشرعي، و العرف الاستعمالي، و يعبّر عنه بالقرينة.

فالتخصيص بالنية، كقوله: و الله لا أكلّم أحدا، و ينوي زيدا؛ و العرف الشرعي، كقوله لا أصلي، فإنه محمول على الصلاة الشرعية خاصة؛ و العرف الاستعمالي، كقوله: لا آكل الرءوس، فإن العرف يخرج رءوس العصافير و نحوها.

و هل المعتبر نفس البلد الّذي ثبت فيه العرف، أم كون الحالف من أهله؟ وجهان.

و يتفرع على ذلك فروع:

منها: ما لو حلف: لا يسلّم على زيد، فسلّم على قوم هو فيهم، و استثناه بقلبه، فإنه لا يحنث على الصحيح، كما لو استثناه لفظا؛ بخلاف ما لو حلف: لا يدخل عليه، فدخل على قوم هو فيهم و استثناه، فإنه لا يتخصص على الأقوى.

و منها: لو قالت: لا طاقة لي على الجوع معك، فقال: إن

جعت يوما في بيتي فأنت عليّ كظهر أمي، لم يقع الظهار بالجوع في أيام الصوم، للعرف.

و منها: إذا قال له في الصيف: اشتر لي ثلجا، فليس له شراؤه في الشتاء، للعرف أيضا.

و منها: ما لو قال لزوجته: إن علمت من أختي شيئا فلم تقوليه لي فأنت عليّ كظهر أمي، انصرف ذلك إلى ما يوجب ريبة و يوهم فاحشة، دون ما لا

تمهيد القواعد، ص ١٩٢

يقصد العلم به كالأكل و الشرب.

و منها: لو حلف: لا يشرب الماء، حنث بالبحر المالح، لدخوله في عمومه أو إطلاقه؛ و من ثم جازت الطهارة به، نظرا إلى دخوله فيه؛ و هو يشكل على القاعدة من حيث العرف.

و منها: لو حلف: ليخدمنّه بالليل و النهار، لم يدخل في

اليمين ما أخرجه العرف، من زمن الأكل و الشرب و نحوهما، و زمان الاستراحة و النوم المألوف.

و لو حلف: ليضربنّه الليل و النهار خرج ما ذكرناه، و كذلك الزمان الّذي يكون ألم الضرب فيه باقيا، لأنّ العرف يقتضي تخلّل فترات بين الأفعال.

و سيأتي لهذا المقام مزيد بحث «١».

ثم المخصص أقسام:

القسم الأول: الاستثناء

و هو الإخراج بـ «إلاّ» التي ليست للصفة، أو بما كان نحو «إلاّ» في الإخراج. و ضابط ما تكون للصفة: أن تكون تابعة لجمع منكور غير محصور، كقوله تعالى **لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا آلِهَةٌ إِلاَّ اللّٰهُ لَفَسَدَتٰا** «٢» و قال جماعة: لا يشترط فيها ذلك «٣». فعلى هذا إذا قلت: عليّ ألف إلاّ مائة- برفع المائة- كان إقرارا بالألف.

و نبّه بقوله: ما كان نحو «إلاّ» على خلاف ما ذكره بعضهم

في تعريفه، من انه الإخراج بـ «إلاّ» و اخواتها إلى اخره «٤».

---

(١) قاعدة ٧٦.

(٢) الأنبياء: ٢٢.

(٣) نقله عن سيبويه في مغني اللبيب ١: ١٠٠.

(٤) منتهى الوصول: ٨٩.

تمهيد القواعد، ص ١٩٣

و تظهر الفائدة في أمور:

منها: إذا قال: هذه الدار لزيد، و هذا البيت منها لي؛ أو: هذا الخاتم له، و فصّه لي؛ فإنه يقبل، لأنه إخراج بعض ما تناوله اللفظ، لكنه ليس بـ «إلا» و أخواتها.

و منها: إذا قال: عليّ ألف أحط منها مائة، أو أستثنيه، و نحو ذلك، فمقتضى التعريف قبوله أيضا.

قاعدة «٦٤» الاستثناء من العدد جائز، كما جزم به

جماعة من الأصوليين «١»

و لا فرق بين أن يكون من معيّن أم لا.

و من فروع القاعدة:

ما إذا قال مثلا: له عليّ عشرة إلا واحدا، فيلزمه تسعة.

و منها: ما إذا قال لنسوته الأربع: أربعتكنّ طوالق إلا فلانة، فإنه يقع الطلاق عليهنّ دونها.

و ذهب بعض الشافعية إلى عدم صحة هذا الاستثناء، لأن الأربع ليست صيغة عموم، و إنما هي اسم «٢».

و ردّ بأن مقتضى التعليل بطلان الاستثناء من الأعداد في الإقرار، و هو معلوم البطلان «٣».

---

(١) فواتح الرحموت ١: ٣١٧، المعتمد ١: ٢٠٤، المحصول ١: ٣٧٧.

(٢) نقله عن أبي بكر في كتاب الفروع ٥: ٤٠٧، و عن القاضي حسين و المتولي في التمهيد:

٣٨٦.

(٣) نقله عن الرافعي في التمهيد: ٣٨٧.

تمهيد القواعد، ص ١٩٤

و فرّق بعضهم بين ما لو قدّم المستثنى منه فقال: أربعتكنّ إلا فلانة طوالق؛ و بين ما لو أخّره، فصحح المتقدم دون المتأخر «١»، و هو تحكّم.

مسألة: اختلفوا في أنّ الاستثناء، هل هو إخراج قبل الحكم أو بعده؟

فإذا قال مثلا: له عليّ عشرة إلا ثلاثة. فالأكثرون على أنّ المراد بالعشرة سبعة، و «إلا» قرينة مثبتة لذلك كالتخصيص «٢».

و قال القاضي: عشرة إلاّ ثلاثة، بإزاء سبعة، كاسمين مركب و مفرد «٣».

و قيل: المراد بالعشرة مدلولها، ثم أخرجت منها ثلاثة، و أسندنا إليه بعد الإخراج، فلم يسند إلا إلى سبعة «٤».

و قد تبين بما ذكرناه أنّ الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص؛ و على رأي الأكثرين تخصيص، لأن اللفظ قد أطلق لبعضه إرادة و إسنادا؛ و على الأخير محتمل لكونه أريد الكل و أسند إلى البعض.

و من فروع المسألة:

ما ذكره بعضهم: أن الاستثناء من العدد يجوز مع تقديم الاستثناء عن المستثنى منه، و لا يجوز مع تأخيره، كقولنا: له عليّ عشرة إلا درهما. و علّله بأن صيغ الأعداد ليست صيغ عموم، و إنما هي أسماء الأعداد خاصة، فقوله: إلا كذا، رفع للحكم عنه بعد التنصيص عليه «٥».

قيل: و من فوائد الخلاف أيضا التقديم به عند التعارض، فإنا إذا

---

(١) المغني و الشرح الكبير ٨: ٣١١، و نقله عن الترغيب في كتاب الفروع ٥: ٤١٣.

(٢) كما في مسلّم الثبوت (فواتح الرحموت) ١: ٣١٦.

(٣) نقله عنه في فواتح الرحموت ١: ٣٢٠، و منتهى الوصول: ٨٩، و التمهيد: ٣٨٨.

(٤) فواتح الرحموت ١: ٣١٧، منتهى الوصول: ٨٩.

(٥) كتاب الفروع ٥: ٤١٣، التمهيد للأسنوي: ٣٨٨.

تمهيد القواعد، ص ١٩٥

قلنا: إنّ الاستثناء بعد الحكم، فقد صار المستثنى منه يدل على إدخال ذلك الفرد، و لكن الاستثناء عارضة، فإذا عارض الاستثناء دليل آخر يقتضي إدخاله في المستثنى منه، قدمناهما عليه، لأن كثرة الأدلة من جملة المرجحات «١».

قاعدة «٦٥» يشترط اتصال المستثنى منه بالمستثنى الاتصال العادي عند جمهور الأُصوليين و الفقهاء،

بأن لا يفصل بينهما بأجنبي، و لا سكوت طويل «٢» يخرج عن الاتصال عادة.

و من فروعها:

ما لو قال: له عليّ ألف- استغفر الله- إلا مائة، أو عليّ ألف- يا فلان- إلا مائة، فإن الأصح عدم سماع الاستثناء.

و أجازه بعض الشافعية فيهما، محتجا بأنه فصل يسير، فلم يؤثر «٣».

و لو وقع هذا الفصل بين الشرط و المشروط كقوله: أنت عليّ كظهر أمي- استغفر الله- إن دخلت الدار، فالوجهان حكما و تعليلا.

قاعدة «٦٦» لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام،

كقولك: إلا زيدا قام القوم، كحرف العطف، إذ معنى إلا زيدا: لا زيد.

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٣٨٩.

(٢) في «م» زيادة: بل.

(٣) التمهيد: ٣٨٩، نهاية المحتاج ٦: ٤٦٦.

تمهيد القواعد، ص ١٩٦

و لو تقدمه حرف نفي فالمنع بحاله كقولك: ما إلا زيدا في الدار أحد. و أما قول الشاعر:

و بلدة ليس بها طوري

و لا خلا الجن بها الإنسي

[١] فشاذ، بخلاف ما لو كان النافي فعلا، فإنه يجوز، كقولك: ليس إلا زيدا فيها أحد؛ و كذلك لم يكن.

و يجوز توسط المستثنى بين المستثنى منه و المحكوم به و ما في معناه، كقولك: قام إلا زيدا القوم، و القوم إلا زيدا ذاهبون، و في الدار إلا عمرا أصحابك، و أين إلا زيدا قومك؟ و ضربت إلا زيدا القوم.

نعم، إذا تقدم على المستثنى منه و على العامل ففيه مذاهب، ثالثها: إن كان العامل متصرفا كقولك: القوم إلا زيدا جاءوا، جاز؛ أو غير متصرف نحو: الرّجال إلا عمرا في الدار، فلا

يجوز.

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال: له عليّ إلاّ عشرة دنانير مائة دينار. فإن الاستثناء صحيح على الصحيح، و قيل: لا يصح «١». و قس على ذلك ما شئت.

قاعدة «٦٧» الاستثناء المنقطع- و هو الذّي لم يدخل في المستثنى منه- صحيح،

و هل إطلاق الاستثناء عليه إطلاق حقيقي أو مجازي؟ فيه مذهبان، أصحهما الثاني.

---

[١] هذا البيت للعجاج، ذكر ذلك في خزانة الأدب ٣: ٣١١، و حاشية الجرجاني على شرح الكافية: ٢٢٨، و أورده في شرح الكافية و قال: إنه شاذ عند البصريين، و قيل: تقديره ليس بها طوري، و لا بها إنسي، خلا الجن، فأضمر الحكم و المستثنى منه و «بها إنسي» تفسير له (شرح الكافية: ٢٢٨). و معنى البيت: و بلدة ليس فيها أحد خلا الجن.

(١) حكاه الرافعي كما في التمهيد: ٣٩١.

تمهيد القواعد، ص ١٩٧

و على القول بأنه حقيقة فقيل: مشترك «١»، و قيل: متواطئ «٢».

إذا تقرر ذلك: فلو قال المقرّ: عليّ ألف درهم إلا ثوبا، أو عبدا، أو غير ذلك، صحّ، و حمل اللفظ على المجاز. ثم عليه أن يبيّن ثوبا لا تستغرق قيمته الألف، فإن استغرقت ففيه كلام يأتي «٣».

و اعلم أنّ بعضهم فسّر المنقطع بكونه من غير جنس المستثنى «٤»، و هو فاسد كما نبّه عليه ابن مالك «٥» و غيره «٦»، لأن قول القائل: جاء بنوك إلا بني زيد، منقطع، مع أنه من جنس الأول.

قاعدة «٦٨» إذا احتمل الاستثناء أن يكون متصلا، و

أن يكون منقطعا،

فحمله على الاتصال أولى، لأنه حقيقة، و المنقطع مجاز، و اللفظ إنما يحمل على حقيقته مع إمكان حمله عليها.

لكن هذه القاعدة خولفت في باب الإقرار، كما إذا قال: له عليّ ألف إلا ثلاثة دراهم، فإن له تفسير الألف بما أراد بلا خلاف، و لا يكون تفسير المستثنى تفسيرا للمستثنى منه. و سببه «٧» قيام الاحتمال فيما خالف الأصل، إذ الأصل براءة الذّمّة مما زاد على ذلك.

---

(١) الكافية (شرح الكافية): ٢٢٤.

(٢) حكاه في فواتح الرحموت ١: ٣١٦، و منتهى الوصول: ٨٨.

(٣) قاعدة ٧٠.

(٤) كابن حزم في الأحكام ٤: ٤٢٠.

(٥) نقله عنه في التمهيد: ٣٩٢.

(٦) حاشية الصبان ٣: ١٤٢.

(٧) في «د»: و شبهه، و في «م»: و شبيه.

تمهيد القواعد، ص ١٩٨

قاعدة «٦٩» الاستثناء من الإثبات- كقولك: قام القوم إلا زيدا- يكون نفيا للقيام عن زيد بالاتفاق،

كما ادعاه جماعة، و إن اختلفوا في مدركه «١».

و أما الاستثناء من النفي نحو: ما قام أحد إلا زيد، فالأكثر على أنه يكون إثباتا.

و قال أبو حنيفة: لا يكون إثباتا له، بل دليلا على إخراجه عن المحكوم عليهم. و حينئذ فلا يلزم منه الحكم بالقيام في المثال، أما من جهة اللفظ، فلأنه ليس فيه على هذا التقدير ما يدل على إثباته كما قلنا.

و أما من جهة المعنى، فلأن الأصل عدمه، بخلاف الاستثناء من الإثبات، فإنه يكون نفيا، لأنه لما كان مسكوتا عنه، و كان الأصل هو النفي، حكمنا به «٢».

فعلى هذا: لا فرق عنده في دلالة اللفظ بين الاستثناء من النفي، و الاستثناء من الإثبات.

و اختار الرازي في «المعالم» مذهب أبي حنيفة «٣» و في «المحصول» مذهب غيره «٤».

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال: له عليّ عشرة إلا خمسة، أو ماله عليّ شيء إلا خمسة، فإنه

---

(١) تهذيب الوصول: ٤١، حاشية التفتازاني على شرح المختصر ٢: ١٤٣.

(٢) نقله عن أبي حنيفة في المحصول ١: ٤١١، و الإحكام ٢: ٣٣٠.

(٣) نقله عنه في التمهيد: ٣٩٣.

(٤) المحصول ١: ٤١١.

تمهيد القواعد، ص ١٩٩

يلزمه خمسة فيهما على المشهور.

و منها: لو قال: ماله عشرة إلا خمسة، يلزمه ايضا خمسة.

و قيل: لا يلزمه شيء هنا، لأن العشرة إلا خمسة مدلولها خمسة، فكأنه قال: ليس عليّ خمسة «۱».

و سيأتي البحث فيه إن شاء الله مستوفى في التفريع على القواعد العربية «۲».

و منها: إذا قال: و الله لا أعطيتك إلا درهما، أو لا آكل إلا هذا الرغيف، أو لا أطأ في السنة إلا مرة، و نحو ذلك، كقوله: لا أضرب، أو لا أسافر كذلك، فلم يفعل بالكلية، ففي حنثه وجهان، أحدهما: نعم، لاقتضاء اللفظ ذلك، و هو كون الاستثناء من النفي إثباتا، و الثاني: لا، لأن المقصود منع الزيادة، لا إثبات المذكور، فتجعل «إلا» بمعنى «غير» بدلالة العرف.

و منها: لو قال: و الله ما لي إلا مائة درهم، و هو لا يملك إلا خمسين درهما، فإن نوى أنه لا يملك زيادة على مائة، صدق (و إن أطلق) «۳» فالوجهان.

و منها: إذا قلنا: إن التحالف تكفي فيه يمين واحدة تجمع بين النفي و الإثبات، فأتى بهذه الصيغة، فقال: و الله ما بعته إلا بكذا، فهل يكفي ذلك عنهما؟ فيه الوجهان. و مقتضى القاعدة الاكتفاء.

و منها: لو قال: لا لبست ثوبا إلا الكتان، فقعد عاريا، فقيل: لا تلزمه كفارة «٤».

---

(١) نضد القواعد الفقهية: ٣٩٨، التمهيد: ٣٩٣.

(٢) قاعدة ١٧٥.

(٣) في «م»: و إلا.

(٤) الفروق للقرافي ٣: ٩٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٠

و رد بما تقدم «١».

و جوابه: أن «إلا» في الحلف انتقلت عرفا إلى معنى الصفة،

مثل «سوى» و «غير» فكأنه قال: لا لبست ثوبا غير الكتان، فلا يكون الكتان محلوفا عليه، فلا يضر تركه و لا لبسه.

قاعدة «٧٠» الاستثناء المستغرق باطل اتفاقا،

على ما نقله جماعة، منهم الرازي «٢» و الآمدي «٣» و أتباعهما «٤». و لإفضائه إلى اللغو.

و نقل القرافي عن المدخل لابن طلحة أن في صحته قولين «٥».

و نقل أبو حيان عن الفراء. أنه يجوز أن يكون أكثر و مثّل بقوله: عليّ ألف إلا ألفين، قال: إلا أنه يكون منقطعا «٦».

و فروعه كثيرة في باب الإقرار لا تخفى، و منها في غيره إذا قال: كل امرأة لي طالق إلا عمرة، أو إلاّ أنت، و لم يكن له غيرها، فإن الطلاق يقع عليها بمقتضى القاعدة، لبطلان الاستثناء، فيبقى الباقي.

و لو أتى بـ «غير» أو نحوها كـ «سوى» فقال: كل امرأة لي غيرك طالق، أو طالق غيرك، فالمتجه عدم وقوع الطلاق؛ لأن

اصل «غير» الصفة. و يحتمل إلحاق «إلا» بـ «غير» لأنها قد تقع صفة.

---

(١) ص ١٩٩، و أورد هذا الرد في نضد القواعد الفقهية: ٣٩٨.

(٢) المحصول ١: ٤١٠.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٣١٨.

(٤) تهذيب الفروق ١: ١١٨، منتهى الوصول: ٩١، الإبهاج ٢: ٩٠.

(٥) شرح التنقيح: ٢٤٤.

(٦) كما في التمهيد: ٣٩٥.

تمهيد القواعد، ص ٢٠١

و قد اختلفوا فيما لو عطف بعض العدد على بعض، إما في المستثنى أو في المستثنى منه، هل يجمع بينهما «١» حتى يكون كالكلام الواحد، كقوله: له عليّ درهم و درهم إلا درهما؟

و قال ابن حداد من الشافعية: لا يجمع، لأن الجملتين المعطوفتين تفردان بالحكم، و إن لم تكن الواو للترتيب، كما إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق و طالق، لا يقع إلا واحدة، بخلاف ما لو قال: أنت طالق طلقتين اثنتين، فإنهما تقعان عندهم.

و يتفرع على ذلك: له عليّ ثلاثة دراهم إلا درهمين و درهما، و كذا له عليّ درهمان و درهم إلا درهما، و له عليّ ثلاثة إلا درهما و درهما و درهما.

قاعدة «٧١» الاستثناء المجهول باطل، فيبطل في المبيعات و سائر العقود،

كقوله:

بعتك الصبرة إلا جزءا منها. و يجيء في الإيقاعات، كقوله: عبيدي أحرار إلا واحدا، أو له نخلي إلا نخلة.

و لو قال: بعتك الصبرة إلا صاعا منها، و هي متفرقة، و أراد واحدا من المتفرقة، و لم يعينه بطل البيع. و كذا لو قال:

بعتك صاعا من الصبرة متفرقة الأصناف.

و لو كانت مجتمعة و قال: بعتكها إلا صاعا منها، فإن كانت مجهولة الصيعان بطل البيع، لعدم معرفة قدر المبيع. و كذا لو قال: بعتك صاعا منها، إن نزّلناه على الإشاعة، و إلا صحّ إذا علم اشتمالها عليه.

---

(۱) في «م»، «ح»: منها.

تمهيد القواعد، ص ۲۰۲

و لو كانت معلومة، و استثنى منها عددا معينا صحّ قطعا. و اختلف في تنزيله، فقيل: هو بمثابة جزء من الجملة كالربع و العشر. فلو كانت الصبرة أربعة أصواع فالمبيع ربع، و على هذا حتى إذا تلف منها شيء يسقط بالحساب «۱» و قيل: بل المبيع جزء شائع منها مقدّر، فلو لم يبق إلا صاع بقي المبيع فيه، و عليه دلّ خبر بريد بن معاوية عن الصادق

عليه السلام [١].

قاعدة «٧٢» إذا لم يكن الاستثناء مستغرقا، جاز على الصحيح عند الأكثر، مساويا كان المخرج أم أكثر «٢».

و قيل: لا يجوز استثناء الأكثر «٣».

قيل: و لا المساوي أيضا «٤».

---

[١] بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل اشترى من رجل عشرة آلاف طن قصب في أنبار بعضه على بعض من أجمة واحدة و الأنبار فيه ثلاثون ألف طن، فقال البائع: قد بعتك من هذا القصب عشرة آلاف طن، فقال المشتري: قد قبلت و اشتريت و رضيت، و أعطاه من ثمنه ألف درهم، و وكل المشتري من يقبضه؛ فأصبحوا و قد وقع النار في القصب، فاحترق منه عشرون ألف طن، و بقي عشرة آلاف طن، فقال: «العشرة آلاف طن التي بقيت هي للمشتري، و العشرون التي احترقت من مال البائع» التهذيب ٧: ١٢٦ حديث ٥٤٩، الوسائل ١٢: ٢٧٢ أبواب عقد البيع ب ١٩ حديث ١.

(١) المغني لابن قدامة ٤: ٢١٣.

(٢) المبسوط للشيخ الطوسي ٥: ٦٠، معارج الأصول: ٩٥، تهذيب الوصول: ٤٠، منتهى الوصول: ٩١، المحصول ١: ٤١٠، الإحكام للآمدي ٢: ٣١٨.

(٣) نقله عن القاضي في المحصول ١: ٤١٠، و المستصفى ٢: ١٧١، و نقله عن الحنابلة في فواتح الرحموت ١: ٣٢٤، و نقله عن ابن درستويه من أهل العربية في المبسوط ٥: ٦٠.

(٤) نقله عن القاضي في المحصول ١: ٤١٠.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٣

و تفاريع الإقرار عليها واضحة، كما إذا قال: له عليّ عشرة إلا تسعة، و له هذه الدار إلا الثلثين منها.

و لو تعدد الاستثناء، و لم يستغرق التالي لمتلوّه، و لا عطف عليه، رجع كل تال إلى متلوّه.

و عليه و على ما سبق من قاعدة النفي و الإثبات يتفرع: ما لو

قال: له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلى «١» الواحد، فإنه يكون إقرارا بخمسة.

و لو أنه لما وصل إلى الواحد قال إلا اثنين إلا ثلاثة إلى «٢» التسعة، فالإقرار بواحد. و تحريره يظهر من القواعد.

و ضابطه: أنّ تجمع الأعداد المثبتة و هي الأزواج على حدة، و المنفيّة و هي الأفراد على حدة، و تسقطها منها، فالإقرار بالباقي، فهي في الأول ثلاثون و خمسة و عشرون، و في الثاني خمسون و تسعة و أربعون.

و قس عليه ما يرد عليك في هذا الباب، كما لو بدأ بالمنفي، أو لم يصل إلى الواحد. كذا أطلقه جماعة «٣»، و في بعض فروعه بحث.

و منها: ما لو قال المريض: أعطوه ثلث مالي إلا كثيرا منه، جاز إعطاؤه أقل متموّل. و لو قال: إلا شيئا، فكذلك.

قيل: و كذا لو قال: إلا قليلا «٤»، و فيه نظر.

(١) في «م»: إلا.

(٢) في «م»: إلا.

(٣) كما في المحصول ١: ٤١٢، و المبسوط للشيخ ٥: ٦٠.

(٤) التمهيد للأسنوي: ٣٩٧.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٤

قاعدة «٧٣» الاستثناءات المتعددة إذا لم تتعاطف، و كان الثاني مستغرقا لما قبله،

أما بالتساوي كقوله: له عشرة إلا ثلاثة، و كرر اللفظ الأخير، و هو استثناء الثلاثة؛ و إما بالزيادة كقوله: عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فإنها لا تبطل، بل تعود «١» جميعها إلى المستثنى منه، حملا للكلام على الصحة. كذا جزم به في «المحصول» «٢» و تبعه جماعة «٣».

و في المساوي قول آخر: [و هو] أنّ الثاني يكون توكيدا «٤».

و ثالث: و هو أنه يلزمه في المثال عشرة، لأن الاستثناء من النفي إثبات «٥» و هما نادران.

و لو تعاطفت رجعت جميعا إلى المستثنى منه، ما لم تستغرقه، فيبطل ما حصل به الاستغراق خاصة، كما لو قال: له عشرة إلا خمسة و إلا ستة، فيكون إقرارا بخمسة. و كذا لو قال ثانيا: و إلا خمسة. و لو قال: و إلا أربعة، فواحد، و هكذا.

و كذا يبطل ما حصل به الاستغراق لو لم تتعاطف، و لكن كان بعضها مستغرقا لبعض، كقوله: له عشرة إلا خمسة إلا خمسة، فيصح الأول خاصة، و يلزمه خمسة.

---

(١) في «د»، «م»: بل يقع

(٢) المحصول ١: ٤١٢

(٣) تهذيب الوصول: ٤١، جامع المقاصد ١: ٥٥٤، منهاج الأصول (نهاية السؤل) ٢: ٤٢٩.

(٤) حكاه عن الرافعي في التمهيد: ٣٩٧.

(٥) حكاه عن الرافعي في التمهيد: ٣٩٨.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٥

قاعدة «٧٤» الاستثناء عقيب الجمل المعطوف بعضها على بعض يعود إلى الجميع، ما لم تقم قرينة على إخراج البعض.

و قال أبو حنيفة: يعود إلى الأخيرة خاصة «١»، و اختاره الرازي في المعالم «٢». و قال جماعة من المعتزلة منهم القاضي و أبو الحسين: إن تبيّن الإضراب عن الأولى فللأخيرة، و إلا فللجميع «٣». و هو في معنى ما ذكرناه من القرينة.

و قال المرتضى بالاشتراك، لوروده لهما «٤». و توقف الغزالي و جماعة «٥».

و وافق الحنفية على عود الشرط و الاستثناء بالمشيئة «٦»

إلى الجميع، و كذلك الحال و الصفة بمعناه، و التقييد بالغاية كالتقييد بالصفة، صرح به في المحصول «٧». و شرط الجويني في عوده إلى الجميع شرطين، أحدهما: أن يكون العطف بالواو، فلو كان بـ «ثم» اختص بالجملة الأخيرة.

و الثاني: أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل، فإن تخلّل كما لو قال في صيغة الوقف: [وقفت] «٨» على أولادي، على أنّ من مات منهم و أعقب

---

(١) أصول السرخسي ٢: ٤٤، و نقله عنه في المحصول ١: ٤١٣.

(٢) نقله عنه في التمهيد: ٣٩٨.

(٣) نقله عن قاضي القضاة، و اختاره أبو الحسين في المعتمد ١: ٢٤٦.

(٤) الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ٢٤٩.

(٥) المستصفى ٢: ١٧٧.

(٦) المراد بالمشيئة: هي مشيئة الله سبحانه و تعالى، و هي قول: إن شاء الله.

(٧) المحصول ١: ٤٣٠.

(٨) أثبتناه لاستقامة العبارة.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٦

فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، و إن لم يعقب فنصيبه للذين في درجته؛ فإذا انقرضوا فهو مصروف إلى إخوتي، إلا أن يفسق أحدهم. فالاستثناء يختص بإخوته.

و التعبير بـ «الجمل» مبني على الغالب، و إلا فلا فرق بينها و بين المفردات.

إذا تقرر ذلك فلا يخفى ما يتفرع على القاعدة في باب الأقارير، كقوله:

عليّ عشرة و خمسة و ثلاثة إلا درهمين.

و تظهر الفائدة فيما لو استغرق الاستثناء ما قبله دون الجميع.

و منها: ما لو قال: عليّ ألف درهم و مائة دينار إلا خمسين، فإن أراد بالخمسين جنسا غير الدراهم و الدنانير، قبل منه. و

كذا إن اراد عوده إلى الجنسين معا او إلى احدهما. و إن لم يبيّن عاد إليهما معا، أو إلى الأخير على الخلاف.

و على تقدير عوده إليهما، فهل يعود إلى كل منهما جميع الاستثناء، فيسقط خمسون دينارا و خمسون درهما، أو يعود إليهما نصفين، فيسقط خمسة و عشرون من كل جنس؟ وجهان.

القسم الثاني الشرط

إذ قيّد به أحد المتعاطفين، فمقتضى كلام جماعة أنه يعود إليهما اتفاقا «١»، و لكن في المحصول بعد أن قال: «إن الحنفية قد وافقونا على عود الشرط إلى الجميع» نقل في الكلام على التخصيص بالشرط عن بعض الأدباء أنّ الشرط يختص بالجملة التي تليه، فإن تقدم اختص بالأولى، و إن تأخر اختص بالثانية، ثم قال: و المختار الوقف، كما في الاستثناء «٢». و ابن الحاجب

(١) منهاج الوصول (نهاية السؤل) ٣: ٤٣٠.

(٢) المحصول ١: ٤٢٤.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٧

سوّى بينه و بين الاستثناء «١». و التفريع عليه واضح.

القسم الثالث: الصفة

و إذا تعقّبت الجمل عادت إلى الجميع كالشرط.

و من فروع ذلك: ما إذا قال: وقفت على أولادي و أولاد أولادي المحتاجين، فتكون الحاجة شرطا في الجميع.

و كذا لو تقدمت الصفة عليهما كقوله: على المحتاجين من كذا و كذا.

و هذا مقتضى إطلاق الجماعة. و شرط إمام الحرمين فيه الشرطين السابقين في الاستثناء «٢».

القسم الرابع: الغاية

و هي بعد الجمل كالتقييد بالصفة، كقوله: وقفت على

أولادي و أولاد أولادي إلى أن يستغنوا.

القسم الخامس: التقييد بالحال

و هو كذلك أيضا، و سيأتي البحث فيه إن شاء الله مستقصى في القواعد العربية «٣».

و من فروعه: ما إذا نذر أن يحج ماشيا، فيلزمه المشي حالة الدخول في أفعال الحج و التلبّس به إلى أن يكمله، و ذلك من حين الإحرام إلى حين الفراغ منه. هذا هو المفهوم من جعله المشي وصفا للحج. و يحتمل في جانب الأخير

---

(١) منتهى الوصول: ٩٤.

(٢) نقله عنه في التمهيد: ٣٩٨.

(٣) قاعدة: ١٧٩.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٨

انقطاعه بالتحلّل التام، نظرا إلى زوال صورة الحج، كالتحلّل

من الصلاة.

و هذا هو الّذي أطلقه الأصحاب و غيرهم، فيكون آخره طواف النساء.

و أما أوله، فقد ذهب جماعة من الأصحاب إلى وجوب المشي من بلده.

و هو خارج عن حقيقة الوصف المختص بالحج، إلا أن يدل عليه العرف المقدّم على اللغة.

القسم السادس: التمييز

و هو كالصفة أيضا في عوده إلى الجميع.

و من فروعه: إذا قال مثلا: له عليّ خمسة و عشرون درهما، فالجميع دراهم. و كذا لو ضمّ إلى ما ذكر لفظ المائة، فقال: مائة و خمسة و عشرون درهما، أو ضم لفظ الألف إلى ذلك كله. و مثله ألف و ثلاثة أثواب، بخلاف ألف و درهم، و ألف و ثوب.

و يحتمل في الجميع كون الأول باقيا على إبهامه؛ و كذا ما

قبل الأخير؛ خصوصا إذا لم يصلح المميّز للسابق، كمائة و عشرون درهما، فإن مميز المائة مجرور و العشرين منصوب، إلا أن العرف مساعد على انصرافه إلى الجميع في هذه الأمثلة.

القسم السابع و الثامن: ظرف الزمان و المكان

كقوله: أكرم زيدا اليوم، أو في مكان كذا و عمرا «١» فهل يكون القيد راجعا إلى المعطوف أيضا؟ توقّف فيه ابن الحاجب في مختصره «٢».

---

(١) في «م»: أو عمراً.

(٢) منتهى الوصول: ٩٤.

تمهيد القواعد، ص ٢٠٩

و ذكر البيضاوي الاتفاق على عوده إليه «١».

و يمكن الفرق بين أن يتأخر الظرف عن المعطوف عليه،

كما في هذا المثال، و بين أن يتقدم كقولنا: أكرم اليوم زيدا و عمرا، فيعود إليهما هاهنا قطعا.

و لو قلنا بالرجوع إليهما فاختلف المعنى، كقوله: طلّق زوجتي اليوم و أعتق عبدي، أو كان المعنى واحدا، لكن أعيد العامل، نحو: أكرم زيدا اليوم و أكرم عمرا، ففي الرجوع إليهما أيضا نظر.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: طلّق هندا اليوم و زينب، و نحو ذلك من التصرفات بالبيع و الشراء و الوقف و غيرها.

قاعدة «٧۵» الخاصّ إذا عارض العام يؤخذ بالخاص، متقدما كان أم متأخرا؛

لأن إعمال الدليلين و لو من وجه أولى من إلغاء أحدهما.

هذا مختار الأكثر.

و على هذا لا يحتاج إلى البحث عن تاريخ الخبرين.

و قال أبو حنيفة: يكون المتأخر ناسخا للمتقدم «٢».

و يشكل حينئذ مع جهل التاريخ، لتردده بين النسخ و التخصيص. فمن ثم تردد أبو حنيفة هنا «٣».

و من فروعه:

قوله صلى الله عليه و آله: «خلق الله الماء طهورا لا ينجّسه شيء، إلا ما غيّر لونه أو طعمه

---

(١) منهاج الوصول (الابتهاج): ٩٦.

(٢) المستصفى ١: ٣٠٢، المحصول ١: ٤٤٢، أصول السرخسي ١: ١٣٣.

(٣) المحصول ١: ٤٤٤.

تمهيد القواعد، ص ٢١٠

أو ريحه» «١» و قوله صلى الله عليه و آله: «إذا بلغ الماء كرّا أو قلّتين لم ينجّسه شيء» «٢» فإن تاريخهما مجهول، فلا يعلم التخصيص. فمنهم من أعمل العام فلم ينجس القليل بالملاقاة «٣»، و الجمهور على التخصيص و اشتراط عدم

الانفعال ببلوغ الكرية، جمعا بين الدليلين.

و منها: ما إذا قال لوكيله: لا تطلّق زوجتي زينب، ثم قال له بعد ذلك:

طلّق زوجاتي. و مقتضى القاعدة أنه لا يطلّق زينب.

و هكذا في الوصية لو قال: أوصيت بهذه العين لزيد، ثم قال: أوصيت بما في هذا البيت لعمرو، و كانت تلك العين فيه.

فلو عمّم، ثم خصّص بعضهنّ بالإخراج، ثم بعد ذلك عمّم أيضا، ففيه نظر. و المتّجه الدخول، لأنا لو خصصنا العام المتأخر للزم التأكيد، و التأسيس خير منه.

و منها: عدم وجوب قضاء العيدين و أيام التشريق و رمضان، إن قلنا بعدم دخوله في النذر على من نذر صوم سنة معيّنة، لقيام الدليل المقتضي للتخصيص. و الأقوى دخول رمضان في النذر، بناء على جواز نذر الواجب.

و منها: لو لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة قتل أو ظهار

او جماع في رمضان، و نذر صوم الأثانين (دائما) «٤» قدّم صوم الكفارة على الأثانين، لإمكان قضاء الأثانين «٥».

---

(١) السرائر ١: ٦٤، المعتبر ١: ٤٠، الوسائل ١: ١٠١ أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ٨.

(٢) سنن الترمذي ١: ٤٦، سنن النسائي ١: ١٧٥ باب التوقيت في الماء، مختصر سنن أبي داود ١: ٥٦ باب ما ينجس الماء حديث ٥٨.

(٣) نقله عن ابن أبي عقيل في ذكري الشيعة: ٩.

(٤) في «د»، «م»: و إنما.

(٥) الاثنين لا يثنى و لا يجمع، فإن أردت جمعه قدرت أنه مفرد و جمعته على أثانين- المصباح المنير: ٨٦. (ثني)

تمهيد القواعد، ص ٢١١

و لو عكس اتجه تقديم النذر، و عدم انقطاع التتابع به كأيام الحيض، إن لم نجوّز تأخير الكفارة عن زمان النذر، حيث

يكون مقيدا بزمان «١» و إلا ففي جواز تعجيلها نظر، من القدرة على المتابعة بالتأخير؛ و عدم الوثوق بالبقاء، و حصول المشقة بالتأخير كما لا يجب التأخير على الحائض إلى زمان اليأس. و يمكن الفرق بين المدة الطويلة و القصيرة كالسنة و نحوها.

قاعدة «٧٦» تخصيص العموم بالعرف جائز، و كذا بالعادة، و الشرع، و شاهد الحال.

أما الأول

، فله صورتان:

إحداهما: أن يكون قد غلب استعمال الاسم العام في بعض أفراده، حتى صار حقيقة عرفية، فهذا يخصّ به العموم بغير خلاف، كما لو حلف:

لا يأكل شواء، اختصت يمينه باللحم المشوي، دون البيض و غيره مما يشوى.

و كذلك لو حلف، على لفظ الدّابّة و السقف و السراج و

الوتد، لا يتناول إلا ما يسمى في العرف كذلك، دون الآدمي و السماء و الشمس و الجبل، فإن هذه التسمية فيها هجرت حتى صارت مجازا.

الصورة الثانية: أن لا يكون كذلك، و هو نوعان، أحدهما: ما لا يطلق عليه الاسم العام إلا مقيدا به، و لا يفرد بحال، فهذا لا يدخل في العموم بغير إشكال، كخيارشنبر شنبر، و تمر هندي، لا يدخلان في مطلق التمر و الخيار، كما لا يدخل ماء الورد في الماء المطلق.

---

(١) في «د»، «م»: بزمانه. و العبارة لا تخلو من غموض و لعل الصحيح هو: حيث تكون مقيدة بزمانه.

تمهيد القواعد، ص ٢١٢

و الثاني: ما يطلق عليه الاسم العام، لكن الأكثر أن لا يذكر معه إلا بقيد أو قرينة، و لا يكاد يفهم عند الإطلاق دخوله

فيه، و فيه وجهان.

و يتفرع عليهما مسائل:

منها: لو حلف أن لا يأكل الرءوس، فإنه ينصرف إلى الغالب من رءوس النعم؛ و في رءوس الطير و الجراد و السمك وجهان، أجودهما عدم الدخول.

و منها: لو حلف لا يأكل البيض، ففي حنثه ببيض السمك و نحوه الوجهان.

و منها: لو حلف لا يأكل اللحم، ففي الحنث بلحم السمك الوجهان أيضا.

و منها: لو حلف لا يدخل بيتا، فدخل مسجدا أو حمّاما، ففي الحنث الوجهان.

و منها: لو حلف لا يأكل لحم بقر، ففي اختصاصه بالأهلي أو عمومه للوحشي الوجهان.

و منها: لو حلف لا يتكلّم، فقرأ أو سبّح، ففي الحنث وجهان مرتبان، و الأولى العدم.

و اما تخصيصه بالعادة فيتحرّر بمسائل:

منها: لو استأجر أجيرا يعمل له مدة معيّنة، حمل على ما جرت العادة بالعمل فيه من الزمان، دون غيره، بغير خلاف.

و منها: لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة، اختصت يمينه بما يؤكل منها عادة، و هو الثمر، دون ما لا يؤكل عادة، كالورق و الخشب و إن جاز أكله.

و منها: لو وقف على بعض أولاده (و) «۱» سمّاهم، ثم على أولاد

---

(۱) ليس في «د».

تمهيد القواعد، ص ۲۱۳

أولاده، فهل يختصّ البطن الثاني بأولاد المسمين، أم يشمل جميع ولده؟ ربما دلت العادة على الأول، لأنها عطية واحدة، يظهر منها عادة تخصيص ولد من وقف عليهم؛ و

يمكن رجوع هذه المسألة إلى القاعدة السابقة. و لو حصل الشك في دلالة العادة على ذلك، فلا معارض لعموم اللفظ.

و أما تخصيصه بالشرع فيظهر في مسائل:

منها: إذا نذر صوم الدهر، لم يدخل في ذلك ما يحرم صومه من أيام السنة، كالعيد و أيام التشريق، و لا ما يجب كرمضان على القول بعدم انعقاد نذر الواجب، و الأقوى انعقاده فيدخل.

و تظهر الفائدة في زيادة الباعث على الفعل، و تعدّد الكفّارة بإفساده، من جهة النذر و كونه من شهر رمضان.

و منها: لو حلف لا يأكل لحما، لم يتناول يمينه اللحم المحرم، و يمكن رجوع هذا إلى ما سبق.

و أما تخصيصه بشاهد الحال:

فيظهر فيما لو أذن مالك العقار المغصوب في الصلاة فيه على العموم أو مطلقا، فإن الغاصب لا يدخل، لشهادة الحال بأن المالك إنما يريد الانتقام من الغاصب و المؤاخذة له، لا

الإذن له. و قد نصّ الأصحاب على عدم دخوله في إطلاق الإذن و عمومه.

و منها: ما لو أوصى أو وقف على الفقراء، فإنه ينصرف إلى فقراء ملّة الموصي و الواقف، لا جميع الفقراء، و إن كان جمعا معرفا مفيدا للعموم؛ و المخصّص أيضا شاهد الحال الدال على عدم إرادة فقراء غير ملّته.

تمهيد القواعد، ص ٢١۴

قاعدة «٧٧» النية: تعمم الخاصّ، و تخصّص العامّ، و تقيّد المطلق.

فهنا أقسام:

الأول: تعميم الخاصّ

، و له صور:

منها: لو قال: إن رأيتك تدخلين هذه الدار فأنت عليّ كظهر أمي، فإن أراد أن لا تدخلها بالكلية، فدخلت و لم يرها، وقع

الظهار؛ و إن كان نوى إذا رآها، لم يحنث حتى يراها تدخلها.

و منها: لو حلف لا يدخل هذا البيت، و يريد هجران قوم، فدخل عليهم بيتا آخر، حنث، على ما ذكره بعضهم «١».

و منها: لو حلف لا يشرب له ماء، و نوى الامتناع من جميع ماله حنث بتناول كل ما يملكه. و مثله لو حلف لا يشرب له ماء من عطش.

و منها: لو حلف أن لا يضربه، و نوى أن لا يؤلمه، حنث بكل ما يؤلمه من خنق و عض و غيرهما على مقتضى القاعدة.

و منها: لو حلفت المرأة أن لا تخرج في تهنئة و لا تعزية، و نوت أن لا تخرج أصلا، حنثت بخروجها لغيرهما على الظاهر.

و أما القسم الثاني:

فهو كثير جدا.

فمن مسائله: أن يقول: نسائي طوالق، و يستثني بقلبه واحدة. أو يحلف لا يسلّم على زيد، فسلّم على جماعة هو فيهم و استثناه بقلبه، بخلاف ما لو حلف على الدخول عليه، فدخل على قوم هو فيهم و استثناه.

و الفرق: أن السلام المنسوب إلى الجماعة عامّ، فيدخله التخصيص،

---

(١) المغني لابن قدامة ١١: ٢٨٣.

تمهيد القواعد، ص ٢١٥

و مثله قوله لجماعة: بعتكم، فإنه بمنزلة عقود متعددة. و من ثم جاز للشفيع الأخذ من بعضهم دون بعض، بخلاف الدخول، فإنه فعل واحد في نفسه، فلا يقبل التخصيص.

و بهذا يظهر ضعف قول الشيخ [١] بجواز تخصيصه بالنية كالقول، استنادا إلى أن النية مؤثرة في الأفعال، لاعتبارها في

العبادات، و معظمها افعال، فتكون موثرة هنا، و هذا خلاف المتنازع؛ و لانتظام:

سلّم على العلماء إلا على قوم منهم، دون: دخل عليهم إلا على قوم منهم.

و ما قيل: من أنّ الباعث على الدخول يكون هو المشخّص، قد عرفت فساده، فإن الواحد لا يقبل التخصيص، و إن تخصّص الباعث، و النزاع في الأول، لا في الثاني.

و منها: إن لبست الثوب الفلاني فأنت عليّ كظهر أمي، و نوى به وقتا مخصوصا، فإنه يختص به، و يقبل قوله في نية ذلك، و يدين مع الله بنيته.

و منها: إذا نذر الصدقة بماله و نوى في نفسه قدرا معينا، اختصّ بما نواه و من المطلق ما إذا قال: زوّجتك بنتي، و له بنات، و نوى واحدة معينة مع علم الزوج بالحال و تفويضه التعيين إليه.

[١] المبسوط ٦: ٢٢٦، قال: إذا حلف لا دخل على زيد بيتا، فدخل على عمر بيتا و زيد في ذلك البيت. فإن علمه هناك و استثناه بقلبه، فدخله معتقدا أنه داخل على عمرو دون زيد فهل يحنث أم لا؟ مبنية على أصل، و هو إذا حلف لا كلم زيدا فسلم على قوم فيهم زيد و استثناه بقلبه و اعتقد أن السلام عليهم دونه فهل يصح هذا الاستثناء فلا يحنث قال قوم: يصح، و هو الأقوى عندي.

تمهيد القواعد، ص ٢١٦

قاعدة «٧٨» إذا ورد دليل بلفظ عام مستقل بنفسه [١] و لكن على سبب خاص،

كقوله صلى الله عليه و آله: «الخراج بالضمان» حين سئل عمن اشترى عبدا فاستعمله، ثم وجد به عيبا فرده، هل يغرم أجرته «١»؟

و كقوله صلى الله عليه و آله و قد سئل عن بئر بضاعة: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء» «٢» إلى آخره.

فالعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، عند أكثر

المحققين «٣»، لأنه لا منافاة بين ذكر السبب و العموم.

و ذهب بعضهم إلى أنّ العبرة بخصوص السبب «٤»، لأنه لو لم يكن

---

[١] الخطاب الّذي يرد جوابا على سؤال سائل إما أن لا يكون مستقلا بنفسه أو يكون و الأول على قسمين، لأن عدم استقلاله إما أن يكون لأمر يرجع إليه كقوله صلى الله عليه و آله و قد سئل عن بيع الرطب بالتمر: أ ينقص إذا جف؟ قالوا نعم، قال: فلا إذن. و إما أن يكون لأمر يرجع إلى العادة كقوله: و الله لا آكل، في جواب من يقول: كل عندي، لأن هذا الجواب مستقل بنفسه، غير أن العرف اقتضى عدم استقلاله حتى صار مفتقرا إلى السبب الّذي خرج عليه، و القسم الثاني على ثلاثة أنواع، لأن الجواب إما أن يكون أخص أو مساويا أو أعم، و الأعم إما أن يكون مما سئل عنه كقوله صلى الله عليه و آله لما سئل عن بئر بضاعة. المحصول ١: ٤٤٧.

---

(١) سنن ابن ماجة ٢: ٧٥٤ باب الخراج بالضمان حديث ٢٢٤٣، مختصر سنن أبي داود ٥: ١٥٨ حديث ٣٣٦٥.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ١٧٤ باب بئر بضاعة، سنن النسائي ١: ١٧٤ باب ذكر بئر بضاعة، مختصر سنن أبي داود ١: ٧٣ حديث ٦١.

(٣) التلويح في كشف حقائق التنقيح: ١٢١، الذريعة ١: ٣٠٨، المحصول ١: ٤٤٨.

(٤) الرسالة للشافعي: ٥٥٦، و نقله عنه في منتهى الوصول: ٧٩، و نقله عن مالك و أبو ثور و المزني في نهاية السؤل ٣: ٤٧٧.

تمهيد القواعد، ص ٢١٧

مخصّصا لم يكن لذكره فائدة.

و أجيب: بأن معرفة السبب من الفوائد «١».

إذا تقرر ذلك، فمن فروعها:

أنّ العرايا «٢» هل تختصّ بالفقراء أم لا؟ فإن اللفظ الوارد في جوازه عام «٣» و قد قالوا: إنه ورد على سبب، و هو الحاجة إلى شرائه، و ليس عندهم ما يشترون به إلا التمر «٤»، فذهب بعض العامة إلى اختصاصه بالفقراء لذلك «٥».

و هو ضعيف، و السبب مشكوك فيه.

و منها: إذا دعي إلى موضع فيه منكر، فحلف أن لا يحضر في ذلك الموضع؛ فإن اليمين يستمر و إن رفع المنكر، بناء على القاعدة.

و منها: إذا سلّم على جماعة و فيهم رئيس هو المقصود بالسلام، فهل يكفي رد غيره؟ وجهان. و يمكن إخراج هذا الفرد من القاعدة، نظرا إلى دلالة القرينة على تخصيص هذا العام بالنية، و السلام يقبل التخصيص.

قاعدة «٧٩» إذا كان السبب عاما، و اللفظ خاصا، فالعبرة أيضا باللفظ، كما تقرر.

---

(١) التلويح في كشف حقائق التنقيح: ١٢١، منتهى الوصول: ٧٩، التمهيد للأسنوي: ٤١١.

(٢) العرايا و هي أن تخرص نخلات بأن رطبها إذا جفّ يكون ثلاثة أوسق مثلا فيبيعه بثلاثة أوسق من التمر.

(٣) أخرج في صحيح البخاري ج ٣ ص ٩٦- ٩٨ عن زيد بن ثابت: أن النبي صلى

الله عليه و آله رخص في بيع العرايا بخرصها.

(٤) المغني و الشرح الكبير ٤: ١٥٣، ١٨٦، و نقله عن الخطابي في شرح الكرماني ٩: ٤٨.

(٥) حكاه عن الشافعي في أحد قوليه في المغني ٤: ١٥٣.

تمهيد القواعد، ص ٢١٨

و من فروعها:

ما إذا حلف لا يشرب له ماء من عطش، فإنه لا يحنث بالأكل و الشرب من غير عطش. و إن كانت المنازعة بينهما و المنافرة تقتضي العموم، لأن اللفظ لا يحتمله.

قيل: و كذا إن نوى العموم، لعدم صلاحية اللفظ له «١». و فيه نظر، فإن ذلك من المجازات المشتهرة، بأن يطلق البعض و يريد الكل، أو يطلق الخاصّ و يريد العام. فالمتجه الحمل على ما نواه، و قد تقدم في بابه «٢».

مسألة: الراوي لحديث عام إذا فعل فعلا يقتضي

تخصيص العموم الذي رواه،

أو أفتى بما يقتضي ذلك، فهل يؤخذ به، لكونه قد اطّلع على الحديث فلو لم يخالفه لدليل و إلا كان قدحا فيه؛ أو لا يؤخذ بذلك، لأنه ربما خالف لما ظنه دليلا و ليس بدليل؟ فيه مذهبان. و صحّح أكثر المحققين الثاني.

و فرّع عليه العامة: قتل المرأة إذا ارتدت، فإن قوله صلى الله عليه و آله: «من بدّل دينه فاقتلوه» «٣» يقتضي بعمومه قتلها، لكن راويه هو ابن عباس، و مذهبه أنّ المرتدة لا تقتل، بل تحبس «٤»، و هو قول أصحابنا و أبي حنيفة «٥». و ذهب الشافعي إلى وجوب قتلها لما تقدم «٦». و هذا البحث عندنا ساقط، لأن المخصّص

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٤١٢.

(٢) قاعدة ٢٢.

(٣) صحيح البخاري ٩: ١٩ كتاب الاستتابة، سنن ابن ماجة ٢: ٨٤٨. باب المرتد عن

دينه حديث ٢٥٣٥، سنن النسائي ٧: ١٠٤ باب الحكم في المرتد.

(٤) الأم ٥: ١٦٧.

(٥) المبسوط ٨: ٢٨٢، السرائر ٣: ٧٠٧، قواعد الأحكام: ٢٧٥.

(٦) الأم: ٦: ١٥٩.

تمهيد القواعد، ص ٢١٩

عندنا من الأخبار موجود «١».

قاعدة «٨٠» المخصّص بشيء معيّن حجة في الباقي عند المحققين، لأن كونه حجة في بعض موارده لا يتوقف على كونه حجة في البعض الآخر،

و إلا دار أو ترجح بغير مرجح، و لأن أكثر العمومات أو جميعها كذلك.

و أما إذا خرج عنه فرد غير معيّن، فلا يجوز العمل بذلك العام في شيء من الأفراد، و لا الاستدلال به عليه بلا خلاف، كما نقله جماعة، منهم الآمدي «٢»، لأنه ما من فرد

إلا و يجوز أن يكون هو المخرج.

مثاله: قوله تعالى أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ «٣» و ربما نقل بعضهم القول بأنه يعمل به إلى أن يبقى واحد «٤».

إذا علمت ذلك: فمن فروع القاعدة:

الاستثناء، فإنه من جملة المخصصات، و مع ذلك لو قال: أعتق هؤلاء إلا واحدا، صحّ، بل لو قال: له عليّ درهم إلاّ شيئا، فإنه يصحّ، مع أنه مبهم من كل وجه، ثم يفسّر الشيء بما أراده.

و منها: ما إذا وكّل شخصا في إعتاق عبيده مثلا، ثم قال: منعتك من

---

(١) التهذيب ١٠: ١٤٣ حديث ٥٥٦، الفقيه ٣: ١٥٠ حديث ٣٥٤٨، الوسائل ١٨: ٥٤٩ أبواب حد المرتد باب ٤ حديث ١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٢٥٣.

(٣) الحج: ٣٠.

(٤) الإبهاج في شرح المنهاج: ١٣٨، حكاه ابن برهان كما في التمهيد: ٤١٤، و اختاره في أصول السرخسي ١: ١٤٤.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٠

إعتاق واحد منهم، فمقتضى القاعدة امتناع عتق الجميع، إلا أن يقوم دليل على إرادة المنع من التعميم، فلا كلام فيه.

و منها: ما إذا قال: عليّ عشرة إلا خمسة أو ستة بلفظ «أو» فقد قال بعضهم: يلزمه أربعة، لأن الدرهم الزائد مشكوك فيه، فصار كقوله: عليّ أربعة أو خمسة «١».

و يمكن أن يقال: يلزمه خمسة، لأنه أثبت عشرة و استثنى خمسة، و شككنا في استثناء الدرهم السادس.

و يقرب من هذا الباب: ما إذا اشتبهت محرمة بأجنبيات، أو إناء نجس بأواني طاهرة، أو ميتة بمذكّاة، فإن كان العدد محصورا، لم يجز أن يهجم و يأخذ ما شاء، و إن كان غير

محصور، فله ان ياخذ بعضها بغير اجتهاد.

و إلى أي حد ينتهي الأخذ؟ فيه وجهان، أظهرهما: إلى أن يبقى واحد، و الثاني: إلى أن ينتهي إلى عدد لو كان عليه ابتداء- و هو العدد المحصور- لم يجز أن يأخذ شيئا.

قاعدة «٨١» إذا حكم على العام بحكم، ثم أفرد منه فرد و حكم عليه بذلك الحكم بعينه في كلام آخر منفصل عن الأول،

لم يكن إفراده بذلك تخصيصا للعام، أي حكما على باقي أفراده بنقيض ذلك، و قيل: يكون تخصيصا «٢».

---

(١) المغني لابن قدامة ٥: ٣٠٢.

(٢) نقله عن أبي ثور في منتهى الوصول: ٩٨، و التمهيد: ٤١٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٢١

و من فروعها:

ما إذا اذنت المراة لجماعة في التزويج، ثم اذنت فيه لواحد معين، فهل يكون منعا لغيره؟ يبنى على القولين، و أصحهما العدم.

و كذا نحوه من التوكيل في البيع و غيره.

و قد مثّله العامة بقوله صلى الله عليه و آله: «أيّما إهاب دبغ فقد طهر» «١» مع قوله صلى الله عليه و آله في شاة ميمونة: «هلاّ أخذتم إهابها فدبغتموه؟» «٢» فقال أبو ثور: التعبير بذلك الفرد يدل بمفهومه على التخصيص، فحكم باختصاص الطهارة بالدبغ بشاة ميمونة «٣» و خالفه الباقون، و هذان عندنا مردودان.

قاعدة «٨٢» إذا ذكر العام، و ذكر قبله أو بعده اسم لو لم يصرّح به لدخل في العامّ،

إلا أنه حكم عليه بحكم أخص مما حكم به على بقية الأفراد الداخلة فيه، لم يدلّ ذلك على عدم دخول ذلك الفرد في العام، لعدم التنافي. و قيل: بل يقتضي عدمه «٤».

و من فروعها: ما إذا أوصى لزيد بعشرة دنانير و بثلثه للفقراء، و زيد فقير، فهل يجوز أن يعطى مع الدنانير شيء من الثلث باجتهاد الوصي لكونه فقيرا؟

فيه وجهان، مدركهما ما ذكرناه.

---

(١) سنن النسائي ٧: ١٧٣ جلود الميتة، و في صحيح مسلم ١: ٣٥٢ كتاب الحيض حديث ١٠٥، و الموطأ ٢: ٤٩٨ كتاب الصيد حديث ١٧، إذا دبغ الإهاب.

(٢) صحيح مسلم ١: ٣٥٠ حديث ١٠٠، سنن النسائي ٧: ١٧٣ جلود الميتة.

(٣) نقله عنه في الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٣٥٩، و المحصول ١: ٤٥١.

(٤) حكاه الروياني كما في التمهيد: ٤١٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٢

الباب الخامس في الإطلاق و التقييد

مقدمة: المطلق كالعام في وجوب حمله على إطلاقه في كل فرد يصح إطلاقه عليه،

إلى ان يوجد المقيد لبعضها، فإذا وجد وجب الجمع بينهما بتقييد المطلق، إعمالا للدليلين.

و الفرق بينهما مع اشتراكهما في الحكم: أنّ العام هو الدال على الماهية باعتبار تعدّدها، و المطلق هو الدال عليها من حيث هي، لا بقيد وحدة و لا تعدد. و مرجعه إلى أن العام هو الماهية بشرط شيء، و المطلق الماهية لا بشرط شيء.

قاعدة «٨٣» إذا ورد لفظ مطلق و لفظ مقيّد، فقد يختلف حكمهما، و قد يتحد.

فإن اختلف، مثل اكس ثوبا هرويّا، و أطعم طعاما، لم يحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق، بمعنى أنّ الطعام لا يتقيد بالهروي، لعدم المنافاة.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٣

و استثنى الآمدي و ابن الحاجب صورة واحدة، و هي ما إذا قال: أعتق رقبة، ثم قال: لا تملك كافرة أو لا تعتقها «١»، و

هو واضح.

و لا فرق في هذا القسم- و هو حالة الاختلاف- بين أن يتحد سببهما و يختلف، و قيل: يجمع بينهما مع اتحاد السبب «٢» كالوضوء و التيمم، فإن سببهما واحد و هو الحدث، و قد وردت اليد في التيمم مطلقة، و في الوضوء مقيدة بالمرافق، فحمله عليه بعضهم لاتحاد السبب «٣».

و إن اتحد حكمهما، نظر إن اتحد سببهما، كما لو قيل في الظهار: أعتق رقبة، و قيل فيه أيضا: أعتق رقبة مؤمنة، فلا خلاف في حمل المطلق على المقيد، حتى يتعين إعتاق المؤمنة، لأن فيه إعمالا للدليلين، لا المقيد على المطلق حتى يجزي إعتاق الكافرة، لأنه يؤدي إلى إلغاء أحدهما.

ثم اختلفوا، فصحّح جماعة أنّ هذا الحمل بيان للمطلوب، أي دالّ على أنه كان المراد من المطلق هو المقيد «٤». و قيل: يكون نسخا، أي دالاّ على نسخ حكم المطلق السابق بحكم المقيد الطارئ «٥».

و إن لم يتحد سببهما، كإطلاق الرقبة في آية الظهار «٦»، و تقييدها بالأيمان في آية القتل «٧» ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن تقييد أحدهما يدل بلفظه على تقييد الآخر، لأن القرآن

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٣: ٦، منتهى الوصول: ٩٩.

(٢) نقله عن أصحابه الشافعية في التمهيد: ٤١٩، و نقله الغزالي عن أكثر الشافعية كما في مسلم الثبوت ١: ٣٦١.

(٣) الأم ١: ٤٩.

(٤) المعتمد ١: ٢٨٩، الإحكام للآمدي ٣: ٧، منتهى الوصول: ٩٩.

(٥) فواتح الرحموت ١: ٣٦٢، أصول السرخسي ١: ١٥٩.

(٦) و الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا. (المجادلة: ٣).

(٧) و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية مسلّمة إلى أهله (النساء: ٩٢).

تمهيد القواعد، ص ٢٢٤

كالكلمة الواحدة. و لهذا لما قيّدت الشهادة بالعدالة مرة واحدة، و أطلقت في سائر الصور، حملنا المطلق على المقيد.

و الثاني: أنه لا يجوز تقيده مطلقا، لا باللفظ و لا بالقياس، و هو الحق.

و الثالث: أنه إن حصل قياس صحيح يقتضي تقييده قيّد، كالرقبة في آية الظهار و القتل. و إن لم يحصل ذلك فلا.

و اعلم أنّ مقتضى كلام الرازي في المحصول «١» و صرّح به في المنتخب «٢» أنه لا فرق في حمل المطلق على المقيد حيث يحمل عليه بين الأمر و النهي، فإذا قال: لا تعتق مكاتبا، و قال أيضا: لا تعتق مكاتبا كافرا، فإنا نحمل الأول على الثاني، و يكون المنهيّ عنه هو إعتاق المكاتب الكافر.

لكن ذكر جماعة من المحققين منهم الآمدي في «الإحكام»

و ابن الحاجب: انه لا خلاف في العمل بمدلولهما، و الجمع بينهما في النفي، إذ لا تعذر فيه، لإمكان العمل بهما «٣»، و هذا هو الحق.

و على هذه القاعدة يتخرج كثير من المسائل الخلافية، و يظهر بها ضعف قول كثير من الأكابر غفلوا عن تحقيق الحال في الاستدلال، إذ لم يفرّقوا بين النفي و الإثبات في مدرك الحكم.

منها: ما اختلفوا فيه من اعتبار المساحات الثلاث بثلاثة مواسح، أو الاكتفاء بها بأي آلة اتفقت، و لو بواحدة تشتمل على ثلاث جهات.

فذهب الأكثر إلى الثاني، و استدلوا عليه بورود ثلاث مسحات مطلقة في أخبار، و ورود ثلاثة أحجار و شبهها في أخبار، فحملوا الأحجار المتعددة على

---

(١) المحصول ١: ٤٥٧.

(٢) نقله عنه في التمهيد: ٤١٩.

(٣) الإحكام ٣: ٧، منتهى الوصول: ٩٩.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٥

إرادة المسحات «١».

و هذا كما ترى واه جدا، فإن الواجب على مقتضى القاعدة حمل المسحات المطلقة على المقيدة في الأحجار و شبهها، المقتضي لتعدد الآلة، دون العكس، كما لا يخفى.

و منها: اختلافهم في التيمم، هل يكفي مجرّد وضع اليد على الأرض، أم لا بد معه من اعتماد ما يتحقق معه اسم الضرب؟ بسبب اختلاف الأخبار في إطلاق اسم الضرب، المقتضي للاعتماد، و إطلاق الوضع، و هو لا يقتضيه، فحملوا الضرب على الوضع «٢».

و هو كالسابق، فإن الوضع مطلق، و الضرب مقيد؛ و الواجب حمل المطلق على المقيد، دون العكس.

و منها: ما اختلفوا فيه من أن مورد النهي عن بيعه قبل قبضه هو ما يكال أو يوزن، أو الطعام؛ فخصّه الأكثر بالطعام، حملا لما يكال أو يوزن عليه.

و الحق أنه لا منافاة و لا تقييد هنا، لأن الحكمين منفيان، فنعمل بهما معا كما حقق في القاعدة؛ مع أن الطعام ربما كان أعم من وجه من المكيل و الموزون إن لم نخصه بالحنطة و الشعير كما هو بعض معانيه في بعض الموارد الشرعية.

و منها: ما اختلفوا فيه من أنّ النهي عن إجارة الأرض للزراعة بالحنطة و الشعير، هل يختص بما يخرج منهما منها، أم يعمّ جنس ما يزرع فيها، سواء خرج منها أم لا؛ بسبب اختلاف الأخبار المشتمل بعضها على تقييد النهي بما يخرج منها، و بعضها على إطلاقه، فحمل الأكثر المطلق منها على المقيد.

و هو غير جيد، لما عرفت من أنهما نافيان، فلا يفتقر إلى الجمع بينهما،

(١) المغني و الشرح الكبير ١: ١٤٩، ٩٦، الأم ١: ٢٢.

(٢) المبسوط ١: ٣٢، شرائع الإسلام ١: ٣٩، قواعد الأحكام ١: ٢٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٦

لعدم المنافاة. و قس على ما ذكرناه ما يرد عليك في هذا الباب.

هذا ما يتعلق من حيث الاستدلال، و أما ما يتفرع على القاعدة من نفس الأحكام الشرعية فهو أمور:

منها: ما إذا قال: أوصيت لزيد بهذه المائة، ثم قال: أوصيت له بمائة.

أو يعكس، فيوصي أولا بغير المعينة، ثم بالمعينة. فإنا نحمل المطلقة في المثالين على المعينة، حتى يستحق مائة فقط. كما لو أطلقهما معا، فإنه لا يستحق إلا المائة. و لو كانتا معينتين فلا إشكال.

و منها: إذا قال من حجّ: لله عليّ أن أحج، ثم قال، لله عليّ أن أحج في هذا العام، فإنه تكفيه حجة واحدة. و فائدة النذر الثاني تعجيل ما كان له تأخيره. كما لو نذر من لم يحج أن يحج في هذا العام.

و مثله، نذر الصوم و الصدقة و سائر العبادات، كذا قيل «١».

و فيه نظر، لما تقرّر من أنّ فائدة التأسيس أولى من التأكيد عند الإطلاق.

و منها: ما لو قال: لزيد عندي ألف، ثم أحضرها و قال: هذه التي أقررت «٢» بها كانت عندي وديعة. و كذا لو قال: له عليّ ألف، ثم أحضر ألفا و قال: هذه له، و كنت قد تعدّيت فيها فوجب عليّ ضمانها، فإنه يقبل منه على قول.

فرع:

قال بعضهم: المراد بحمل المطلق على المقيد: إنما هو المطلق بالنسبة إلى الصفة، كما في وصف الرقبة بالإيمان، و كوصف اليد في الوضوء بكونها إلى المرفق، مع إطلاقها

في التيمم. فأما المطلق بالنسبة إلى الأصل، أي المحذوف بالكلية، كالرأس و الرجلين، فإنهما مذكوران في الوضوء دون التيمم،

---

(١) التمهيد للأسنوي: ٤٢٢.

(٢) في «د»، «م»: أردت.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٧

و كالإطعام فإنه مذكور في كفارة الظهار دون كفارة القتل، فإنا لا نحمله على المقيد؛ لأن فيه إثبات أصل بغير أصل «١».

و قيل: يحمل المطلق على المقيد في الأصل أيضا، كما حمل عليه في الوصف «٢».

قاعدة «٨٤» إذا كان كل واحد من الدليلين المتعارضين مطلقا من وجه و مقيدا من آخر،

وجب تقييد كل منهما بالآخر، لاستحالة الترجيح من غير مرجح، و إعمالا لدليل وجوب الجمع بين المطلق و المقيد مطلقا.

و من فروع القاعدة:

قوله صلى الله عليه و آله: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» «٣» و قوله صلى الله عليه و آله: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» «٤» و نحوه من عباراته، فإن الأول مطلق من جهة المقدار، و مقيد من جهة الأوصاف، و الثاني بالعكس. فيقيد الأول بما لو كان كرا، و الثاني بما إذا لم يتغير في أحد أوصافه الثلاثة. و لا يخفى ما يترتب عليه من حكم الماء حينئذ، و قوة الأقوال المختلفة فيه و ضعفها.

و قد تقدم الكلام على الخبرين في باب تعارض العام و الخاصّ، و إنما ذكرناهما في البابين للشك في أن دلالة الماء هل هي من

(١) نقله عن كتاب البحر في التمهيد: ٤٢٢.

(٢) تأسيس النّظر: ٦٤، و نقله عن ابن خيران في التمهيد: ٤٣٢.

(٣) السرائر ١: ٦٤، المعتبر ١: ٤٠، الوسائل ١: ١٠١ أبواب الماء المطلق باب ١ حديث ٩

(٤) السرائر ١: ٦٣، مستدرك الوسائل أبواب أحكام المياه ب ٩ حديث ٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٨

باب العموم أو الإطلاق، نظرا إلى أن المفرد المعرّف هل يعم أم لا، فناسب البابين.

قاعدة «٨٥» إذا علّق حكم بفرد غير معيّن من أفراد، و وجدنا دليلين متعارضين كل منهما يقتضي انحصار ذلك الحكم في فرد بخصوصه غير الفرد الّذي دلّ عليه الآخر،

فيتساقطان، و يستوي الفردان مع غيرهما.

و عبّر الأصوليون و منهم الرازي في المحصول «١» عن هذه القاعدة بقولهم:

«إذا ورد تقييد المطلق بقيدين متنافيين، و لم يقم دليل على تعيين أحدهما، فإنهما يتساقطان، و يبقى أصل التخيير بينهما و بين غيرهما مما دل عليه المطلق أولا».

و مثّلوه بقوله صلى الله عليه و آله: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» «٢» فإنه قد ورد في رواية: «إحداهن بالتراب» رواها الدار قطني من رواية علي، و لم يضعفها «٣» و ذكر النوويّ في المسائل المنثورة أنه حديث ثابت «٤»، و بها عمل ابن الجنيد منا «٥».

و في رواية: «أولاهن» رواها مسلم «٦»، و هي الصحيحة عندنا، لكن مع

---

(١) المحصول ١: ٤٦٠.

(٢) صحيح مسلم ١: ٢٩٧ كتاب الطهارة حديث ٩٢، سنن ابن ماجة ١: ١٣٠ حديث

٣٦٣، سنن النسائي ١: ١٧٦ باب سؤر الكلب.

(٣) سنن الدار قطني ١: ٦٥، و فيه: إحداهن بالبطحاء.

(٤) نقله عنه في التمهيد: ٤٢٤.

(٥) نقله عنه الشهيد في القواعد: ٩٦.

(٦) صحيح مسلم ١: ٢٩٦ كتاب الطهارة حديث ٩١.

تمهيد القواعد، ص ٢٢٩

ثلاث خاصة «١».

و في أخرى: «السابعة بالتراب» رواها أبو داود «٢» و هو معنى ما رواه مسلم «و عفّروه الثامنة بالتراب»، «٣» قالوا: و أنما سمّيت ثامنة لأجل استعمال التراب معها «٤». فلما كان القيدان متنافيين تساقطا و رجعنا إلى الإطلاق الوارد في رواية «إحداهنّ».

و جعل بعضهم سقوط التقييد بالنسبة إلى تعيين الأولى و السابعة خاصة، لأنهما لما تعارضا، و لم يكن أحد القيدين

اولى من الآخر، تساقطا، و بقي التخيير فيما حصل فيه التعارض لا في غيره، و حينئذ فلا يجوز التعفير فيما عداهما، لاتفاق القيدين على نفيه «٥».

و يؤيّده: ما رواه الدار قطني بإسناد صحيحه «أولاهنّ أو أخراهنّ» «٦» بصيغة «أو» و بهذا عمل الشافعي فيما نقل عنه «٧»؛ و المشهور بين أصحابه خلافه، و أن التخيير في الجميع، عملا بإطلاق القاعدة «٨».

و من فروع القاعدة الشرعية:

ما لو استأجره رجلان للحج عنهما، فأحرم عنهما معا، فإنه لا ينعقد عن واحد منهما، لأن الجمع بينهما متعذر، فلغا القيدان.

و لا فرق بين كون الإجارة في الذمّة و على العين، لأنه و إن كانت إحدى

---

(١) الخلاف ١: ١٧٦، القواعد و الفوائد: ٩٦.

(٢) سنن أبي داود ١: ١٩.

(٣) صحيح مسلم ١: ٢٩٧ كتاب الطهارة حديث ٩٣.

(٤) التجريد لنفع العبيد ١: ١٠٤، المجموع للنووي ٢: ٥٨٨.

(٥) الأم ١: ٦، التمهيد: ٤٢٤.

(٦) سنن الدارقطني ١: ٦٥.

(٧) الأم ١: ٦، و نقله عن مختصر البويطي في التمهيد: ٤٢٤.

(٨) المجموع ٢: ٥٨٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٠

إجارتي العين فاسدة، إلا أنّ الإحرام عن غيره لا يتوقف على صحة الإجارة.

و منها: ما إذا تعارضت البينتان في مال، فإنهما تتساقطان، سواء كان في أيديهما أم خارجا عنهما إذا كانتا مطلقتين، أو مؤرختين بتأريخ واحد، أو إحداهما مؤرخة و الأخرى مطلقة؛ و لكن يقسّم بينهما إن كان في أيديهما، و هو أمر

آخر؛ كما أنه لو كان في يد أحدهما قدّم على أحد القولين، أو الخارج على الآخر «١».

و منها: إذا تعارض المني و الحيض في الخنثى، بأن حاض بفرج النساء، و أمنى من فرج الرّجال، فلا يحكم بكونه ذكرا و لا أنثى، للتعارض.

و لكن يكون بلوغا على الأقوى، لتحققه على التقديرين. و قيل: لا، للتعارض «٢». و جوابه: أنهما متفقان على البلوغ، و التعارض إنما وقع في الذكورة و الأنوثة.

فائدة: ما ذكر في المسألة السابقة محلّه إذا أطلقت الصورة الواحدة،

ثم قيّدت تلك الصورة بعينها بقيدين متنافيين كما تقدم تمثيله، فأما إذا وقع ذلك في الجنس الواحد، كتقييد صوم الظهار بالتتابع، حيث قال تعالى **فَصِيٰامُ شَهْرَيْنِ مُتَتٰابِعَيْنِ** «٣» و تقييد صوم التمتع بالتفرقة، حيث قال تعالى **فَصِيٰامُ ثَلاٰثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذٰا رَجَعْتُمْ**

«٤» مع إطلاق الصوم في كفارة اليمين، حيث

---

(١) أي: على القول الآخر من القولين.

(٢) حكاه في التمهيد: ٤٢٧.

(٣) النساء: ٩٢.

(٤) البقرة: ١٩٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٣١

قال فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ «١» فيجب بقاء المطلق على إطلاقه من هذه الجهة، لأنه ليس حمله على أحدهما بأولى من حمله على الآخر. و يجب أيضا بقاء كل واحد من المقيدين على تقييده.

---

(١) المائدة: ٨٩.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٢

الباب السادس في المجمل و المبين

مقدمة: المجمل: ماله دلالة غير واضحة، سواء كان لفظا أو فعلا.

و اللفظ يكون مفردا مترددا في معانيه بالأصالة، كـ«القرء» المشترك بين الطهر و الحيض؛ و بالإعلال كـ«المختار» المتردد بين أن يكون صيغة الفاعل أو المفعول؛ و مركبا، نحو **أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ** «١» لتردده بين الزوج و الولي.

و الإجمال إما حال استعماله في موضوعه، كالمشترك المحتمل لمعانيه، و المتواطئ المحتمل لكل فرد من جزئياته أو أجزائه عند الأمر بأحدها، مثل **وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** «٢».

أو حال استعماله في بعض موضوعه، كالعام المخصص بالمجمل، مثل **وَ أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا**

بِأَموالِكم محصِنِينَ «٣» حيث قيّد بالإحصان المجهول.

و قوله تعالى:

---

(١) البقرة: ٢٣٧.

(٢) الأنعام: ١٤١.

(٣) النساء: ٢٤.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٣

أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعٰامِ إِلاَّ مٰا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ «١» و نحو ذلك.

و المبيّن: ما اتضح المراد منه نصا أو ظهورا.

و يتحقق الإجمال في الفعل حيث يتجرّد عن الوجه، كما إذا صلى النبي صلى الله عليه و آله صلاة لا يعلم أنها مندوبة أو واجبة، فهو مجمل، إلا أن يقترن به ما يدل على الوجه.

قاعدة «٨٦» لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

عند كل من منع تكليف ما لا يطاق.

و ذهب أكثر الأصوليين إلى «جواز تأخيره عن وقت الخطاب» «٢».

و قالت المعتزلة: لا يجوز مطلقا «٣».

و قال جماعة: إن كان مشتركا جاز، و إلا فلا، إلا إذا اقترن به بيان إجمالي، كقوله: إن هذا العام مخصوص، و إن المراد باللفظ مجازه لا حقيقته، و بالمطلق أو النكرة فرد معين، و نحو ذلك؛ لأن ترك البيان الإجمالي يوقع في المحذور «٤».

ثم بيان المجمل يقتضي أنّ المراد من ذلك المجمل وقت إطلاقه، هو ما دلّ عليه المبيّن، و إلا لم يكن بيانا له.

إذا تقرر ذلك فللقاعدة فروع شرعية:

منها: ما إذا قال: له عليّ عشرة إلا ثوبا، ثم فسّر الثوب بما لا تستغرق

---

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الذريعة إلى أصول الشريعة ١: ٣٦٣، الإحكام في أصول الأحكام ٣: ٣٦.

(٣) المحصول ١: ٤٧٨.

(٤) المحصول ١: ٤٧٨.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٤

القيمة العشرة، فإنه يقبل، و لو استغرقت لم يقبل الاستثناء.

و قيل: يبطل التفسير خاصة، و يفسّره بغير هذا المقدار مما لا يستغرق «١».

و منها: إذا قال لعبديه: أحدكما حر، و لم ينو معينا، فإنا نأمره بالتعيين، فإذا عيّن كان ابتداء وقوعه عند الإيقاع (على) «٢» الصحيح، لما ذكرناه. و قيل:

عند التعيين «٣».

و مثله إذا قال لزوجتيه: إحداكما طالق، و تبنى عليه العدة.

و فرّع عليه العامة: ما إذا قال لها: أنت طالق ثلاثا إلا طلاقا، أعني باستثناء المصدر، فإنه يصح عندهم، و يؤمر بالتفسير.

فإن فسّره بواحدة أو اثنتين قبل، و إن فسّره بثلاث ففي بطلان الاستثناء أو التفسير خاصة ما سبق في مسألة الثوب.

و مثله ما لو قال: أنت طالق ثلاثا إلا شيئا.

و هذا التفريع عندنا ساقط، لعدم صحة الزيادة على الواحد مطلقا.

مسألة: اختلف الأصوليون في آية السرقة،

و هي قوله تعالى **وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمٰا** «٤» هل هي مجملة أم لا؟ فذهب جماعة إلى أنها مجملة «٥»، لأن اليد تحتمل الكل و البعض، إما إلى المرفق، أو إلى الكوع «٦»، و لكن بيّنتها السنة.

و قال الأكثرون: لا إجمال فيها، بل اليد حقيقة في جميعها، و هي من

---

(١) قواعد الأحكام: ٢٨٤.

(٢) ليس في «د»، «م».

(۳) جعله أحد القولين في الإيضاح ۳: ٤٦٦.

(٤) المائدة: ۳۸.

(٥) كنز العرفان ۲: ۳٤٩.

(٦) الكوع: طرف الزند الّذي يلي الإبهام- المصباح المنير: ٥٤٤. (كوع)

تمهيد القواعد، ص ۲۳٥

رءوس الأصابع إلى المنكب، و لكنها تطلق على البعض مجازا «١». و هو خير من الاشتراك.

إذا تقرّر ذلك فيتفرع على المسألة:

ما إذا قال لزوجته: إن دخلت الدار فيمينك علي كظهر أمي، فقطعت يمينها ثم دخلت الدار، فهل يقع الظهار على القول بصحته لو لم تقطع؟

وجهان مبنيان على أنه على تقدير وقوعه هل هو من باب السراية، أي يقع على الجزء ثم يسري، أو من باب التعبير بالبعض عن الكل؟ المتّجه الثاني.

و عليه فيقع الظهار هنا، لبقاء متعلقة دون الأول، لزوال المتبوع، و امتناع تعلقه بالتابع بدونه.

و لو قطعت يدها من الكوع مثلا، فإن قلنا: إنّ اليد حقيقة في الكل اتّجه وقوعه على التقديرين. و قال بعض العامة: لا يقع هنا «٢» و لو عبّر باليد تعلّق الحكم باليد الباقية.

---

(١) منهم الرازي في المحصول ١: ٤٧١، و البصري في المعتمد ١: ٣١٠.

(٢) التمهيد: ٤٣٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٦

الباب السابع في الأفعال

قاعدة «٨٧» فعل النبي صلى الله عليه و آله حجة، كما أنّ قوله حجة،

إذا لم يكن من الأفعال الطبيعية، كالقيام و القعود و الأكل و النوم و الحركة و السكون؛ و كذا ما ثبت تخصيصه به

صلى الله عليه و آله، كالوصال و الزيادة على الأربع في النكاح الدائم.

و إذا أمكن حمل فعله صلى الله عليه و آله على العبادة أو العادة، ففي حمله على العادة لأصالة عدم التشريع؛ أو العبادة، لأنه صلى الله عليه و آله بعث لبيان الشرعيات، خلاف.

و يتفرع عليه أمور:

منها: جلسة الاستراحة، و هي ثابتة من فعله صلى الله عليه و آله «١». و زعم بعض العامة أنه إنما فعلها بعد أن بدن و حمل اللحم، فجعلها للجبلّة «٢».

و قد ثبت عندنا أنها عبادة.

---

(١) صحيح البخاري ١: ٢٠٩ باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام، صحيح مسلم ١: ٤٤٩ كتاب الصلاة حديث ٢٤٠، سنن النسائي ٢: ٢٣٤ باب الاعتماد على الأرض عند النهوض.

(٢) المغني لابن قدامة ١: ٥٦٧.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٧

و منها: دخوله صلى الله عليه و آله مكة من «ثنية كداء» بفتح أوله مع المد، و هي الثنية العليا بها، مما يلي المقابر و هي «المعلّى»؛ و خروجه من «ثنية كدا» بالضم و القصر، الثنية السفلى مما يلي باب العمرة «١» فهل ذلك لأنه صادف طريقه، أو لأنه سنة؟ و تظهر الفائدة في استحبابه لكل داخل.

و منها: نزوله «بالمحصّب» لما نفر في الأخير «٢»، و تعريسه لما بلغ «ذا الحليفة» «٣» و ذهابه في العيد بطريق و عوده بآخر «٤». و عندنا ذلك كله محمول على الشرعي، لعموم أدلة التأسي.

قاعدة «٨٨» ما كان من الأفعال ممنوعا لو لم يكن واجبا، فإذا فعله الرسول صلى الله عليه و آله فإنا

نستدل بفعله على وجوبه.

و ذلك كالقيام و الركوع الزائدين في الكسوف، فإن الزيادة عمدا في الصلاة مبطلة في غيره، فمشروعية جوازهما دليل على وجوبهما، كذا ذكره في المحصول و من تبعه «٥».

و من فروعها أيضا:

وجوب الختان- لما ذكرناه- في الذّكر دون الأنثى، بل هو فيها سنة، هذا في الواضح. و أما الخنثى المشكل ففي وجوب ختانه توصلا إلى الواجب، أم لا، لأن فيه قطع عضو يمنع قطعه مع عدم ثبوت

---

(١) صحيح البخاري ٢: ١٧٨.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٢٢١، صحيح مسلم ٣: ١٢٤ كتاب الحج حديث ٣٣٧- ٣٤٥.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٧٠، صحيح مسلم ٣: ١٥٤ كتاب الحج حديث ٤٣٠- ٤٣٤.

(٤) صحيح البخاري ٣: ٢٩.

(٥) المحصول ١: ٥١٥.

تمهيد القواعد، ص ٢٣٨

مجوّزة، وجهان.

و منها: سجود السهو في الصلاة لو قلنا به.

قاعدة «٨٩» ما فعله صلى الله عليه و آله يمكن فيه مشاركة الإمام دون غيره،

فالظاهر عندنا أنه على الإمام، كما كان صلى الله عليه و آله يقضي الديون عن الموتى لكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم «١»، و هذا حاصل في الإمام. و المروي عندنا «أن على الإمام أن يقضي عنهم» «٢».

و لما أقرّ النبي صلى الله عليه و آله أهل خيبر على الذّمّة قال: «أقركم ما أقركم الله» «٣» و ذلك جائز أيضا للإمام. و قيل بالمنع، لأن المعنى الّذي فعله صلى الله عليه و آله لأجله هو

انتظار الوحي، و هو لا يمكن في حق الإمام «٤».

مسألة: كل فعل ظهر فيه قصد القربة، و لم يعلم وجوبه،

اختلف فيه- هل هو على الوجوب في حقنا أم الندب- لظاهر الأمر بالتأسي به صلى الله عليه و آله الشامل لذلك، و كذلك الأمر باتّباعه، و الأخذ بما أتى، و الانتهاء عما نهى، و غير ذلك.

---

(١) صحيح مسلم ٣: ٤٢٩ كتاب الفرائض حديث ١٤، سنن ابن ماجة ٢: ٨٠٧ حديث ٢٤١٥، ٢٤١٦.

(٢) الكافي ٥: ٩٤ باب الدين حديث ٧، الوسائل ١٣: ٩٢ أبواب الدين و القرض باب ٩ حديث ٤.

(٣) الموطأ ٢: ٧٠٣ كتاب المساقاة حديث ١، عوالي اللئالي ١: ٤٠١ حديث ٥٧.

(٤) حكاه في القواعد و الفوائد: ٩٦.

تمهيد القواعد، ص ۲۳۹

و يظهر أثر ذلك في مواضع:

منها: الموالاة في الطهارات غير الغسل، و في الطواف، و خطبة الجمعة و العيد، و القيام في الخطبة، و المبيت بمزدلفة. و لكن ذلك صحّ عندنا وجوبه و إن لم تثبت القاعدة.

فائدة: لو تعارض فعله صلى الله عليه و آله و قوله،

كما نقل «أنه صلى الله عليه و آله قام للجنازة و أمر به ثم قعد» «۱» فالثاني ناسخ للأول. و هذا من التفريع على القاعدة، و حيث يستفاد منه حيث تثبت.

مسألة: شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح

- كقوله تعالى **وَ كَتَبْنٰا عَلَيْهِمْ فِيهٰا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ** «۲»، الآية- و لم يرد عليه ناسخ، هل يكون شرعا لنا؟ قولان للأصوليين، جزم بالعدم الآمدي و الرازي و مختصر و كلامه «۳»، و اختار جماعة ثبوته «٤».

و فروعه كثيرة:

منها: ما لو حلف ليضربنّ زيدا مثلا مائة خشبة، فضربه بالعثكال و نحوه، فإنه يبرأ على القول بثبوته، لقوله تعالى لأيوب لما حلف ليضربنّ زوجته ذلك **وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِبْ بِهِ وَ لاٰ تَحْنَثْ** «۵» و الضغث: هو

---

(۱) صحيح البخاري ۲: ۱۰۷ باب من قام لجنازة يهودي، سنن النسائي ٤: ٤٧ باب الرخصة في ترك القيام، سنن ابن ماجة ۱: ٤٩۲ حديث ١٥٤٣.

(۲) المائدة: ٤٥.

(۳) الإحكام ٤: ١٤٧، المحصول ۱: ٥١٨.

(٤) فواتح الرحموت ۲: ١٨٤.

(٥) ص: ٤٤.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۰

الشماريخ القائمة على الساق الواحد، و هو المسمى

بالعثكال «۱».

و هذا الحكم مروي عندنا في اليمين بشروط خاصة «۲». و في الحدود كذلك «۳» لا مطلقا.

و منها: احتجاج بعض الأصحاب على أرجحية العبادة على التزويج حيث لا تتوق النّفس إليه، استنادا إلى مدح الله تعالى يحيى بكونه **سَيِّداً وَ حَصُوراً** «٤».

و منها: الاحتجاج على صحة كون عوض الجعالة مجهولا بقوله تعالى **وَ لِمَنْ جٰاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ** «٥» مع أنّ حمل البعير غير معلوم المقدار، لاختلافه بالزيادة و النقيصة. و يمكن الاحتجاج أيضا على مشروعية أصل الجعالة بالآية المذكورة.

و منها: الاحتجاج على صحة ضمان (مال) «٦» الجعالة قبل العمل، بقوله تعالى **وَ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ** «٧» أي ضامن للحمل، و هو ضمان واقع قبل العمل.

و منها: الحكم باشتراط الإخلاص في العبادة، و بطلان عبادة

الرياء، لقوله تعالى **وَ مٰا أُمِرُوا إِلاّٰ لِيَعْبُدُوا اللّٰهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** «٨» فإنه حكاية عن

---

(١) لاحظ المصباح المنير: ٣٦٢. (ضغث)

(٢) نقله عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى في الوسائل ١٦: ٢٠٦ أبواب الأيمان ب ٣٨ ح ٢.

(٣) التهذيب ١٠: ٣٢ حديث ١٠٧- ١٠٩، الاستبصار ٤: ٢١١ حديث ٧٨٦، ٧٨٧، الوسائل ١٨: ٣٢٠ كتاب الحدود و التعزيرات باب ١٣ حديث ١، ٥، ٧، ٩.

(٤) آل عمران: ٣٩.

(٥) يوسف: ٧٢.

(٦) في «د»: ما في.

(٧) يوسف: ٧٢.

(٨) البينة: ٥.

أهل الكتاب، فيتوقف ثبوته في حقنا على استمرار حكمه. و ربما قيل هنا بثبوت الحكم و إن لم تثبت القاعدة، لتعقبه بقوله وَ ذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ فقد قيل في تفسيره: إن المراد بها الثابتة في جهة الصواب بحيث لم تنسخ.

فائدة تصرّف النبي صلى الله عليه و آله فعلا و قولا: تارة بالتبليغ،

و هو الفتوى؛ و تارة بالإمامة، كالجهاد و التصرّف في بيت المال؛ و تارة بالقضاء، كفصل الخصومة بين المتداعيين بالبينة أو اليمين أو الإقرار. و كل تصرف في العبادة فإنه من باب التبليغ.

و قد ورد التردد في مواضع بين القضاء و التبليغ:

منها: قوله صلى الله عليه و آله: «من أحيا أرضا ميتة فهي له» «۱» فقيل: تبليغ و إفتاء، فيجوز الإحياء لكل أحد، و إن لم يأذن له الإمام «۲».

و قيل: تصرّف بالإمامة، فلا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام، و

هو قول أكثر الأصحاب «۳».

و منها: قوله صلى الله عليه و آله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان حين قالت له: إنّ أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني و ولدي ما يكفيني، فقال لها صلى الله عليه و آله: «خذي لك و لولدك

---

(۱) صحيح البخاري ۳: ۱۳۹ كتاب الحرث، مختصر سنن أبي داود ٤: ۲٦٥ باب في إحياء الموات، الموطأ ۲: ۷٤۳ كتاب الأقضية حديث ۳٦، و في الكافي ٥: ۲۷۹ باب في إحياء أرض الموات حديث ٤، التهذيب ۷: ۱٥۲ حديث ٦۷۳، و الاستبصار ۳: ۱۰۸ حديث ۳۸۲، الوسائل ۱۷: ۳۲۷، كتاب إحياء الموات باب ۱ حديث ٥، مواتا بدل ميتة.

(۲) الشرح الكبير ٦: ۱٥۱، و نقله عن الشافعي و أبي يوسف و محمد، شرح الكرماني ۱۰: ۱٥۹ كتاب الحرث، معالم السنن ٤: ۲٦٥.

(۳) المبسوط ۳: ۲۷۰، ۲۹٥، شرائع الإسلام ۳: ۷۹۱، قواعد الأحكام ۱: ۲۱۹، تحرير الأحكام: ۱۲۹.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۲

ما يكفيك بالمعروف» «۱» فقيل: إفتاء، فتجوز المقاصّة للمسلّط بإذن الحاكم و بغير إذنه «۲». و قيل: تصرف بالقضاء، فلا يجوز الأخذ إلا بقضاء قاض «۳».

و أغلبية تصرّفه بالتبليغ يرجّح الأول، ترجيحا للغالب على النادر. و يشترط «٤» إذنه في الإحياء بدليل خارج على تقدير ترجيح هذا الغالب.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «من قتل قتيلا فله سلبه» «٥» فقيل: فتوى، فيعمّ، و هو قول ابن الجنيد «٦».

و قيل: تصرّف بالإمامة، فيتوقف على إذن الإمام «۷».

و هو أقوى هنا، لأن القصة في بعض الحروب، فهي مختصة بها.

و لأن الأصل في الغنيمة أن تكون للغانم، لقوله تعالى **وَ اعْلَمُوا أَنَّمٰا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ** «۸» الآية، فخروج السلب

منه ينافي ظاهرها.

و لأنه كان يؤدي إلى حرصهم على قتل ذي السلب دون غيره،

---

(١) صحيح مسلم ٣: ٥٤٩ كتاب الأقضية باب ٤ حديث ٧ «بتفاوت يسير»، سنن ابن ماجة ٢: ٧٦٩ حديث ٢٢٩٣، عوالي اللئالي ١: ٤٠٣ حديث ٥٩.

(٢) المغني لابن قدامة ٩: ٢٤٥، شرح مسلم (إرشاد الساري) ٧: ٢٦٣.

(٣) جعله أحد وجهي أصحابه في شرح مسلم (إرشاد الساري) ٧: ٢٦٣.

(٤) في «ح»: و اشتراط.

(٥) صحيح البخاري ٦: ١١٢ باب فرض الخمس، صحيح مسلم ٤: ٣١ كتاب الجهاد و السير حديث ٤١، سنن ابن ماجة ٢: ٩٤٧ حديث ٢٨٣٨، الموطأ ٢: ٤٥٤ كتاب الجهاد حديث ١٨، ١٩.

(٦) نقله عنه في تحرير الأحكام ١: ١٤٤.

(٧) شرائع الإسلام ١: ٢٤٩، الشرح الكبير لابن قدامة ١٠: ٤٥٣.

(۸) الأنفال: ٤١.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۳

فيختل نظام المجاهدة.

و لأنه ربما أفسد الإخلاص المقصود من الجهاد.

و لا يعارض بالاشتراط، لأن ذلك إنما يكون عند مصلحة غالبة على هذه العوارض.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۴

الباب الثامن في الأخبار

مقدمة: المركّب التام- و هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها

- إن احتمل التصديق و التكذيب فهو: الخبر، و القضية، و القول الجازم.

و إن لم يحتملهما، فهو الإنشاء، و هو جنس للأمر، و النهي،

و القسم، و التمنّي، و الترجي، و العرض، و الدعاء، و النداء.

و قد ظهر الفرق بينه و بين الخبر من التقسيم.

و يفرّق بينهما أيضا: بأن الإنشاء يوجد مدلوله في نفس الأمر، و الخبر تقرير لا إيجاد؛ و أنّ الإنشاء سبب لمدلوله، و الخبر ليس كذلك. و يلزمه أن يتبعه مدلوله، بخلاف الخبر، فإنه تابع لمدلوله، بمعنى أنه تابع لتقرره في زمانه، ماضيا كان أم حاضرا أم مستقبلا؛ لا أنه تابع لمخبره في وجوده، و إلا لم يصدق إلا في الماضي، فإن الحاضر مقارن، فهو مساو في الوجود، و المستقبل وجوده بعد الخبر، فكان متبوعا لا تابعا.

ثم الخبر يكفي فيه الوضع الأصلي، و الإنشاء قد يكون منقولا عن وضعه كما في صيغ العقود و الإيقاعات، فإن الصحيح أنها منقولة عن الخبر إلى الإنشاء، لئلا يلزم الكذب، أو توقف كل صيغة على أخرى فيتسلسل.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۵

و قال بعض الأصوليين: هي إخبار عن الوضع اللغوي، و الشرع مقدم مدلولا تها قبل النطق بها بآن، لضرورة صدق المتكلم بها، و الإضمار أولى من النقل. و هو مع ندوره تكلّف.

قاعدة «۹۰» الخبر- كما عرفت- هو الكلام الّذي يحتمل التصديق و التكذيب،

كقولنا: قام زيد، و لم يقم.

و إنما عدلنا عن الصدق و الكذب إلى ما ذكرناه، لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع، و الكذب عدم مطابقته، و نحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب، كخبر الله تعالى و خبر رسوله، و قولنا: محمد رسول الله؛ و ما لا يحتمل الصدق، كقول القائل: مسيلمة رسول الله، مع أن كل ذلك يحتمل التصديق و التكذيب، لأن التصديق هو كونه يصح من جهة اللغة أن يقال لقائله: صدق، و كذلك التكذيب. و قد وقع

ذلك، فالمؤمن صدّق خبر الله و خبر رسوله و كذّب مسيلمة، و الكافر بالعكس؛ مع أن التعبير بالصدق و الكذب يحتمل التأويل أيضا بكونه يحتملهما باعتبار شخص ما، و لو كان سوفسطائيا، أو أنه يحتمله بحسب نوعه، أو باعتبار أنه ثبوت شيء لشيء مع قطع النّظر عن مخبره، و غيره من الأحوال الخارجة عنه، و نحو ذلك.

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا قال لزوجاته: من أخبرتني بقدوم زيد فهي عليّ كظهر أمي، فأخبرته إحداهن بذلك كاذبة، وقع الظهار.

و منها:- و هو مشكل على القاعدة- ما لو قال: من أخبرني بموت زيد أو

تمهيد القواعد، ص ٢٤٦

بقدومه فله علي كذا، على وجه الجعالة أو النذر، فأخبره مخبر بذلك كاذبا، فمقتضى القاعدة اللزوم.

و لكن يشكل بأن ظاهر حاله إرادة الخبر الصادق، ليترتب عليه سروره و حصول غرضه، و هو لا يحصل بالكاذب.

و الأمر في النذر سهل، لأنه يتخصّص بالنية و القصد، أما الجعالة فيتعارض فيها الأصل و الظاهر.

و منها:- ما أطلقوه و هو مشكل على القاعدة أيضا- ما إذا قال: إن لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها فأنت علي كظهر أمي، و لم يقصد معرفة الّذي فيها على التمييز، قالوا: فالخلاص أن تذكر عددا تعلم أن الرمانة لا تنقص عنه، ثم تزيد واحدا فواحدا، حتى تبلغ ما تعلم أنها لا تزيد عليه.

و على القاعدة لا يفتقر إلى ذلك، بل يكفي في تخلّصها إخبارها بأي شيء اتفق، لأن غايته أن يكون كذبا، و الخبر يصدق مع الكذب.

و منها: ما لو قال لثلاث: من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم و الليلة فهي عليّ كظهر أمي، فقالت واحدة:

سبع عشرة، و اخرى: خمس عشرة، و ثالثة: إحدى عشرة، تخلّصن عن تعليقه، لأن الأول المعروف، و الثاني ليوم الجمعة، و الثالث للمسافر، كذا قال جماعة من الفضلاء «١». و فيه ما سبق.

و إنما يتمّان لو أراد الخبر المطابق، لا مطلق الخبر، و لعلّهم أرادوا ذلك، بقرينة ما اعتبروه في الجواب، و إلا لكفى في التخلص إخبارهن بأيّ عدد اتفق.

و قد تقدّم في هذا المثال بحث في باب المفرد المضاف و المحلى فراجعه ثمّ «٢».

---

(١) التمهيد: ٤٤٤.

(٢) قاعدة ٥٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٤٧

قاعدة «٩١» المحققون على أنّ الخبر إما صدق أو

كذب، و الصدق هو المطابق للواقع، و الكذب غير المطابق.

و جعل الجاحظ بينهما واسطة، فقال: الصدق هو المطابق مع اعتقاد كونه مطابقا، و الكذب هو الّذي لا يكون مطابقا مع اعتقاد عدم المطابقة؛ فأما الّذي ليس معه اعتقاد فإنه لا يوصف بصدق و لا كذب، مطابقا كان أم غير مطابق «۱».

فالقسمة عنده ثلاثية.

و استند في ذلك إلى قوله تعالى **أَفْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ** «۲» حيث حصر المشركون دعوى النبي صلى الله عليه و آله للرسالة في الافتراء و الإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، و ليس إخباره حال الجنون كذبا، لجعلهم الافتراء في مقابلته، و لا صدقا، لأنهم لم يعتقدوا صدقه، فيكون قسما ثالثا.

و أجيب: بأن الافتراء هو الكذب عن عمد، فهو نوع من الكذب، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبا أيضا،

لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب، و هو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر الكاذب أو للخبر مطلقا، و المعنى: أفترى أم لم يفتر، و عبّر عن الثاني بقوله **أَمْ بِهِ جِنَّةٌ** لأن المجنون لا افتراء له.

إذا عرفت ذلك، فمن فروع القاعدة:

ما لو قال: إن شهد شاهدان بأن عليّ كذا فهما صادقان، فإنه يلزمه الآن

---

(١) نقله عنه الآمدي في الأحكام ٣: ١٧.

(٢) سبأ: ٨.

تمهيد القواعد، ص ٢٤٨

على القولين معا، لأنا قد قررنا أنّ الصدق هو المطابق للواقع، و إذا كان مطابقا على تقدير الشهادة لزم أن يكون ذلك عليه، لأنه يصدق كلما لم يكن ذلك على تقدير

الشهادة، لم يكونا صادقين، لكنه قد حكم بصدقهما على تقديرها، فيكون ذلك عليه الآن.

و مثله لو قال: إن شهد عليّ شاهد، إلى آخره.

و ليس كذلك لو قال: إن شهد فلان عليّ بكذا فهو صادق. و إن صدق الدليل المذكور، لأن الشخص المعيّن يجري عليه عرفا ما لا يجري على الشاهد مطلقا، لجواز أن يعتقد المقرّ استحالة شهادته بذلك لاعتقاده صدقه، و أنه بريء من المذكور.

و مثل ذلك في المحاورات واقع كثيرا، يقول أحدهم: إن شهد فلان أني لست لأبي فهو صادق، و لا يريد به صدقه في هذا الخبر، بل استحالة نطقه بالخبر، لاعتقاده صدقه.

و هذا لا يجري في مطلق الشاهدين، بل الشاهد الواحد المطلق، لأن الإنسان لا يعتقد في جميع الشهود أنهم لا يشهدون إلا صدقا، و إنما يجري في المعيّن.

قاعدة «۹۲» الخبر المحفوف بالقرائن يفيد العلم، و

إن لم يفده بدونها،

كمن يخبر عن مرضه عند الحكيم، و نبضه و لونه يدلان عليه. و كذا من يخبر عن موت أحد و النياح و الصياح في بيته، و كنّا عالمين بمرضه. و أمثال ذلك كثير.

و هل الإفادة من القرائن، أو منها و من الأخبار؟ وجهان.

و تظهر الفائدة: فيما لو دلّت القرائن على شيء من غير خبر، و لعل الأول أظهر.

تمهيد القواعد، ص ۲۴۹

و من فروع القاعدة:

جواز أكل الضيف بتقديم الطعام من غير إذن، و التصرف في الهدية من غير لفظ، و الشهادة بالإعسار عند صبره على الجوع و العري في الخلوة، و القبول من الصبي المميز في الهدية، و فتح الباب.

و في رجوع بعض هذه إلى القاعدة نظر، لأنها إنما تستفاد

من الظن الغالب لا العلم.

و قد اختلف الأصوليون و المحدّثون في قبول خبر الصبي الّذي لم يجرّب عليه كذب. و الأصح عندهم عدم القبول، إلا أن تحتف به القرائن كما ذكر، أو يكون ذا يد على ما يخبر بطهارته أو تنجيسه، أو يخبر بأن مثل هذا المرض يبيح التيمم أو الفطر، أو مخوّف يقتضي كون التصرفات من الثلث على القول بأنه الضابط، فيقبل من حيث إنّ ضابط ذلك الظن الغالب كيف اتفق، و أن ذا اليد قوله مقبول فيما في يده كذلك.

و من هذا الباب إخبار غير العدل من المكلّفين بما ذكر؟ لأن شرط المخبر العدالة، كما يشترط فيه البلوغ و العقل؛ و لكن هذه الموارد خرجت بدليل آخر.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۱

المقصد الثالث في الإجماع

و هو اتفاق المجتهدين من امة النبي صلى الله عليه و آله على حكم، و هو حجة عند العلماء إلا من شذ.

و اختلفوا في مدرك حجيته، فالجمهور على أنه للآية [۱] و الرواية [۲]، و الخاصة على أنه دخول المعصوم فيهم.

و تظهر الفائدة فيما لو خالف غيره من المجتهدين، فإنه لا يقدح في حجية ما وافق هو عليه عند الخاصة، لأن العبرة بقوله؛ لكن يصدق معه أن الإجماع حجة و إن لم يكن من حيث هو إجماع.

و من هنا نسب بعضهم إلينا القول بأن الإجماع ليس بحجة

(۱)

[۱] و هي قوله تعالى: (وَ مَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدىٰ وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) النساء: ۱۱۵، و قوله تعالى: (وَ كَذٰلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النّاسِ).

البقرة: ۱۴۳.

[۲] الروايات التي تمسكوا بها كثيرة منها «أمتي لا تجتمع على خطأ»، و «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن» و «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، و «يد الله مع الجماعة»، و «سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على الضلالة فأعطيتها»، و غيرها.

---

(۱) منهم الرازي في المحصول ۳: ۸، و صاحبا مسلم الثبوت و شرحه فواتح الرحموت ۲: ۲۱۳، المطبوع مع المستصفى للغزالي.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۲

و ليس بصحيح، و إنما الاختلاف في الحقيقة.

و عند الجمهور تقدح مخالفة غير النادر، و اختلفوا فيه على أقوال محرّرة في الأصول.

و فرّع أصحابنا- على ما وجّهوه من حجية الإجماع- كون إجماعهم خاصة حجة مع عدم تمييز المعصوم فيهم بعينه.

و عليه لو قدّر مخالفة واحد أو ألف معروفي النسب فلا عبرة بهم. و لو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الإجماع. و في

هذا كله عندي نظر قد حققته في محل مفرد.

و لا يخفى ما يتفرع عليه في تضاعيف الفقه من المسائل الخلافية، و هي أكثر من أن تحصى، بل هذا من أهم الأصول التي تبتني عليها الأحكام.

و كلامهم فيه غير منقّح، و مذاهبهم فيه مختلفة جدا لمن استقرأ كلامهم.

قاعدة «٩٣» إذا قال بعض المجتهدين قولا و عرف به الباقون فسكتوا عنه و لم ينكروا عليه،

فالحق عندنا أنه لا يكون حجة و لا إجماعا؛ لأن السكوت أعم من الرضا به، و جاز أن يكون سكوته لتوقفه في المسألة، أو ذهابه إلى تصويب كل مجتهد، أو الخوف، أو غيرها. و من وجيز العبارة قولهم: لا ينسب إلى ساكت قول «١».

و في المسألة للأصوليين مذاهب:

منها: أن يكون حجة و إجماعا مطلقا «٢».

(۱) حكاه عن الشافعي في المستصفى ۱: ۱۹۱، و المحصول ۳: ۷۵.

(۲) نقله عن الجبائي في المحصول ۳: ۷٤.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۳

و منها: أنه حجة لا إجماع، لأن الظاهر الموافقة. اختاره الآمدي و وافقه ابن الحاجب في المختصر الكبير «۱». و أما في المختصر الصغير فإنه جعل اختياره محصورا في أحد مذهبين، و هما القول بكونه إجماعا، و القول بكونه حجة «۲».

و منها: أنه مع انقراض العصر، أي موت الساكتين، يتبين أنه إجماع، لأن استمرارهم على السكوت إلى الموت يضعّف الاحتمال «۳».

و فصّل خامس فقال: إن كان ذلك في غير عصر الصحابة فلا أثر له. و إن كان في عصرهم، فإن كان فيما يفوت

استدراكه، كإراقة الدم و استباحة الفرج، فيكون إجماعا، و إن كان فيما لا يفوت، كأخذ الأعيان، كان حجة «٤».

و في كونه إجماعا حتى يمتنع الاجتهاد وجهان.

إذا تقرر ذلك فللقاعدة فروع:

منها: إذا أتلف شيئا و مالكه ساكت يلزمه الضمان.

و منها: إذا حضر المالك عند الفضولي و سكت، فإنه لا يكون إجازة.

و كذا سكوت البائع على وطء المشتري في مدة خياره.

و منها: إذا قال في ملأ من الناس عن رجل معيّن: هذا عدل، و لم ينكر عليه أحد، لم تثبت عدالته بذلك عندنا، خلافا لأبي حنيفة، سواء كان القائل عدلا أم فاسقا «٥».

و منها: إذا استلحق بالغا بنفسه، بأن قال: هذا ولدي، فسكت، فإنه لا يلحقه، بل لا بد من تصريحه بالتصديق. و قيل: يكفي هنا السكوت، اختاره

(۱) الإحكام في أصول الأحكام ۱: ۳۱۵، منتهى الوصول: ٤٢، و هو المختصر الكبير.

(۲) شرح المختصر لعضد الدين ۱: ۱۳٤.

(۳) نقله عن أبي علي من المعتزلة في المعتمد ۲: ٦٦، و هو منقول عن البدنيجي من الشافعية.

(٤) نقله عن الماوردي و الروياني في التمهيد: ٤٥٣.

(٥) أصول السرخسي ۱: ۳۷۰.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۴

الشيخ رحمه الله «۱».

و منها: إذا استدخلت المرأة المولى منها ذكر الزوج لم تنحلّ يمينه بذلك، و هل تحصل به الفيئة و يرتفع حكم الإيلاء؟ وجهان.

و بقي أمور مخالفة لحكم القاعدة بدليل خارج:

منها: ما إذا «۲» استوءذنت البكر فسكتت، فإنه يكفي على الصحيح، للنص «۳»، بخلاف غيرها. و ينبغي تقييده بعدم

ظهور أمارة الكراهة منها.

و منها: ما إذا أخرج أحد المتبايعين من المجلس مكرها، فإن منع من الفسخ بأن سدّ فمه، لم ينقطع خياره؛ و إن لم يمنع انقطع. و يمكن إخراج هذا من القاعدة، من حيث إنّ المبطل لخياره حينئذ استصحاب حكم العقد، و تحقق المفارقة الموجبة للزوم.

و منها: ما لو حلق المحلّ رأس المحرم مع قدرته على الامتناع، فالسكوت فيه موجب للكفارة؛ و لو كان مكرها أو نائما فلا.

و أمور أخر مشكلة:

منها: إذا فعل مع الصائم ما يقتضي الإفطار، بأن طعن جوفه، و كان قادرا على دفعه، فلم يفعل، ففي فطره وجهان: من قدرته، و عدم فعله.

و مثله ما إذا نزلت النخامة إلى الباطن، و كان قادرا على مجّها، فتركها حتى جرت بنفسها.

و منها: إذا زوّج صغيرة بصغير، ثم دبّت الزوجة فارتضعت من أم

---

(١) فتح العزيز ١١: ١٨٨، النهاية للشيخ الطوسي: ٦٨٤.

(٢) في «د» زيادة: قال.

(٣) الكافي ٥: ٣٩٤ باب استيمار البكر حديث ٨، الوسائل ١٤: ٢٠٦ أبواب عقد النكاح باب ٥ حديث ١- ٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٥٥

الزوج رضاعا محرّما، و كانت الأم مستيقظة ساكتة، فهل يحال الرضاع على الكبيرة لرضاها، أم لا لعدم فعلها كالنائم؟ وجهان. و تظهر الفائدة في لزوم المهر.

و منها: إذا حلف لا يدخل الدار، فحمل بغير أمره، و كان قادرا على الدفع، فهل هو كدخوله مختارا؟ وجهان.

و منها: إذا ادّعى رقّ شخص بالغ في يده و باعه، و لم

يصرّح الشخص له بالملك و لا بعدمه، فهل يكون اعترافا بملكه؟ وجهان.

و على التقديرين يجوز الإقدام على شرائه عملا بالظاهر، من أن الحر لا يسترق. و يحتمل عدم جواز شرائه حتى يصرّح بأنه مملوك.

و منها: إذا نقض بعض المشركين الهدنة، و سكت الباقون، فلم ينكروا على الناقضين بقول و لا فعل، ففي انتقاض عهدهم بذلك وجهان.

و إن أنكروا بالفعل أو القول، بأن بعثوا إلى الإمام بأنا مقيمون على العهد، لم ينتقض عهدهم.

مسألة: إذا اختلف أهل العصر على قولين، جاز بعد ذلك حصول الاتفاق منهم على أحد القولين، و يكون حجة، خلافا للصيرفي «١».

و ادّعى بعضهم أنّ هذا الإجماع أقوى من إجماع لم يتقدمه خلاف، لأنه يدل على ظهور الحق بعد التباسه «٢».

و هذه المسالة لم يذكرها أصحابنا في كتب الأصول كغيرهم، و هي قليلة الجدوى على أصولنا، لأن العبرة إذا كانت بقول المعصوم، فلا أثر لقول من خالفه أولا، و لا لمن وافقه ثانيا. و فرضها في اتفاق جماعة غير منحصرين بعد

---

(١) نقله عنه في المحصول ٢: ٦٦. و منهاج الوصول (الابتهاج): ١٩٩.

(٢) حكاه الماوردي و الروياني كما في التمهيد: ٤٥٨.

تمهيد القواعد، ص ٢٥٦

اختلافهم كذلك بعيد.

و على هذا فلو اختلفوا، ثم ماتت إحدى الطائفتين أو ارتدّت- و العياذ باللّه تعالى- فإنه يصير قول الباقين إجماعا، لكونه قول كل الأمة.

إذا عرفت ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا مات و خلف ولدين، فاقرّ أحدهما بثالث، و انكر الآخر، ثم مات المنكر و لم يخلّف وارثا غير الأخ، فإن المقرّ به يشاركه في النصف، لانحصار الإرث في المقرّ.

قاعدة «٩٤» إذا أجمعوا في شيء على حكم، ثم حدث في ذلك الشيء المجمع عليه صفة، جاز الاجتهاد فيه بعد حدوث الصفة.

و قيل: لا يجوز، بل يستصحب الإجماع قبل الصفة بعدها، و يمتنع الاجتهاد «١».

و من فروعها:

جواز الاجتهاد في بطلان التيمم و عدمه بقدرة المتيمم على استعمال الماء بعد دخوله في الصلاة، مع أنهم أجمعوا على بطلان التيمم برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة.

و الأصح عندنا عدم بطلانها، و هو موافق للقاعدة.

---

(١) أصول السرخسي ٢: ١١٦، و نقله عن داود في التمهيد: ٤٥٩.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۷

المقصد الرابع في القياس

مقدمة: الاستدلال إما من الكلي على الجزئي، و هو القياس عند المنطقيين؛

أو من الجزئي على الجزئي، و هو القياس عند الفقهاء؛ أو من الجزئي على الكلي، و هو الاستقراء.

و حاصل القياس المبحوث عنه هنا: تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلة متحدة فيهما، كما يقال: النبيذ حرام كالخمر، لاشتراكهما في علة الحرمة و هي الإسكار، و كل واحد منهما جزئي للمسكر.

ثم العلة إن كانت منصوصة، فالعمل به جائز على أصح القولين عندنا، و إن كانت مستنبطة لم يجز.

و النص الدال عليها، إما أن يكون قطعيا في دلالته عليها، مثل: لعلة كذا، أو لسبب كذا، و من أجل كذا.

او ظاهرا، مثل: لكذا، او بكذا، او انه كذا. كما في قوله تعالى وَ مٰا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلاّٰ لِيَعْبُدُونِ «۱».

(۱) الذاريات: ۵۶.

تمهيد القواعد، ص ۲۵۸

و قوله تعالى ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللّٰهَ «۱» و قوله صلى الله عليه و آله في الهرّة: «إنها من الطّوافين عليكم» قال ذلك لما امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب، فقيل له: إنك تدخل بيت فلان و عنده هرة، فقال صلى الله عليه و آله «أنها ليست بنجسة» إلى آخره «۲».

أو بالإيماء، كما إذا وقع جوابا عن السوٴال، كما لو قيل له صلى الله عليه و آله: أفطرت في شهر رمضان، فيقول صلى الله عليه و آله: عليك الكفارة، فإنه يفيد ظن وجوب الكفارة للإفطار.

و كتقريره صلى الله عليه و آله على وصف الشيء المسئول عنه، كقوله صلى الله عليه و آله لما سئل عن بيع الرطب بالتمر: «أ ينقص إذا جف؟» قيل: نعم، قال: «فلا إذن» «۳» ففهم منه أنّ النقص بسبب الجفاف علة الحكم، و نحو ذلك.

إذا عرفت ذلك فمما يتفرع عليه:

المنع من بيع العنب بالزبيب، و كل رطب بيابسه، للعلة المومى إليها. و وجوب غسل الجنابة لغيره، لقول الصادق عليه السلام لما سئل عن المرأة الجنب تريد الاغتسال فيأتيها الحيض و هي في المغتسل: «قد جاءها ما يفسد الصلاة، فلا تغتسل» «٤» ففي قوله «قد جاءها ما يفسد الصلاة» إيماء إلى أنّ غسل الجنابة إنما وجب لأجل الصلاة، فإذا لم تجب عليها الصلاة لم يجب عليها الغسل.

---

(۱) الأنفال: ۱۳.

(٢) سنن النسائي ١: ٥٥ باب سؤر الهرّة، سنن ابن ماجة ١: ١٣١ حديث ٣٦٧.

(٣) سنن ابن ماجة ٢: ٧٦١ حديث ٢٢٦٤، سنن النسائي ٧: ٢٦٨ باب اشتراء التمر بالرطب، الموطأ ٢: ٦٢٤ كتاب البيوع حديث ٢٢.

(٤) الكافي ٣: ٨٣ باب المرأة ترى الدم و هي جنب حديث ١، التهذيب ١: ٣٧٠ حديث ١١٢٨، و في ص ٣٩٥ حديث ١٢٢٤، الوسائل ٢: ٥٦٥ أبواب الحيض باب ٢٢ حديث ١.

تمهيد القواعد، ص ٢٥٩

مسألة: اختلف مجوز و القياس مطلقا في جوازه في الحدود و الكفارات و التقديرات و الرخص.

فجوّزه الشافعية فيها «١»، و منعه الحنفية «٢».

فمن فروع الحدود:

إيجاب قطع النبّاش «٣»، قياسا على السارق؛ و الجامع أخذ مال الغير خفية.

و من فروع الكفارات:

إيجابها على قاتل النّفس عمدا، قياسا على المخطئ، لأنه هو المنصوص في الآية [١].

و إيجابها بالإفطار بالأكل قياسا على الوقاع؛ بجامع الإفساد.

و بقتل الصيد خطأً، قياسا عليه عمدا، المقيّد به النص، قال تعالى **وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزٰاءٌ مِثْلُ مٰا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ** «٤».

و من فروع المقدّرات:

إجزاء نزح دلو واحد في الفأرة إذا كان يسع عشرين دلوا.

و ذكروا للرخص فروعا:

منها: جواز التداوي بغير أبوال الإبل من النجاسات ما عدا الخمر الصرف على أصحّ القولين عندهم؛ و أصل الخلاف أنه صلى الله عليه و آله أمر الجماعة الذين قدموا المدينة فمرضوا فيها أن يخرجوا إلى إبل النبي صلى الله عليه و آله في البادية، و يشربوا من

[١] وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلىٰ أَهْلِهِ الآية (النساء: ٩٢).

---

(١) الإحكام للآمدي ٤: ٦٤.

(٢) فواتح الرحموت ٢: ٣١٧، أصول السرخسي ٢: ١٦٣.

(٣) أي: قطع يد النبّاش الّذي ينبش القبور و يسرق الأكفان.

(٤) المائدة: ٩٥.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٠

أبوالها و ألبانها، فشربوا فصحوا «١». فشربهم للأبوال رخصة، جوّز لأجل التداوي عند القائل بالنجاسة.

و منها: إذا صلى صلاة شدة الخوف، فمشى في أثنائها، و استدبر القبلة للحاجة إليه، لم تبطل صلاته، لورود النص بذلك «٢». فلو ضرب ضربات متوالية أو ركب و حصل من ركوبه فعل كثير فقيل: تبطل، لأن النص ورد في هذين، فلا

يقاس عليهما غيرهما، لأن الأصل في الفعل الكثير هو البطلان «۳» و قيل: لا تبطل، قياسا على ما ورد «٤».

و منها: أنه ورد الحديث الصحيح بجواز الصوم عن الميت «٥»، مع أنّ القاعدة امتناع النيابة في الأفعال البدنية، فاختلفوا في تعديته إلى الصلاة و الاعتكاف، فالأكثر على منعه.

و نقل النوويّ في «شرح مسلم عن جماعة من العلماء أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة و الصوم و القراءة و غير ذلك. قال:

و حكى صاحب «الحاوي» عن عطاء بن أبي رباح و إسحاق بن راهويه: أنهما قالا بجواز الصلاة عن الميت، و مال الشيخ أبو سعيد عبد الله بن أبي عصرون من أصحابنا المتأخرين في كتابه «الانتصاف» إلى اختيار هذا، قال: و دليلهم

---

(۱) صحيح البخاري ۷: ۱٦۰ كتاب الطب، صحيح مسلم ۳: ٤۹۹ كتاب القسامة

حديث ١٦٧١، سنن ابن ماجة ٢: ١١٥٨ كتاب الطب حديث ٣٥٠٣.

(٢) الكافي ٣: ٤٥٩ باب صلاة المطاردة حديث ٦، ٧، التهذيب ٣: ١٧٣ حديث ٣٨٣، الوسائل ٥: ٤٨٢ أبواب صلاة الخوف باب ٣ حديث ٢- ٤.

(٣) شرح فتح القدير ٢: ٦٦، المهذب (المجموع) ٤: ٤٣٥، و نقله عن الشافعي.

(٤) التمهيد للأسنوي: ٤٦٤، فتح العزيز ٤: ٦٤٦، المجموع ٤: ٤٢٧، و نقلوه عن ابن سريج و القفال و أبي إسحاق.

(٥) الكافي ٣: ١٩٦ باب الرّجل يموت و عليه من صيام شهر رمضان و غيره، الوسائل ٧: ٣٤٠ أبواب أحكام شهر رمضان باب ٢٣، صحيح البخاري ٣: ٤٥ باب من مات و عليه صوم.

تمهيد القواعد، ص ٢٦١

القياس على الدعاء و الصدقة و الحج، فإنها مما تصل بالإجماع «١».

مسألة: اختلفوا أيضا في جواز القياس في اللغات،

كما إذا ثبتت تسمية محل باسم لمعنى مشترك بينه و بين غيره،

فهل يسمى ذلك الغير بذلك الاسم، لوجود المعنى المقتضي للتسمية، و ذلك كتسمية اللائط زانيا، و النباش سارقا؟

فجوّزه في المحصول «۲»، و نقله ابن جني في الخصائص عن أكثر اللغويين، كأبي علي، و المازني «۳».

و ذهب جماعة منهم الآمدي «٤»، و ابن الحاجب «٥»، و جزم به في المحصول في كتاب الأوامر و النواهي في آخر المسألة الثانية «٦» إلى منعه.

و فائدة الخلاف في هذه المسألة: ما ذكره في المحصول «٧»، و هي صحة الاستدلال بالنصوص الواردة في الخمر، و السرقة، و الزنا، على شارب النبيذ، و النباش، و اللائط.

مسألة: ترتيب الحكم على الوصف المناسب يقتضي العلية عند أكثر مجوّزي القياس بالعلة المستنبطة،

بمعنى كون الوصف المناسب علة لذلك الحكم، كقولك: اقطع يد السارق، و اقتل هذا القاتل.

---

(١) شرح مسلم (إرشاد الساري) ٤: ٣٧٤.

(٢) المحصول ٣: ٤١٨.

(٣) الخصائص ١: ١١١.

(٤) الإحكام ١: ٨٨.

(٥) منتهى الوصول: ١٨.

(٦) المحصول ١: ١٩٧.

(٧) المحصول ٣: ٤١٨.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٢

فإن لم يكن مناسبا، فالمختار عند الآمدي و ابن الحاجب و جماعة أنه لا يفيدها «١». و اختار البيضاوي عكسه «٢»، و استدل عليه بأن قول القائل: أهن العالم و أكرم الجاهل

مستقبح، مع أنّ ذلك قد يحسن لمعنى آخر، فدل على انه لفهم التعليل. فإن كان الترتيب بالفاء أفاد العلية، سواء دخلت على الحكم، كقوله تعالى **وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمٰا** «۳» و قول الراوي: زنى ماعز فرجم «٤»، أو على الوصف، كقوله صلى الله عليه و آله «لا تقربوه طيبا، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» «٥».

إذا تقرّر ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا سمع مؤذنا بعد مؤذن، فأصح الوجهين استحباب حكاية الجميع، لقوله في الحديث: «إذا سمعتم المؤذن» «٦» و هو متحقق فيهما، إلا أنّ الأول متأكد الاستحباب.

و منها: إذا لم يسمع بعض الفصول، فالمتجه أن يجيب فيه، لقوله في الحديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول» و لم يقل: فقولوا مثل ما تسمعون.

---

(۱) الإحكام ۳: ۲۸۵، منتهى الوصول: ۱۳۳.

(٢) منهاج الأصول (نهاية السؤل) ٤: ٦٣، منهاج الأصول (الابتهاج): ٢٢٧

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) صحيح مسلم ٣: ٥٢٧ كتاب الحدود حديث ١٨.

(٥) صحيح مسلم ٣: ٣٩ كتاب الحج حديث ١٠٣، سنن ابن ماجة ٢: ١٠٣٠ حديث ٣٠٨٤، سنن النسائي ٥: ١٩٦ كتاب المناسك باب كم يكفن المحرم.

(٦) صحيح البخاري ١: ١٥٩ باب ما يقول إذا سمع المنادي، صحيح مسلم ١: ٣٦٧ كتاب الصلاة حديث ٣٨٤، سنن ابن ماجة ١: ٢٣٨ حديث ٧٢٠، سنن النسائي ٢: ٢٥ باب الصلاة على النبي بعد الأذان.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٣

مسألة: صلاحية كون الشيء جوابا لسؤال مغلّبة على الظن أنه جواب،

كقول الأعرابي: واقعت أهلي يا رسول الله، فقال: «أعتق رقبة» «١». و هذا من قياس الإيماء كما تقدم.

و للمسألة فروع:

منها: ما إذا قالت له زوجته و اسمها فاطمة: طلّقني، فقال: فاطمة طالق، ثم قال: نويت فاطمة أخرى، طلّقت الملتمسة على أحد الوجهين، و لا يقبل قوله، لدلالة الحال. بخلاف ما لو قال ابتداء: طلقت فاطمة، ثم قال:

نويت أخرى.

و منها: لو قيل له: كلّم زيدا اليوم، فقال: و الله لا كلمته، فمقتضى الجواب الحلف على ترك كلامه اليوم، و إطلاقه يقتضي الأبد. هذا إذا لم ينو شيئا، و إلا تعيّن ما نواه. و لعل العمل بالتأبيد هنا مع الإطلاق أقوى.

و منها: إذا قالت له زوجته: إذا قلت لك طلقني ما تقول؟ فقال، أقول:

أنت طالق. فقيل: لا يقع الطلاق عليه ظاهرا، لأنه إخبار عما يفعل في المستقبل «۲»، عملا بالجواب المطابق للسؤال؛ إلا أن يقصد غيره، و هو طلاقها المنجز، فتطلق.

مسألة: التعليل بالمظنة صحيح عند مجوّزي

التعليل المستنبط، كتعليل جواز القصر و غيره من الرخص بالسفر الّذي هو مظنة للمشقة،

و هو قريب من اختلاف النحاة في حد الضرورة المجوّزة في الشعر ما يمنع في غيره.

---

(١) صحيح البخاري ٣: ٤١ كتاب الصوم، صحيح مسلم ٢: ٤٨١ باب تغليظ تحريم الجماع في رمضان حديث ١١١، سنن ابن ماجة ١: ٥٣٤ حديث ١٦٧١.

(٢) نقله عن الرافعي في التمهيد: ٤٧٦.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٤

و للمسألة فروع:

منها: إذا قال لزوجته: إن كنت حاملا فأنت عليّ كظهر أمي، و كان يطؤها، و هي ممن تحمل، فهل يجب التفريق إلى أن يستبرئها الزوج؟

فيه وجهان، أجودهما: لا، لأن الأصل عدم الحمل؛ و وجه

المنع ان الوطء مظنة له.

و منها: تعليلهم بمنع العبد من الصوم المندوب بغير إذن سيده، لأنه مظنة الضرر، بضعفه عن خدمته.

و هل يجوز أن يصوم في وقت لا ضرر عليه فيه؟ الأصح «۱»: لا، لأن الضرر أمر مظنون به، و قد يظنه العبد غير مؤثر في الخدمة، مع أنه مؤثر.

و منها: أنهم جوّزوا للمعتكف الخروج إلى بيته للأكل، و قضاء الحاجة، لاستحيائه من فعل ذلك مع الطارقين هناك.

فلو اعتكف في موضع مغلق عليه، أو كان المسجد نفسه مهجورا يغلقه على نفسه إذا دخل إليه، فيتّجه امتناع الخروج، لانتفاء المعنى. و يحتمل الجواز، اعتبارا بالمظنة، لأن المسجد من شأنه الطروق.

مسألة: إذا تردد فرع بين مشابهة أصلين، أحدهما يشبهه في الصورة؛ و الآخر يشبهه في المعنى،

و عبّر بعضهم عنه بالمشابهة في الحكم، فلا خلاف بينهم-

كما قاله الغزالي في المستصفى «٢» - أن ذلك حجة، لتردده بين قياسين مناسبين «٣». و لذلك سمي: قياس غلبة الأشباه «٤».

---

(١) في «م»: الصحيح.

(٢) المستصفى ٢: ٣١٥.

(٣) في «م»، «ح»: متناسبين.

(٤) في «ح»: الاشتباه.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٥

و اختلفوا في المعتبر منهما، فقال الشافعي: تعتبر المشابهة المعنوية «١». و قال أبو بكر بن عليّة: تعتبر الصورية «٢». و منه إيجاب أحد التشهد الأول كالثاني «٣»، و عدم إيجاب أبي حنيفة الثاني كالأول «٤».

إذا تقرر ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا قتل عبدا و كانت قيمته تزيد على الدية، فإن القيمة تجب عند الشافعي «۵» و إن زادت، إلحاقا له بسائر المملوكات، لمشاركته لها في المعنى.

و قال غيره: لا يزاد على الدية، نظرا إلى مشابهته الحرفي الصورة. و هذا القول عندنا منصوص الثبوت لا لهذه العلة.

و منها: السلت- بسين مهملة مضمومة و لام ساكنة و تاء مثناة من فوق- و هو حبّ يشبه الحنطة في الصورة، إذ هو على لونها و نعومتها، و يشبه الشعير في برودة الطبع. هذا هو المنقول عن اللغويين «٦» و المعروف عند الفقهاء «٧»، و عكسه بعضهم «٨».

و قد اختلف فيه فقيل: إنه يلحق بالحنطة حتى يكمل به نصابها «٩».

---

(١) الرسالة: ٥٤٢، و نقله عنه في نهاية السؤل ٤: ١٠٥، و التمهيد: ٤٧٩.

(٢) نقله عنه في نهاية السؤل ٤: ١٠٥، و التمهيد: ٤٧٩.

(٣) المغني ١: ٥٧٨.

(٤) المغني ١: ٥٧٨.

(٥) الأم ٦: ٣٥.

(٦) المصباح المنير ١: ٣٨٤، و نقله عن الأزهري في مجمع البحرين ٢: ٢٠٥. (سلت)

(٧) الخلاف ٣: ٦٥، الشرح الكبير ٩: ٥٢٥.

(٨) انظر النهاية لابن الأثير ٢: ٣٨٨.

(٩) قواعد الأحكام ١: ٥٥.

تمهيد القواعد، ص ۲۶۶

و قيل: بالشعير «١»، و قيل: جنس مستقل لتعارض المعنيين «٢».

قاعدة «٩٥» تعليل الحكم الواحد بعلتين جائز في العلل المنصوصة عندنا،

و وافقنا جماعة ممن جوّز التعليل بالمستنبطة، منهم الرازي في «المحصول» في الكلام على الفرق «٣»، و تابعه

البيضاوي «٤». و أصحاب هذا القول سمّوا علل الشرع معرّفات لا مؤثرات، فلا يضر اجتماعها، كما يمتنع اجتماع العقلية.

و في المسألة أقوال، ثانيها: الجواز مطلقا، لما ذكر في الأول «٥».

و ثالثها: المنع مطلقا، لأن استناد الحكم إلى أحدهما يقتضي صرفه عن الآخر، و اختاره الآمدي «٦».

و رابعها: يجوز في المنصوصة للدليل الأول، دون المستنبطة، للدليل الثاني «٧».

قال الآمدي: و محل الخلاف الواحد بالشخص، كتحريم امرأة بعينها، و وجوب قتل شخص بعينه، قال: و أما الواحد بالنوع- كالتحريم من

---

(١) الأحكام السلطانية للفراء الحنبلي ١٢٢، الأحكام السلطانية للماوردي: ١١٨.

المغني و الشرح الكبير ٣: ٥٥، شرائع الإسلام ١: ١١٦.

(٢) الأم ٣: ٣٥، التمهيد: ٤٨٠.

(٣) المحصول ٣: ٣٨٠.

(٤) نهاية السؤل ٤: ١٩٥، منهاج الوصول (الابتهاج): ٢٣٧.

(٥) منتهى الوصول: ١٢٨.

(٦) الإحكام ٣: ٢٥٨.

(٧) المستصفى ٣: ٣٤٢، و هو منقول عن القاضي الباقلاني.

تمهيد القواعد، ص ٢٦٧

حيث هو- فيجوز بلا خلاف «١».

إذا تقرر ذلك فمن فروع القاعدة:

ما إذا أحدث إحداثا، ثم نوى حالة الوضوء رفع بعضها، و فيه وجوه، أصحها: يكفي، لأن الحدث نفسه كالنوم و نحوه لا يرتفع، و إنما يرتفع حكمه، و هو واحد و إن تعدّدت أسبابه.

و الثاني: لا يكفي مطلقا.

و الثالث: إن نوى الأول صح، و إلا فلا.

و الرابع: عكسه.

و الخامس: إن نفى غير المنويّ لم يصح، و إلّا صح.

و منها: إذا صادف نذران زمانا واحدا، كما إذا قال: إن قدم زيد فلله عليّ أن أصوم اليوم الثاني لقدومه، و إن قدم عمرو فلله عليّ أن أصوم أول خميس، فقدما معا يوم الأربعاء، فلا يجزي صيامه عنهما معا على القول بعدم اجتماع العلل، بل يصوم عن أول نذر، و يقضي يوما للنذر الثاني. و الأقوى إجزاؤه عنهما.

و مثله ما لو نذر صوم سنة معيّنة، ثم قال: إن شفى الله مريضي فلله عليّ صوم الأثانين من هذه السنة، بناء على جواز نذر الواجب.

و منها: إذا شرط المتبايعان خيارا، ففي ابتداء الخيار المشروط من حين العقد أم التفرق قولان: أصحهما الأول، فيجتمع قبل التفرق خياران، و حينئذ فيبقى له الفسخ بكل

منهما.

و لو اشترى غائبا بالوصف فخيار الرؤية يثبت أيضا عندها، و قد يجامع الخيارين الآخرين، و قد يجامعها خيار الغبن و العيب و الحيوان و غيرها.

ثم إن فسخ العاقد بجميعها انفسخ بها، و إن صرّح بالبعض انفسخ به،

(١) الإحكام ٣: ٢٥٨.

تمهيد القواعد، ص ٢۶٨

و إن أطلق انفسخ بالجميع أيضا، لأنه ليس بعضها أولى من بعض. و كذا في الإجازة إذا أجاز الجميع أو أطلق، و لو أجاز في البعض بقي الخيار بالباقي.

و منها: ما إذا وطئ امرأتين، و اغتسل عن الجنابة، و أخبر أنه لم يغتسل عن الثانية، فعلى القول بعدم تعددها، و أن

المؤثر الأول، فهو صادق، و على الأول كاذب.

و منها: أن المرأة إذا كانت جنبا فحاضت ثم اغتسلت، و كانت قد حلفت أنها لا تغتسل عن الجنابة في وقت معيّن ينعقد فيه النذر، فالعبرة بنيتها، فإن نوت الاغتسال عنهما تكون مغتسلة عنهما و تحنث، و إن نوت عن الحيض وحده لم تحنث، لأنها لم تغتسل عن الجنابة، و إن كان غسلها مجزيا عنهما معا.

و يحتمل الحنث مطلقا حيث نقول بتداخل الأغسال، لأن ارتفاعه يدل على الاغتسال له.

تمهيد القواعد، ص ۲۶۹

المقصد الخامس في أدلة اختلف فيها

قد سبق في أول الكتاب الخلاف في الأفعال قبل البعثة، هل هي على الإباحة، أم التحريم، أم على التوقف؟

و أما بعد الشرع، فمقتضى الأدلة الشرعية أن الأصل في

المنافع الإباحة، لقوله تعالى **خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً** «١» و في المضارّ- أي مؤلمات القلوب- هو التحريم، لقوله صلى الله عليه و آله: «لا ضرر و لا ضرار في الإسلام» «٢» كذا ذكره الرازي «٣» و الآمدي «٤» و أتباعهما «٥». و نقل بعضهم فيها ثلاثة أوجه كالسابقة «٦».

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) الفقيه ٤: ٢٤٣ حديث ١، الوسائل ١٧: ٣٧٦ أبواب موانع الإرث باب ١ حديث ١٠.

(٣) المحصول ٣: ٥٤١.

(٤) نقله عنه في التمهيد: ٤٨٧.

(٥) التحصيل من المحصول للأرموي ٢: ٣١١، ٣١٤.

(٦) منقول عن التحقيق و شرح المهذب كما في التمهيد: ٤٨٨.

إذا علمت ذلك فللمسألة فروع:

منها: إذا وجدنا شعرا و لم ندر هل هو من مأكول أم لا، من نجس العين أم لا، فهل هو نجس أم طاهر؟ و على تقدير طهارته، هل هو يعفى عنه في الصلاة أم لا؟ أوجه، مبنية على هذا الأصل.

و يقوى الفرق بين الطهارة و العفو، لأن النجاسات محصورة، و الأصل عدم كونه منها؛ بخلاف غير المعفوّ عنه، فإنه غير منحصر، لكثرة الحيوان المحرم على وجه لا ينضبط، كما نبهوا عليه في مواضع:

منها: في المتولد بين مأكول و غيره، إذا لم يلحق بأحدهما، و لا بمعلوم الجنس، فإنهم حكموا بطهارته و تحريمه، عملا بالأصلين المنضبطين. و على هذا فيحكم بطهارة الشعر المذكور و عدم العفو عنه.

و كذا القول في العظم و نحوه.

و من هنا حكموا أيضا بأنه لو اشتبه الدم الطاهر بالنجس،

يحكم بطهارته.

و لكن حكموا أيضا بأنه لو اشتبه بالمعفو عنه حكم بالعفو.

و هذا لا يتم على ما ذكرناه، بل على القاعدة، و هي بعكسه على التفصيل؛ إلا أن يقال: المعفو عنه من الدم أيضا غير منحصر، لعدم انحصار أفراده من الحيوان الّذي من جملته دم ما نفس له، بخلاف أفراد ما يعفى عنه من الشعر و العظم، فإنه منحصر في الحيوان المحلل، و هو محصور. و هذا حسن.

و منها: إذا رأى شخصا و لم يدر هل هو ممن يحرم النّظر إليه أم لا، كما لو شك هل هو ذكر أم أنثى، أو شك في أنّ الأنثى محرم أم أجنبية، أو أن الأجنبية حرة أم أمة. و نحوه، فيتجه تخريج جوازه على هذه القاعدة.

و منها: إذا لم يعرف حال النهر، هل هو مباح أم مملوك، فهل يجري عليه حكم الإباحة أو الملك؟ وجهان، مفرعان على الأصل المذكور.

و منها: الثوب المركب من الحرير و غيره، إذا شككنا في استهلاك

تمهيد القواعد، ص ۲۷۱

الحرير، فهل يجوز لبسه أم لا؟ وجهان مرتبان. و لعل المنع هنا أوجه، لوجود الحرير المانع، مع الشك في المبيح، و هو الاستهلاك، فإن الأصل عدمه.

قاعدة «۹۶» استصحاب الحال حجة عند أكثر المحققين،

و قد يعبّر عنه: بأن الأصل في كل حادث تقديره في أقرب زمان، و بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان.

و هو أربعة أقسام:

أحدها: استصحاب النفي في الحكم الشرعي إلى أن يرد دليل، و هو المعبّر عنه بالبراءة الأصلية.

و ثانيها: استصحاب حكم العموم إلى أن يرد مخصص، و

حكم النص إلى ان يرد ناسخ، مع استقصاء البحث عن المخصص و الناسخ إلى ان يظن عدمه أو مطلقا، على اختلاف الرأيين للأصوليين.

و ثالثها: استصحاب حكم ما ثبت شرعا، كالملك عند وجود سببه، و شغل الذّمّة عند إتلاف أو التزام إلى أن يثبت رافعه.

و رابعها: استصحاب حكم الإجماع في موضع النزاع، كما تقول:

الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء، للإجماع على أنه متطهر قبل هذا الخارج، فيستصحب، إذ الأصل في كل متحقق دوامه إلى أن يثبت معارض، و الأصل عدمه. و كما تقول في المتيمم إذا وجد الماء في أثناء الصلاة: لا ينتقض تيممه، للإجماع على صحة صلاته قبل وجوده، فيستصحب حتى يثبت دليل يخرج عن التمسك به.

إذا تقرر ذلك فللقاعدة فروع كثيرة مشهورة:

منها: لو علم بنجاسة الماء بعد الطهارة منه، و شك في سبقها عليها، فإن

تمهيد القواعد، ص ۲۷۲

الأصل عدم تقدمها و صحة الطهارة؛ كما أنه لو علم سبقها، و شكّ في بلوغ الكرية، فالأصل عدمه.

و قيل: هو من باب تعارض الأصلين، لأن الأصل طهارة الماء و الشك في تأثيره بالنجاسة. و يضعف بأن ملاقاة النجاسة المعلومة رفعت حكم الأصل السابق.

و منها: لو كان كرا فوجد متغيّرا، و شك في تغيّره بالنجاسة أو بالأجون «۱»، فالبناء على الطهارة، لأنها الأصل المستصحب، و لا معارض له هنا.

و منها: لو شك في الطهارة مع تيقن الحدث أو بالعكس، فإنه يستصحب حكم ما علمه و يطرح المشكوك فيه. أما لو تيقنهما و شك في السابق منهما، فإنه من باب تعارض

الأصلين، و سيأتي.

و منها: ما لو وجد على بدنه أو ثوبه المختص منيا، فإنه يحكم بجنابته من آخر نومة، أو جنابة ظاهرة يحتمل كونه منها، لأصالة عدم تقدمه. و يضعف به قول من حكم بها من أول نومة، و إن كان أحوط. فعلى ما اخترناه يعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها، و على القول الآخر يعيد كل صلاة لا يعلم سبقها.

و منها: ما لو وجب عليه زكاة أو خمس أو كفارة و شك في أدائها، فإن الأصل عدمه، و استصحاب ما وجب أولا، و عكسه لو شك في بلوغ النصاب فالأصل عدمه.

و ليس منه ما لو علم النصاب في الجملة فأخرج عن بعضها، بحيث يشك في وجود النصاب في الباقي، فإن ذلك لا يكفي في إسقاط الواجب، لتعلّق الزكاة سابقا بالذمة، بل بالمال، فلا يبرأ منه إلا بتيقن الخروج عن العهدة.

بخلاف ما لو شك في تعلق الوجوب بالمال ابتداء، فإن

اصالة البراءة و عدم بلوغ النصاب لا معارض له.

---

(١) الآجن: الماء المتغير الطعم و اللون، و قد أجن يأجن أجنا و أجونا (الصحاح ٥: ٢٠٦٧). (أجن)

تمهيد القواعد، ص ٢٧٣

و منها: ما لو شك في عروض مبطل للطهارة، أو الصلاة، أو الصوم، أو الاعتكاف، أو غيرها من العبادات، فالأصل عدمه، و استصحاب الصحة التي افتتحت عليها العبادة.

و منه ما لو شك المعتكف في زمن خروجه، هل هو طويل يخرج عن كونه معتكفا عادة أم لا، مع الاضطرار إليه و نحوه.

و كذا الشك في الأفعال بعد الفراغ من الفعل، لأصالة البراءة و عدم المفسد. و يشكل لو كان الفعل مما يقضى، فإن الأصل عدم فعله و الإفساد «١».

و كذا لو أوجب سجود السهو، فالأولى حينئذ أن يكون من باب تعارض الأصلين، و إن كان الحكم هنا شرعا البناء على الفعل، للنص. و يمكن جعله أيضا من باب تعارض الأصل و الظاهر.

أما الشك في نفس فعل الصلاة، فإن كان في وقتها فالأصل عدم فعلها، فيجب عليه الصلاة، و إن كان بعده تعارض الأصل و الظاهر، و سيأتي.

و منها: عدم قتل الصبي الّذي يمكن بلوغه، لأصالة عدمه حيث لا يوجد ما يدل على بلوغه.

و لو وجد منبتا فادعى استعجاله بالدواء، تعارض الأصلان، و سيأتي.

و منها: دعوى المشتري العيب أو تقدّمه، و دعوى الغارم نقصان القيمة في أبواب المعاملات أجمع، و هي مشهورة.

و منها: إذا شك الصائم في دخول الليل، فالحكم استصحاب بقاء النهار، فلا يجوز الفطر إلى أن يتحقق الدخول حيث

يمكن.

و لو شك في طلوع الفجر جاز له استصحاب الليل، فيأكل إلى أن يتحقق دخوله، عملا بالأصل فيهما، و إن وجب القضاء لو تبين خلافه، حيث يكون

---

(١) في «د»، «م»: و لا إفساد.

تمهيد القواعد، ص ٢٧٤

مقصرا في المراعاة على بعض الوجوه، فإن ذلك بدليل خارجي.

و كذا القول لو شك في دخول وقت الصلاة حيث يمكنه العلم، فلا يجوز له الدخول فيها حتى يتبين الدخول. و لو شك في خروجه فالأصل بقاؤه، فينوي الأداء.

و لو لم يكن له طريق إلى العلم بالوقت جاز التعويل على الظن في أوله.

و في الرجوع إليه في اخره او استصحاب البقاء إلى ان يثبت، وجهان، أظهرهما الثاني.

و منها: ما إذا ادعى عينا، فشهدت له بينة بالملك في وقت سابق، أو أنه كانت ملكه، ففي قبولها وجهان: من أن ثبوت الملك سابقا يوجب استصحاب حكمه، فيحصل الغرض منها، و من عدم منافاة الشهادة لملك غيره له، إذ يصدق ما ذكره الشاهد و إن كان الآن ملكا لغيره، مع علم الشاهد به و عدمه.

فمن ثم احتاط المتأخرون و أوجبوا (ضميمة أنه) «١» باق إلى الآن، أو لا نعلم له مزيلا، لينتفي احتمال علمهما بملك غير المشهود له ظاهرا.

و على القاعدة يجوز للشاهد أن يشهد باستمرار الملك إلى الآن، حيث لا يعلم له مزيلا، عملا بالاستصحاب، كما له أن يشهد بأنه لا يعلم له مزيلا.

و قد حكموا بأنه لو قال: لا أدري زال أم لا، لا يقبل. و ينبغي

عدم الفرق بينه و بين السابق، لانتفاء المانع المذكور مع الحكم بالاستصحاب.

و أما الفرق بين الصيغتين: بأن الثانية تشتمل على تردد مع اشتراط الجزم في الشهادة بخلاف الأولى، فمما لا يجدي، لتحقق الجزم فيهما بأصل الملك؛ و الشك في استمراره لا يزول بكونه لا يعلم المزيل، و الاستصحاب يجري فيهما.

و يتفرع عليه أيضا، ما لو قال المدعى عليه: كان ملكك بالأمس، أو قال

---

(۱) في «د»: ضمانة.

تمهيد القواعد، ص ۲۷۵

المقر بذلك ابتداء، فقيل: لا يؤاخذ به، كما لو قامت بينة بأنه كان ملكه بالأمس «۱». و الأقوى أنه يؤاخذ، كما لو شهدت البينة أنه أقر أمس.

و الفرق على هذا بين ان يقول: كان ملكه بالأمس، و بين ان تقوم البينة بذلك، أنّ الإقرار لا يكون إلا عن تحقيق، و الشاهد قد يخمّن، حتى لو استندت الشهادة إلى تحقيق بأن قال: هو ملكه اشتراه منه بالأمس، قبلت.

و منها: لو تعارض الملك القديم و اليد الحادثة، ففي ترجيح أيّهما قولان.

و مأخذ تقديم الملك السابق قاعدة الاستصحاب، فيتعارض حينئذ الملك و اليد، و الأول مقدّم، كما لو شهدت البينة لأحدهما بالملك، و للآخر باليد في الحال.

و منها: لو اتفقا على الإنفاق على الولد من يوم موت الأب، و لكن تنازعا في تاريخ موته، فقال الولد: من سنة مثلا، و قال الوصي: من سنتين، فالقول قول اليتيم، لأصالة بقاء الحياة إلى وقت الاتفاق على زوالها، و براءة الصبي من الغرم، و ماله من استحقاق غير المالك.

و منها: لو شكّت الحائض في انقضاء أيام العادة مع استمرار

الدم، بأن لم تحفظ الأيام الماضية، أو شكت المرضعة في عدد الرضعات، أو ابتداء الرضاع، لتغييره بالزمان، أو شك ذو الخيار في انقضاء مدته و نحو ذلك، فالأصل يقتضي بقاء ما كان من حل و حرمة و خيار و حيض، و عدم مضيّ الزمان المشكوك فيه.

و كذا لو شكّت في أثناء المدة التي يتحقق معها اليأس، فإن الأصل بقاؤها، و لا تعارضه أصالة وجوب العبادة قبل حصول الدم، فيستصحب، لأن ذلك الوجوب ساقط مع الدم في وقت إمكان كونه حيضا؛ و يمكن على بعد كونه من باب تعارض الأصلين.

و منها: لو شكّت المرأة في كونها قرشية، فإن كل من لا يعرف نسبها

---

(۱) حكاه الرافعي في فتح العزيز ۱۱: ۱۱۵.

تمهيد القواعد، ص ۲۷۶

يمكن كونها قرشية في سائر الآفاق، ما لم يعلم انتفاؤها عنها. فالأصل عدم كونها منها، لأن هذا النسب طارئ على الناس، و الأصل يقتضي عدم التولد من «النضر بن كنانة». و يمكن ردها إلى تعارض الأصلين أيضا، استصحابا لحكم سقوط العبادة مع رؤية الدم الّذي يمكن كونه حيضا في نفس الأمر.

و منها: لو اختلف الموهوب له و الوارث في أنّ الهبة و نحوها من التبرعات وقعت في الصحة أو المرض، فإن علم موت الموروث في مرض فالأصل عدم تقدّم الهبة عليه، فيقدم قول الوارث؛ و إن لم يعلم موته في مرض «۱» بأن احتمل موته فجأة أو بالقتل، فالمقدم قول الموهوب، لأصالة عدمه.

و في المسألة وجه بتقديم قول الوارث مطلقا، نظرا إلى الغالب، فيرجع الأمر حينئذ إلى تعارض الأصل و الظاهر.

و منها: ما لو أوصى بحمل «۲» فلانة، فإنه إنما يعطى ولدها إذا تيقنّا وجوده في حال الوصية، بأن ولدته لدون ستة أشهر. فلو ولدته لأزيد منها إلى الأقصى، و كان لها زوج أو مولى يغشاها لم يعط، لإمكان تجدده. و لو كانت خالية منهما تعارض الأصل و الظاهر، و سيأتي «۳». و كذا لو أقر له بشيء.

و منها: لو أقر بجميع ما في يده أو ينسب إليه لغيره، فتنازعا في بعض ما في يده، هل كان موجودا حال الإقرار أم لا؟ فالقول قول المقر، لأصالة عدم تقدمه. و لو قال: ليس في يدي إلا ألف و الباقي لزيد، قبل أيضا.

و منها: ما لو شكّ هل أحرم بالحج قبل أشهره أم فيها، كان محرما بالحج، لما ذكرناه. فإنه على يقين من هذا الزمان، و شك في تقدمه.

و منها: لو نوى الملتقط تملّك اللقطة قبل التعريف أو الحول، ضمن، و إن

(١) في «م»: مرضه.

(٢) كذا، و الأصح: لحمل.

(٣) قاعدة: ٩٩.

تمهيد القواعد، ص ٢٧٧

عاد إلى نية الأمانة، استصحابا لما سبق.

و مثله ما لو فرّط الأمين - كالودعي - ثم ردّه إلى الحرز و نحوه، فإن الضمان لا يزول بذلك، استصحابا لما ثبت.

و منها: إذا ادعى بهيمة أو شجرة و أقام عليها بينة، فإنه لا يستحق الثمرة و النتاج الحاصلين قبل إقامة البينة، لأن البيّنة و إن كانت لا توجب ثبوت الملك، بل تظهره بحيث يكون الملك سابقا على إقامتها، إلا أنه لا يشترط السبق بزمن طويل، و يكتفى بلحظة لطيفة في صدق الشهود، و لا يقدّر ما لا ضرورة إليه.

و مقتضى هذا الأصل: أنّ من اشترى شيئا فادعاه مدع و أخذه منه بحجة مطلقة لا يرجع على بائعه بالثمن، لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدعي. و قد ذهب إليه بعضهم «۱»، لكن المشهور ثبوت الرجوع «۲».

بل لو باع المشتري أو وهب و انتزع المال من المتّهب أو المشتري منه كان للمشتري الأول الرجوع أيضا.

قيل: و سبب ذلك الحاجة إليه في عهدة العقود، و لأن الأصل أن لا معاملة بين المشتري و المدعي، و لا انتقال منه، فيستدام الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء «۳».

و منها: لو قال البائع: بعتك الشجرة بعد التأبير «٤» فالثمرة لي، و قال المشتري: بل قبله فهي لي. و تقديم قول البائع هنا أقوى، لأصالة بقاء ملكه.

و يمكن رده إلى تعارض الأصلين، لأصالة عدم تقدم كل منهما، فيرجح البائع

(١) نقله عن القاضي حسين في التمهيد: ٤٩٥.

(٢) منهم المحقق في الشرائع ٣: ٧٧١، و العلامة في التحرير ٢: ٣٤٢، و ابن قدامة في الشرح الكبير ٥: ٤٣٧، و الرافعي في فتح العزيز ١١: ٣٨٩.

(٣) هذا قول الرافعي كما في التمهيد: ٤٩٦.

(٤) التأبير: التلقيح (الصحاح ٢: ٥٧٤).

تمهيد القواعد، ص ٢٧٨

بما ذكر بعد التساقط.

و منها: إذا قالت: طلّقني على ألف، فطلقها، ثم اختلفا، فقال الزوج:

طلّقتك عقيب سؤالك، و قالت المرأة: بل بعده بحيث لا يعد جوابا، فالقول قولها لما ذكرناه، و ليس معه هنا ترجيح بأصالة الصحة، لأن طلاقه صحيح على التقديرين؛ بل معها أيضا أصالة براءة ذمتها من الألف.

و منها: إذا استأجر الصبي مدة يبلغ فيها بالسن، فإن الإجارة

لا تصح في المدة الواقعة بعد البلوغ على الأصح.

هذا إذا كان رشيدا حال الإجارة، و إنما يتوقف كماله على البلوغ. أما لو كان غير رشيد، فيمكن أن يقال بالصحّة، لأصالة بقاء الحجر بالسفه، فيلحق ما بعد البلوغ بالمدة التي يشك في البلوغ فيها كالسنة الرابعة عشر، مع أن الأقوى فيها الصحة.

نعم لو بلغ رشيدا حيث لم يكن حاصلا حالة الإجارة، وقف في الباقي على إجازته على الأقوى. و لا يخفى رجوع هذه الفروع إلى القاعدة.

و مما يتفرع على ذلك: ما لو غاب الصبي عن وليّه مدة يبلغ فيها بالسن، فهل يجوز له التصرف في ماله بناء على أصالة عدم الرشد، أم يصير أمره إلى الحاكم بحكم الغيبة؟ المتجه على ما فصلناه بقاء ولاية الأب، و على ما أطلقه جماعة من عدم صحة إجارة مدة تزيد عما يحصل فيه البلوغ زوالها حينئذ.

فهذه نبذة من الفروع المترتبة على القاعدة، و الحق بها ما يحضرك منها، فإنه كثير جدا، و هي من أشرف القواعد.

مسألة: قول الصحابي ليس بحجة عندنا مطلقا من حيث هو صحابي،

و عند الشافعي هو حجة فيما ليس للاجتهاد فيه مجال. فإنه قال: روي عن علي عليه السلام أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجدات، و قال: لو

تمهيد القواعد، ص ٢٧٩

ثبت ذلك عن علي لقلت به، فإنه لا مجال للقياس فيه، فالظاهر فعله توقيفا «١».

و أما قوله في الأمور المجتهد فيها، فلا يكون حجة على أحد من الصحابة المجتهدين بالاتفاق، كما قاله الآمدي «٢» و ابن الحاجب «٣». و هل يكون حجة على غيرهم حتى يجب عليهم العمل به؟ فيه مذاهب، أصحها أنه ليس بحجة.

و فرّعوا على ذلك فروعا:

منها: ما إذا أصاب الرّجل بمكة حماما من حمامها فعليه شاة، اتباعا لجماعة من الصحابة «٤». و ربما علّل بأن الشاة مماثلة للحمامة في ألف البيوت فيدخل في إطلاق الآية «٥».

و منها: ترك قتل الراهب اتباعا للأول، و غير ذلك «٦».

---

(١) الرسالة للشافعي: ٥٩٧- ١٨٠٧.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٤: ١٥٥.

(٣) منتهى الوصول: ١٥٤.

(٤) كتاب الأم ٢: ١٩٥.

(٥) الأنعام: ٩٥.

(٦) كتاب الأم ٤: ٢٤٠.

المقصد السادس في التعادل و التراجيح

مقدمة: الأمارتان- أي الدليلان الظنيان- يجوز تعارضهما في نفس المجتهد بالاتفاق،

و أما تعادلهما في نفس الأمر فمنعه جماعة، لعدم فائدتهما «١»، و ذهب الجمهور إلى الجواز «٢».

و على هذا فقيل: يتخيّر المجتهد بينهما «٣» و قيل: يتساقطان و يرجع إلى البراءة الأصلية «٤».

و إذا قلنا بالتخيير لو وقع ذلك للقاضي فحكم بإحداهما مرة، فهل يجوز له الحكم بالأخرى مرة أخرى؟ وجهان.

و فصّل الرازي في الأمارتين طريقة ثالثة فقال: إن كانتا على حكمين متنافيين لفعل واحد كإباحة و حرمة، فهو جائز عقلا ممتنع شرعا، و إن كانتا على

---

(١) نقله عن أبي الحسن في المعتمد ٢: ٣٠٦، و عنه و عن أحمد بن حنبل في الإحكام ٤: ٢٠٣.

(۲) كما في المحصول ۳: ٤٣٤، و اختاره ابن الحاجب في منتهى الوصول: ١٦٠، و الآمدي في الأحكام ٤: ٢٠٣.

(۳) فواتح الرحموت ۲: ١٨٩، منهاج الوصول (الإبهاج ۳: ١٣٣، نهاية السؤل ٤: ٤٣٧).

(٤) حكاه في التمهيد: ٥٠٥، و نهاية السؤل ٤: ٤٣٧.

تمهيد القواعد، ص ۲۸۲

حكم واحد في فعلين متنافيين فهو جائز و واقع، و مقتضاه التخيير «۱».

و الدليل على الوقوع تخيير المالك لمائتين من الإبل بين أربع حقاق و خمس بنات لبون.

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة:

ما إذا تحيّر المجتهد في القبلة، فعند الجمهور يصلي إلى أيّ جهة شاء، عملا بالقاعدة؛ و عندنا الأمر كذلك مع ضيق الوقت عن الصلاة إلى الأربع جهات، و إلا وجب مقدما

على ذلك، لقدرته على الصلاة إلى القبلة او ما في حكمها يقينا، فلا يجوز له الانتقال إلى غيره. فإذا صلى إلى أربع جهات متقاطعة على زوايا قوائم فهو إما مصل إلى القبلة أو منحرف عنها إلى حد لا يبلغ اليمين أو اليسار، و ذلك أيضا في حكم القبلة للمتحيّر في صحة الصلاة مطلقا؛ بخلاف ما إذا اقتصر على واحدة، أو صلى متعددا على غير ذلك الوجه.

نعم لو ضاق الوقت عن ذلك رجعنا إلى القاعدة.

و لكن يبقى أنه لو قدر على ما دون أربع فهل تجزيه الواحدة؟ مقتضى التعليل الإجزاء لأنه لا يقدر على اليقين بالثلاث، فضلا عما دونها، فتكون الثلاث و الواحدة سواء، فيتخير، عملا بالقاعدة.

و يحتمل الوجوب، و به صرّح بعضهم «٢»، للأمر بالأربع في مرسلة خداش عن الصادق عليه السلام «٣»، فيدخل ما دونها عند تعذرها في وجوب الإتيان بما يستطاع من الأمر

حيث يتعذر إكماله.

---

(۱) المحصول ۳: ٤٣٤.

(۲) الشرائع ۱: ۵۲، القواعد ۱: ۲۷.

(۳) التهذيب ۳: ٤٥ حديث ١٤٤، الاستبصار ۱: ۲۹۵ حديث ۱۰۸۵، الوسائل ۳: ۲۲٦ أبواب القبلة باب ۸ حديث ۵.

تمهيد القواعد، ص ۲۸۳

و هذا إنما يتم لو جعلنا الخبر حجة على الحكم كالشيخ «۱» و جماعة «۲».

و فيه نظر، لإرساله و جهالة راويه.

و إنما صرنا نحن إليه جعلا للزائد عن الفريضة من باب المقدمة حيث توقفت البراءة عليه كوجوب الصلاة الواحدة متعددة في الثياب المشتبهة بالنجس بحيث يزيد عن عدد النجس بواحد من باب المقدمة؛ و مثل هذا لا يحتاج إلى

نص. و عليه فلو تعذر فعل ما يحصل به اليقين، لم يحصل الغرض من الزائد عن واحدة، و إن كان أقرب إلى احتمال المطابقة، فإن مجرد ذلك غير كاف في الحكم بوجوب الزائد.

و ذهب السيد رضي الدين بن طاوس- رحمه الله- هنا إلى الرجوع إلى القرعة، استضعافا لمستند وجوب الصلاة إلى الأربع «٣»، و هو حسن حيث لا يمكن فعل المجموع كما ذكر، لتعذّر الصلاة إلى القبلة و ما في حكمها يقينا، فيرجع إلى القرعة الواردة شرعا لكل أمر مشتبه «٤». أما مع إمكان الصلاة إلى الأربع فإنه يقدم على القرعة لما حققناه.

قاعدة «٩٧» إذا تعارض دليلان فالعمل بهما و لو من وجه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية،

لأن الأصل في كل واحد منهما هو الإعمال، فيجمع بينهما بما أمكن،

(۱) كما في التهذيب ۳: ٤٥.

(۲) كالعلامة في المنتهى ۱: ۲۳۰.

(۳) الأمان من إخطار الأسفار و الأزمان: ۹٤.

(٤) التهذيب ٦: ۲٤۰ حديث ٥۹۳، الوسائل ۱۸: ۱۸۷ أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى باب ۱۳ حديث ۱۱، ۱۸ بلفظ آخر.

تمهيد القواعد، ص ۲۸۴

لاستحالة الترجيح من غير مرجح.

و من فروع القاعدة:

ما إذا أوصى بعين لزيد، ثم أوصى بها لعمرو، فقيل: يشرك بينهما، لاحتمال إرادته، عملا بالقاعدة «۱». و الأصح كونه رجوعا.

و هذا بخلاف ما لو قال: (الّذي أوصيت به لزيد قد أوصيت به لعمرو) «۲» أو قال لعمرو: قد أوصيت لك بالعبد الّذي أوصيت به لزيد، فإنه رجوع هنا قطعا.

و الفرق: أنه هناك يجوز أن يكون قد نسي الوصية الأولى، فاستصحبناها بقدر الإمكان على القول بالتشريك، و هنا بخلافه.

و منها: إذا قامت البينة بأن جميع الدار لزيد، و قامت أخرى بأن جميعها لعمرو، و كانت في يدهما، أو لم تكن في يد واحد منهما، فإنها تقسم بينهما.

و لو كان بين الدليلين عموم و خصوص من وجه، و هما اللذان يجتمعان في صورة، و ينفرد كل منهما عن الآخر في أخرى، كالحيوان و الأبيض، طلب الترجيح بينهما، لأنه ليس تقديم خصوص أحدهما على عموم الآخر بأولى من العكس، فإن الخصوص يقتضي الرجحان، و قد ثبت هاهنا لكل واحد منهما، خصوصا بالنسبة إلى الآخر، فيكون لكل منهما رجحان على الآخر. كذا جزم به في «المحصول» «٣» و غيره «٤».

إذا علمت ذلك فمن فروع القاعدة:

تفضيل فعل النافلة في البيت على المسجد الحرام، فإن قوله صلى الله

---

(١) الأم ٤: ١١٨، المغني لابن قدامة ٦: ٤٨٣، التمهيد: ٥٠٦.

(٢) بدل ما بين القوسين في «ح»: أوصيت لك بالعبد الّذي أوصيت به لعمرو.

(٣) المحصول ٣: ٤٥١.

(٤) نهاية السؤل ٤: ٤٥٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٨٥

عليه و آله: «صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما عداه، إلا المسجد الحرام» «١» يقتضي تفضيل فعلها فيه على البيت، لعموم قوله صلى الله عليه و آله: «فيما عداه»، و قوله صلى الله عليه و آله: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» «٢» يقتضي تفضيل فعلها فيه على المسجد الحرام و مسجد المدينة.

و يرجح الثاني ان حكمة اختيار البيت عن المسجد: هو البعد عن الرياء المؤدي إلى إحباط الأجر بالكلية، و هو حاصل مع المسجدين.

و أما حكمه المسجدين: فهي الشرف المقتضي لزيادة الفضيلة على ما عداهما، مع اشتراك الكل في الصحة، و حصول الثواب، و محصل الصحة أولى من محصل الزيادة.

و يمكن ردّ هذا إلى الأولى، فيعمل بكل منهما من وجه، بأن يحمل عموم فضيلة المسجد على الفريضة، و عموم فضيلة البيت على النافلة، لأن النافلة أقرب إلى مظنة الرياء من الفريضة، و هذا هو الأصح، و فيه مع ذلك إعمال الدليلين، و هو أولى من اطراح أحدهما.

و منها: قوله صلى الله عليه و آله: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» «٣» فإن

---

(١) الكافي ٤: ٥٥٥ حديث ٨، ١٠، التهذيب ٦: ١٥ حديث ٣٠- ٣٣، الوسائل ٣:

٤٣٥ أبواب أحكام المساجد باب ٥٧. صحيح البخاري ٢: ٧٦ باب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة، صحيح مسلم ٣: ١٨٠ كتاب الحج حديث ٥٠٥- ٥١٠، سنن ابن ماجة ١: ٤٥٠ حديث ١٤٠٤- ١٤٠٥، الموطأ ١: ١٩٦ كتاب القبلة حديث ٩.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٨٦ باب صلاة الليل، صحيح مسلم ٢: ٢٠٩ كتاب صلاة المسافرين حديث ٢١٣، مسند أحمد ٥: ١٨٢، الموطأ ١: ١٣٠ كتاب صلاة الجماعة حديث ٤.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٥٥ باب من نسي صلاة، صحيح مسلم ٢: ١٢٧ كتاب المساجد ١٥ حديث ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٦، سنن النسائي ١: ٢٩٥ فيمن نسي الصلاة، مختصر سنن أبي داود.

١: ٢٥٠ حديث ٤٠٨ باب فيمن نام عن صلاة، الموطأ ١: ١٥ كتاب و قوت الصلاة حديث ٢٥، الوسائل ٥: ٣٤٧ أبواب قضاء الصلوات باب ١ حديث ١، باب ٢ حديث ٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٨٦

بينه و بين نهيه صلى الله عليه و آله عن الصلاة في الأوقات

المكروهة «١» عموما و خصوصا من وجه، لأن الخبر الأول عام في الأوقات، خاص ببعض الصلوات، و هي المقضية؛ و الثاني عام في الصلاة، خاص ببعض الأوقات، و هو وقت الكراهة، فيصار إلى الترجيح.

و المرجح للأول أنه صلى الله عليه و آله قضى سنّة الظهر بعد فعل العصر، و قال:

«شغلني عنها وفد عبد القيس» «٢» و لما في المبادرة إلى القضاء من الاحتياط و المسارعة إلى الخير و براءة الذّمّة.

هذا بالنظر إلى ما ورد عنه صلى الله عليه و آله، و أما على ما رواه أصحابنا من اختصاص الكراهة بغير ذات السبب «٣» فالحكم واضح.

و منها: عدم كراهة الصلاة في الأوقات المكروهة بمكة- شرّفها الله تعالى- فإن قوله صلى الله عليه و آله: «يا بني عبد مناف من ولي منكم أمر هذا البيت فلا يمنعنّ أحدا طاف أو صلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار» «٤» مع نهيه صلى الله

عليه و اله عن الصلاة في الأوقات المكروهة، فيتعارضان من وجه، فقيل: يقدّم خصوص مكة، لعموم: «الصلاة خير موضوع» «۵» و نحوه، و ظاهر الأصحاب تقديم عموم الكراهة.

---

(۱) صحيح البخاري ۱: ۱۵۲ باب الصلاة بعد الفجر، صحيح مسلم ۲: ۲٤٤ كتاب صلاة المسافر باب ۵۳ حديث ۸۳۳، سنن النسائي ۱: ۲۷۵ الساعات التي نهي عن الصلاة فيها، مختصر سنن أبي داود ۲: ۸۱ حديث ۱۲۲۹- ۱۲۳۵ باب الصلاة بعد العصر.

(۲) صحيح البخاري ۱: ۱۵۳ باب مواقيت الصلاة، صحيح مسلم ۲: ۲٤۵ كتاب صلاة المسافرين ب حديث ۲۹۷، مختصر سنن أبي داود ۲: ۸۰ حديث ۱۲۲۸ باب الصلاة بعد العصر، سنن النسائي ۱: ۲۸۰ باب الرخصة في الصلاة بعد العصر، إلا أن فيه: فشغلت عنها.

(۳) الاستبصار ۱: ۲۹۰ حديث ۱۰٦۱، و ص ۲۷۷ حديث ۱۰۰۷- ۱۰۱۱.

(٤) سنن النسائي ۱: ۲۸٤ باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة (بتفاوت يسير)،

سنن ابن ماجة ١: ٣٩٨- ١٢٥٤ باب ١٤٩.

(٥) معاني الأخبار: ٣٣٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٨٧

فائدة: إذا تعارض ما يقتضي إيجاب شيء مع ما يقتضي تحريمه، فإنهما يتعارضان،

كما قاله في «المحصول» «١» و غيره «٢» حتى لا يعمل بأحدهما إلا بمرجح، لأن الخبر المحرّم يتضمن استحقاق العقاب على الفعل، و الموجب يتضمنه على الترك. و جزم الآمدي «٣» و جماعة «٤» بترجيح المحرّم، للاعتناء بدفع المفاسد. و لكن ذكر الآمدي و ابن الحاجب أيضا أنه: «يرجح الأمر بالفعل على النهي عنه» «٥».

و في معنى ما ذكرناه ما لو دار الأمر بين ترك المستحب، و فعل المنهي عنه.

إذا علمت ذلك فللقاعدة فروع:

منها: إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار، فإنه يجب غسل جميعهم و الصلاة عليهم. فإن صلّى عليهم دفعة جاز، و يقصد المسلمين منهم؛ و إن صلّى عليهم واحدا فواحدا جاز، و نوى الصلاة عليه إن كان مسلما، و يقول اللهم اغفر له إن كان مسلما. و الصلاة عليهم دفعة أفضل، فيكون تخصيص المسلم كتخصيص العام بالنية.

و اختلاط الشهداء بغيرهم، كاختلاط المسلمين بالكفار، لأن الشهداء لا يجوز تغسيلهم.

و منها: إذا لم يعرف أنّ الميت مسلم أو كافر. فإن كان في دار الإسلام صلّى عليه، لأن الغالب فيها الإسلام؛ بخلاف ما إذا كان في دار الكفر.

---

(١) المحصول ٣: ٤٥٠.

(٢) نهاية السؤل ٤: ٤٥٢، ٤٦٠.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٤: ٢٥٩، ٢٦٩.

(٤) منهم صاحب فواتح الرحموت ٢: ٢٠٦، و ابن الحاجب في المنتهى: ١٦٧.

(٥) حكاه عنهما في التمهيد: ٥١٠.

تمهيد القواعد، ص ٢٨٨

و لا فرق بين كون الغالب في تلك البقعة المسلمين أو الكفار. و لو قيل بالتفصيل كان وجها، إلا أنه مطرح عند الفقهاء.

و على الأول، فلو استوى المسلمون و الكفار في الدار بحيث لا يحكم لأحدهما، أو استويا في تلك البقعة على الوجه الآخر، بني على تغليب الحرمة على الوجوب و عدمه.

و منها: إذا لم يعلم الميت شهيدا أم غيره، فالمتجه وجوب تغسيله و تكفينه، لأن المقتضي له و هو الإسلام قائم، و قد شككنا في المسقط، و الأصل عدمه؛ و التعليق هنا على قوله إن كان كذا، بعيد، لأنه (لم) «١» يعتمد أصلا يتمسك

به؛ بخلاف الاختلاط، فإن الموجب متحقق، فيجب تعاطيه بما يمكن التوصل إليه.

و منها: إذا شك المتوضئ هل غسل مرّة أو مرتين، احتمل الأخذ بالأكثر، فلا يغسل أخرى، لأنه مرتكب بدعة بتقدير الزيادة، و تارك للسنة بتقدير النقصان، و لكن المشهور هنا أن يأتي بالمشكوك فيه، لأصالة عدم الفعل.

و إنما تكون الزيادة بدعة بتقدير العلم بها، لا مطلقا.

قاعدة «۹۸» إذا تعارض معنا أصلان عمل بالأرجح منهما، لاعتضاده بما يرجحه.

فإن تساويا خرج في المسألة وجهان غالبا، و لذلك صور:

منها: ما إذا وقعت في الماء نجاسة، و شك في بلوغه الكرية، فهل يحكم بنجاسته أم بطهارته؟ فيه وجهان:

أحدهما: الحكم بنجاسته، و هو المرجّح، لأن الأصل عدم بلوغ الكرية.

(۱) ليست في «م».

تمهيد القواعد، ص ۲۸۹

و الثاني: أنه طاهر، لأن الأصل في الماء الطهارة.

و يضعّف بأن ملاقاة النجاسة رفعت هذا الأصل، لأن ملاقاتها سبب في تنجيس ما تلاقيه مع اجتماع جميع المعدات لقبول التنجيس، و منها كونه لا يبلغ الكر، و هو مشكوك فيه، فينتفي بالأصل.

و لا يخفى أن الحكم بالنجاسة مطلقا لا يتم إلا مع عدم تعيّن الاستعمال، و إلا وجب اعتباره، لأنه إذا توقف استعمال الماء الطاهر على الاعتبار وجب، و لم يجز التيمم بدونه، و لا الصلاة بالنجاسة.

و إطلاقهم الحكم بنجاسته حينئذ محمول على تعذر اعتباره، بوقوع ماء آخر فيه حصل به الجهل بقدر الماء الأول حين ملاقاة النجاسة له، و نحوه.

هذا كله إذا أمكن الحكم بأصالة القلة، فلو كان الماء كثيرا ثم نقص، و لاقته النجاسة، و شك في قدر الباقي منه، فالأصل استصحاب الكثرة السابقة، و عدم نقصان ما ينقصه عن الكر، و وجوب الطهارة به، فلا يعدل عنه إلى التيمم و ما في معناه؛ إلا مع تيقن عدمه، كما لو كان كرا فوجد فيه نجاسة و شك في وقوعها قبل بلوغ الكرية أو بعده، لوجود المقتضي للطهارة، و هو بلوغ الكرية، و الشك في المانع، و هو سبق النجاسة، فينتفي بالأصل.

و منها: مسألة الصيد الواقع في الماء القليل بعد رميه بما يمكن موته به، و اشتبه استناد الموت إلى الماء أو الجرح، فإن الأصل طهارة الماء، و تحريم الصيد، حيث إنّ الأصل عدم حصول شرائط التذكية؛ و الأصلان متنافيان، لأن طهارة الماء تقتضي عدم نجاسة الصيد، المقتضي لعدم موته حتف أنفه، و تحريمه يقتضي عدم ذكاته، المقتضي لموته حتف أنفه، فالعمل بهما مشكل.

فإنه كما يستحيل اجتماع الشيء مع نقيضه، يستحيل اجتماعه مع نقيض لازمه، و موت الصيد يستلزم نجاسة الماء، فلا يجامع الحكم بطهارته، كما لا

تمهيد القواعد، ص ۲۹۰

يجامع تذكيته؛ و كذلك ترجيح أحد الأصلين من غير مرجّح.

و لا ريب أن مراعاة جانب الاحتياط أولى، إن لم ينحصر الماء الواجب استعماله فيه، بأن يضيق وقت العبادة المشروطة بالطهارة، و لا يجد غير ذلك الماء، و نحو ذلك.

و ربما قيل: إنّ العمل بالأصلين المتنافيين واقع في بعض المسائل، كما لو ادّعت الزوجة وقوع العقد في الإحرام، فإنه يحلف، و ليس لها حينئذ المطالبة بالنفقة، و لا له التزويج بأختها. و الفرق بينه و بين ما هنا لا يصح.

و منها: إذا وقع في الماء القليل روثة، و شك هل هي من

ماكول اللحم، أو غيره؛ أو مات فيه حيوان، و شك هل هو ذو نفس أم لا. و فيه وجهان:

أحدهما: أنه نجس، لأن الأصل في الأرواث و الميتات النجاسة، و متى حكم بطهارة شيء منها فهو رخصة في أمور مخصوصة، و الأصل عدم كونه منها؛ بخلاف ما يوجب النجاسة، فإنه غير منحصر.

و الثاني: أنه طاهر، لأن الأصل في الماء الطهارة، فلا يزال عنها بالشك.

و قد منع بعضهم أن الأصل في الأرواث النجاسة، لأن ما روثه طاهر من الحيوان غير منحصر أيضا، فإذا تعارضا بقي الماء على أصل الطهارة.

و الّذي تقتضيه أصولنا أنّ المحلّل من الحيوان غير الطير منحصر، و المحرّم غير منحصر؛ و في الطير غير منحصر فيهما، لأن ضابط المحلّل و المحرّم منه ما اشتمل على أحد الأوصاف الثلاثة التي هي: القانصة، و الحوصلة، و

الصيصية، و عدمه. فإن احتمل كون الروثة من طائر فالثاني أقوى، و إلا فالأوّل.

و منها: إذا وقع الذباب على نجاسة رطبة، ثم سقط بالقرب على ثوب، و شك في جفاف النجاسة ففيه وجهان، أحدهما: ينجس، لأن الأصل بقاء الرطوبة. و الثاني: لا، لأن الأصل طهارة الثوب. و يمكن أن يدفع الأصل الأول الثاني، لأنه طارئ عليه ينافيه، و هو الوجه.

تمهيد القواعد، ص ٢٩١

و منها: ما لو تيقن الطهارة و الحدث في وقت سابق، و شك في اللاحق منهما للآخر، فإن استصحاب حكم كل واحد يوجب اجتماع النقيضين، و لا ترجيح.

و في المسألة أوجه، و في تحقيقها طول؛ و الأقوى البناء على الحدث، حيث لا نستفيد من الاتحاد و التعاقب حكما يخالفه.

و منها: إذا صلي جمعتان فصاعدا في فرسخ فما دون، و اشتبه السبق و الاقتران، تعارض أصلا عدم تقدم كل منهما، فيحصل التعارض. و ذلك في قوة الاقتران، فيعيدون جميعا الجمعة «۱» كما لو لم يصلوها؛ و لأنها ثابتة في الذّمّة فتستصحب إلى أن يعلم المزيل، و هو مرجح آخر.

و قيل: تجب عليهم جميعا جمعة و ظهر، لاحتمال سبق أحدهما، و هو يوجب الظهر عليهم حيث يقع الاشتباه، كما لو علم السابق و اشتبه؛ و الاقتران «۲» و هو يوجب الجمعة. فأحدهما في الذّمّة، و لا يعلم بعينه، فيجبان، كما يجب الفرضان المختلفان كمية على من فاته أحدهما و لم يعلمه بعينه «۳».

و منها: إذا أدرك الإمام في الركوع، فكبّر و ركع معه، و شك هل رفع إمامه قبل ركوعه أم بعده؟ و المذهب أنه لا يعتد له بتلك الركعة، لأن الأصل عدم الإدراك، مع أنه معارض بأصالة بقاء الإمام في الركوع.

و منها: إذا شكّ في شيء من أفعال الصلاة بعد الفراغ الموجب فواتها للإعادة، أو القضاء، أو لسجود السهو، فإن الأصل عدم الإتيان به، و الأصل صحة الصلاة، و عدم وجوب القضاء و سجود السهو، و المذهب هو الثاني.

و منها: العبد الآبق المنقطع خبره، هل تجب فطرته أم لا؟ وجهان،

---

(١) في «د»: بجمعة.

(٢) أي: و لاحتمال التقارن.

(٣) إيضاح الفوائد ١: ١٢٣.

تمهيد القواعد، ص ٢٩٢

أصحهما الوجوب، لأصالة بقاء حياته؛ و وجه العدم أصالة براءة الذّمّة من وجوب الزكاة، و هو مندفع بأن الأصل الأول طارئ عليه رافع له.

و منها: جواز عتقه عن الكفارة. و الأقوى الجواز، لأصالة بقاء الحياة.

و وجه العدم أنّ الأصل بقاء الكفارة في الذّمّة إلى أن تتحقق البراءة بحياته؛ و قد يعضده الظاهر الدال على هلاك العبد من انقطاع خبره و نحوه.

و منها: إذا ظهر بالمبيع عيب، و اختلفا، هل حدث عند المشتري أم عند البائع. ففيه وجهان:

أحدهما: القول قول البائع، لأن الأصل سلامة المبيع، و لزوم البيع بالتفرق.

و الثاني: القول قول المشتري، لأن الأصل عدم القبض المبرئ.

و منها: إذا ادعى بعد بلوغه و عقله أنه باع و هو صبي، و ادعى المشتري أنه كان بالغا، تعارض أصلا بقاء الصبا و تأخر العقد؛ لكن مع المشتري مرجح أصالة صحة العقد، فالعمل بأصله أقوى.

و مثله ما لو ادعى وقوعه حالة الجنون إن عرف له حالة جنون، و إلا فلا إشكال في تقديم المشتري.

و كذا القول في غيره من العقود، كما إذا ادعى الزوج عدم البلوغ حالة العقد، أو الزوجة كذلك، و نحوه.

و منها: إذا وجد رأس المال في يد المسلّم إليه، فقال المسلّم: أقبضتكه بعد التفرق فيكون باطلا، و قال الآخر: بل قبله، و لا بيّنة لأحدهما، تعارض أصلا عدم القبض قبل التفرق، و التفرق قبله؛ و الترجيح هنا لمدعي الصحة.

و مثله ما لو وجد في يد المسلّم فقال المسلّم إليه: قبضته قبل التفرق ثم رددته إليك، و قال المسلّم: إنه لم يقبضه. إلا أن التعارض هنا بين عدم القبض

تمهيد القواعد، ص ۲۹۳

و أصالة الصحة.

أما لو اختلفا في أصل القبض من غير تعرّض لما ذكر فالقول

قول البائع و إن تفرّقا، لأنه منكر.

و في مسألة الرد إنما يقبل قوله في الصحة، لا في رد الثمن، لأنها دعوى تفتقر إلى البينة بعد اعترافه بوصوله إليه. نعم يتوجه له على المسلّم اليمين في عدم الرد، كما يثبت على المسلّم إليه اليمين «١» في كونه قبضه.

و منها: لو اختلف المتبايعان في وقت الفسخ، فقال أحدهما: فسخت في وقته، و قال الآخر: بل بعد مضيّ وقته، تعارض أصلا بقاء و عدم تقدّم الفسخ على الوقت الّذي يعترف به مدعي التأخر، و الترجيح مع مدعي الصحة كالسابق.

و منه ما لو اتفقا على التفرّق، و قال أحدهما: فسخت للمجلس قبله، و أنكر الآخر.

و منها: ما لو باعه غير المشاهد حال البيع مع العلم به قبله، ثم اختلفا في التغيّر، تعارض أصلا عدم التغير، و عدم علم المشتري بهذه الحالة. و قد اختلف في تقديم أيّهما.

و الوجه تقديم المشتري إن كان هو المدّعي للتغيّر الموجب

للخيار، لانعضاد أصله بأصالة عدم وصول حقه إليه، و بقاء يده على الثمن. و لو انعكس الفرض، بأن ادعى البائع تغيّره بالزيادة، و أنكر المشتري، فالوجهان، و الأصلان. إلا أنّ المرجّح هنا مع البائع.

و لو اتفقا على تغيّره، لكن اختلفا في تقدّمه و تأخره، و احتمل الأمران، فالوجهان.

و لو وجداه تالفا، و اختلفا في تقدّم التلف عن البيع و تأخره، أو لم

---

(١) في «د»، «م»: الثمن.

تمهيد القواعد، ص ٢٩٤

يختلفا، تعارض أصلا عدم تقدم كل منهما، و يتّجه تقديم حق المشتري، لأصالة بقاء يده على الثمن، و ملكه له مع الشك في تأثير العقد، لتعارض الأصلين.

و منها: لو اختلف الراهن و المرتهن في تخمير العصير عند الرهن أو بعده، لإرادة المرتهن فسخ البيع المشروط به، فالأصل صحة البيع، و الأصل عدم القبض الصحيح، إلا أنّ الأول أقوى، لتأيّده بالظاهر من صحة القبض.

و كذا لو كان المبيع عصيرا.

و منها: لو أذن المرتهن للراهن في البيع، ثم رجع و اختلفا، فقال الراهن:

إنما رجعت بعد البيع، و قال المرتهن: قبله، فالأصل عدم الرجوع قبل البيع، و عدم البيع قبل الرجوع، فيتعارضان. و تبقى مع الراهن أصالة صحة البيع، فقيل: يترجّح به «١»، و مع المرتهن أصالة بقاء الرهن، فقيل: يترجح به، للشك في صحة البيع مستجمعا للشرائط «٢»، و هو آت في بقاء الرهن كذلك، إلا أنّ الشك في بقائها يوجب استصحابه، بخلاف البيع، فكان ترجيح جانب الوثيقة أقوى.

هذا إذا أطلقا الدعويين، أو اتفقا على زمن واحد تتعارض

فيه الأصول، اما لو اتفقا على زمن أحدهما، و اختلفا في تقدّم الآخر، فإن الأصل مع مدعي التأخر ليس إلا.

و منها: من لزمه ضمان عين لو وصفها «۳» بعيب ينقص القيمة، و أنكر المستحق، فهل يقبل قوله في دعوى العيب، لأنه غارم و الأصل براءة ذمته، أو قول خصمه في إنكار العيب، لأن الأصل عدمه؟ أوجه، ثالثها- و هو الأجود- التفصيل، فإن أقرّ بالعين مطلقا، أو قامت بها البينة، ثم ادعى العيب، فالقول

---

(۱) قواعد الأحكام ۱: ۱٦۷.

(۲) قواعد الأحكام ۱: ۱٦۷.

(۳) في «د»: وضعها.

تمهيد القواعد، ص ۲۹۵

قول المستحق، لأصالة السلامة.

و إن أقرّ بها ابتداء معيبة، بحيث اتصل وصف العيب بالإقرار بها، لم يلزمه زيادة عما أقرّ به، و الأصل براءة ذمته من غير ما أقر به؛ و أصالة السلامة منتفية هنا، إذ لم تتحقق في ذمته عين صحيحة و لا مطلقة، بل موصوفة بالعيب الّذي ادعاه ابتداء.

و منها: لو قال الكفيل: لا حقّ لك على المكفول حالة الكفالة، و لا يلزمني إحضاره، تعارض أصلا براءة الذّمّة، و صحة العقد؛ و الأقوى ترجيح قول المكفول له كغيره ممن يدعي صحة العقد، و الآخر فساده، فيحلف المكفول له، و يلزم الكفيل إحضاره.

و منها: ما لو أجره عبدا و سلّمه إليه، ثم ادعى المستأجر أنّ العبد آبق من يده، و أنكر الآخر، ففي قبول قوله وجهان: من أصالة عدم الإباق، و أن الموجر يملك الإجارة كلها بالعقد، فيستصحب، و من أصالة عدم تسليم المنفعة المعقود عليها.

و لو ادعى أنّ العبد مرض، فالقول قول المؤجر، لأصالة

عدمه. و الفرق بينه و بين الإباق: أنّ المرض يمكن إقامة البينة عليه، بخلاف الإباق. و لو قيل بالتسوية بينهما كان حسنا.

و منها: إذا ادعى أنّ شريكه اشترى بعده، و أنه يستحق عليه الشفعة، فأنكر الشريك، فالأصل عدم استحقاقه عليه الشفعة؛ لكنه معارض بأن الأصل عدم تقدم شراء الشريك، فيحكم بتأخره إلى أن يتحقق وجوده، و ذلك يوجب تأخره عن شريكه، فيتعارض الأصلان. و حينئذ فيبقى ملكه في يده لعدم دليل يخرجه عنه.

و منها: لو تداعيا معا السبق، و أراد كل منهما الأخذ من الآخر بالشفعة، فالأصل يقتضي عدم سبق كل منهما، و عدم استحقاق الآخر للشفعة عليه،

تمهيد القواعد، ص ٢٩٦

فيتساقطان، و يتحالفان، و يستقر ملكهما على ما كان، و

تنتفي الشفعة.

و منها: لو اختلف الجاعل و المجعول له في السعي، فقال المالك: حصل في يدك قبل الجعل، و قال الراد: بل بعده، تعارض أصلا براءة ذمة الجاعل من المال، و عدم تقدّم الحصول على الجعل. و إذا تعارضا لم يبق دليل على شغل ذمة المالك، فيقدم قوله بيمينه.

و مثله ما لو قال: حصل في يدك قبل علمك بالجعل، أو من غير سعي، و إن كان بعد صدوره.

و منها: ما لو وكّل في تزويج ابنته، فحصل موت الموكّل و وقوع النكاح، و شككنا في السابق، فالأصل عدم النكاح، و بقاء الحياة. و المتجه عدم صحة النكاح، لتعارض الأصلين، فتبقى أصالة التحريم. أو يقال: إذا وجب في الحادث تقدير وجوده في أقرب زمان، لزم اقترانهما في الزمان، و حينئذ فيحكم بالبطلان.

و منها: لو حصل العدد المعتبر من الرضاع، و شك في

وقوعه في الحولين أو بعدهما، تعارض أصلا بقائهما و بقاء الحل. و في ترجيح أيّهما قولان مشهوران «١».

و منها: إذا ضرب للعنين الأجل و اختلفا في الإصابة، و المرأة ثيّب، فهل القول قول الزوجة، لأن الأصل عدم الوطء، أو قول الزوج، لأن الأصل عدم موجب الفسخ؟ قولان.

و فيها قول ثالث، و هو أن يحشى قبلها خلوقا و يؤمر بوطئها، فيصدق مع ظهوره على العضو، و هو يرجع إلى ترجيح الظاهر على الأصل، و سيأتي.

و منها: إذا أسلم الزوجان بعد الدخول، فقال: أسلمت في عدّتك،

---

(١) انظر قواعد الأحكام ٣: ١١.

فالنكاح باق، و قالت: بل أسلمت بعد انقضائها، ففي ترجيح أيّهما، وجهان، من أصالة بقاء النكاح، و أصالة عدم إسلامه في العدة.

و منها: إذا قال: أسلمت قبلك، فلا نفقة لك، و قالت: بل أسلمت قبلك، فلي النفقة. و فيه وجهان أيضا، منشؤهما أصالة وجوب النفقة، و أصالة عدم وجود «١» التمكن من الاستمتاع الّذي هو شرط وجوبها.

و منها: إذا طلّقت الأمة طلقتين، و أعتقها سيدها، فإن وقع العتق أولا، فللزوج رجعتها، و تجديد نكاحها؛ و إن طلّق أولا لم تحلّ إلا بالمحلل.

فلو أشكل السابق، و اعترف «٢» الزوجان، تعارض أصلا عدم تقدّم كل من الطلاق و العتق.

و لا يمكن هنا الاقتران، لأن العتق لا يقارن الطلقتين معا، فيقع الإشكال.

و في الحكم حينئذ بالتحريم إلا بمحلل احتياطا، أو التحليل،

للشك في المحرم بدونه، وجهان.

و لو اختلفا في السابق نظر، إن اتفقا على وقت الطلاق، كيوم الجمعة مثلا، و قال: عتقت يوم الخميس فلي الرجعة، و قالت: بل يوم السبت، فالقول قولها، للقاعدة المذكورة؛ و إن اتفقا على أن العتق يوم الجمعة، و قال:

طلقت يوم السبت، فقالت: بل يوم الخميس، فالقول قوله، لما ذكرناه.

و إن لم يتفقا على وقت أحدهما، بل قال: طلقتك بعد العتق، و قالت:

بل قبله، و اقتصرا عليه، فالقول قوله، للتعليل السابق أيضا؛ و لأنه أعرف بوقت الطلاق.

و منها: إذا اتفقا على الرجعة و انقضاء العدة، و اختلفا في السابق

---

(١) في «م»: وجوب.

(٣) كذا، و الأصح: و اختلف.

تمهيد القواعد، ص ٢٩٨

منهما. و فيه التفصيل السابق، و مع الاشتباه يقدم قوله، لأصالة صحة الرجعة.

و منها: لو ادعى المطلّق الرجعة و العدة باقية، و أنكرت، تعارض أصلا عدم انقضائها قبل الرجعة، و عدم تقدم الرجعة على انقضائها. فإن اتفقا على وقت الانقضاء حلف، أو على وقت الرجعة حلفت كما سلف، و إلا ففي تقديم أيّهما نظر. هذا كله إذا لم تتزوج، و إلا لم يقبل منه مطلقا.

و منها: لو قال: خلعتك على ألف في ذمتك، فقالت: بل في ذمة زيد، فالأصل براءة ذمتها، و الأصل في مال الخلع أن يكون في ذمتها. و في تقديم أيهما قولان، أجودهما الأول.

و منها: لو نشزت و عاودت، ثم اختلفا في مدة النشوز، لتسقط فيه النفقة، فالأصل استمرار النشوز، و عدم تقدمه

في الوقت الذي يدعيه؛ و لكن المقدّم هنا الزوج، لاعتضاد أصل براءة الذمّة «١».

و منها: لو اختلف الزوجان بعد الفرقة، فقالت المرأة: قذفتني بعد الطلاق فلا لعان، و قال الزوج: بل قبله، فالقول قول الزوج، لتعارض الأصلين، فيرجح بأصالة عدم الحد المستقر. و كذا لو قالت: قذفتني قبل التزويج، فقال: بل بعده.

و منها: لو اختلف المكاتب و مولاه في قدر المال أو النجوم، فإن الأصل عدم الزيادة، و عدم العتق إلا بما يوافق عليه المولى. و قد اختلف في تقديم أيّهما، و المشهور تقديم قول من يدعي النقصان فيهما، و هو المكاتب في الأول، و المولى في الثاني «٢».

و منها: إذا رمى صيدا فجرحه، ثم غاب عنه، و وجده ميتا و لا أثر به غير سهمه، أو جرحه جرحا موجعا، ثم سقط في ماء و نحوه، فهل يباح؟ وجهان

(١) في «ح»: لاعتضاد أصله ببراءة الذّمّة.

(٢) اختاره المحقق في شرائع الإسلام ٣: ٦٨٢، و العلامة في تحرير الأحكام ٢: ٩٢.

تمهيد القواعد، ص ٢٩٩

من أصالة عدم مشاركة سبب آخر في قتله، و أصالة تحريم الحيوان حتى تتيقن إباحته. و يمكن اعتضاد الأصل الأول بأن الظاهر موته بهذا السبب دون غيره.

و منها: لو كان متزوجا رقيقة أو كافرة على وجه يصح، فمات الزوج، و له وارث غيرها، و اتفقت ورثته معها على إسلامها أو عتقها، لكن قالوا: إن ذلك بعد موت الزوج، و قالت المرأة: بل قبله، فإن المصدّق هو الورثة، لتعارض الأصلين. فتبقى معهم أصالة عدم الإرث.

و منها: لو قذفه قاذف، و عرف له حالة جنون سابقة، و ادعى القاذف أنه قذفه حالة جنونه، فالقول قول القاذف، و إن

تعارض أصلا عدم تقدّم كل من القذف و الجنون، لأصالة عدم الحد.

و منها: من قتل من لا يعرف، ثم ادعى رقّه أو كفره، و أنكر الولي، فهل يقبل قوله، لأصالة عصمة دمه، أو قول الولي، لأن الأصل في القتل إيجاب القصاص إلا أن يمنع مانع، و لم يتحقق ذلك؟ و يؤيّده أصالة عدم الإسلام، و أما الرق فإنه طارئ فالأصل عدمه.

و يمكن هنا القدح في الأصل الثاني: بمنع أصالة إيجاب القصاص في القتل، لأنه مشروط بشرائط، و الأصل عدم اجتماعها عند الشك فيه.

و منها: لو جنى على بطن حامل، فألقت ولدا لوقت يعيش المولود في مثله، و اختلفا في حياته عند الوضع، تعارض أصلا الحياة و براءة الذّمّة، و فيه الوجهان.

و منها: لو قد ملفوفا، و ادعى أنه كان ميتا، و قال الولي: بل كان حيا، تعارض أصلا بقاء الحياة، و براءة الذّمّة من

القصاص أو الدية.

و في المسألة قولان مشهوران: تصديق الولي، لتحقق شغل الذّمّة

تمهيد القواعد، ص ٣٠٠

بالجناية؛ و الجاني، للبراءة الأصلية «١». و في تقديم أصل الحياة قوة.

و ربما فرّق بعضهم بين كونه في كفن و شبهه، و في ثياب الأحياء «٢»، و هو ضعيف، لأن الميت قد يصاحب ثياب الأحياء، و الحي قد يلبس ثياب الأموات، خصوصا المحرم. و لعل هذا القائل يرجع بتعارض الأصلين إلى الظاهر، فيجعله مرجحا، كما سيأتي في نظائره.

و منها: لو زاد في القصاص من الجراح، و قال: إنما حصلت الزيادة باضطراب المقتص منه، و أنكر ذلك، فالأصل عدم الاضطراب، و براءة الذّمّة. و يعضد الأول أصالة وجوب

الضمان للزائد، لأنه غير مستحق وقع على نفس محترمة.

و منها: إذا جاء بعض العسكر بمشرك، فادعى المشرك أنّ المسلم أمّنه، و أنكر، ففي قبوله وجهان: من أصالة عدم الأمان، و أصالة الحظر في الدماء إلا بيقين الإباحة. و قد وقع الشك هنا.

و مثله ما لو دخل حربي دار الإسلام، و ادعى أن بعض المسلمين عقد له أمانا. و في قبول قوله الوجهان، و الوجه أنه يرد إلى مأمنه للشبهة.

و منها: لو ادعى الأسير المنبت استعجاله بالدواء، مع إمكانه في حقه، فإنه يتعارض أصلا عدم البلوغ، و عدم التداوي. و الأقوى ترجيح الأول، لأنه شبهة يدرأ بها القتل كالسابق.

قاعدة «٩٩» قاعدة شريفة تختتم بها باب التعارض:

إذا تعارض الأصل و الظاهر، فإن كان الظاهر حجة يجب قبولها

(١) المبسوط ٧: ٢٥٥، قواعد الأحكام ٣: ٣١١.

(٢) انظر المغني لابن قدامة ٩: ٣٩٦.

تمهيد القواعد، ص ٣٠١

شرعا، كالشهادة و الرواية و الأخبار، فهو مقدّم على الأصل بغير إشكال؛ و إن لم يكن كذلك بل كان مستنده العرف أو العادة الغالبة أو القرائن أو غلبة الظن و نحو ذلك، فتارة يعمل بالأصل، و لا يلتفت إلى الظاهر، و هو الأغلب، و تارة يعمل بالظاهر، و لا يلتفت إلى هذا الأصل، و تارة يخرج في المسألة خلاف.

فهاهنا أقسام:

القسم الأول: ما يترك العمل بالأصل للحجة الشرعية، و هو قول من يجب العمل بقوله،

و له صور كثيرة:

منها: شهادة العدلين بشغل ذمة المدعى عليه.

و منها: شهادتهما ببراءة ذمة من علم اشتغال ذمته بدين و نحوه.

و منها: شهادتهما بدخول الليل للصائم، و طلوع الفجر له، و رؤية الهلال للصوم و الفطر، و النجاسة، و الطهارة، و دخول وقت الصلاة، حيث يجوز التقليد، إن قدمناهما على تقليد الواحد، كما هو الظاهر، و نحو ذلك.

و منها: إخبار الواحد ذي اليد بطهارة ما بيده، بعد العلم بنجاسته؛ أو بالعكس، و إن لم يكن عدلا.

و منها: إخبار العدل الواحد بهلال رمضان، على قول بعض الأصحاب «١».

و منها: إخباره بعزل الموكل الوكيل، فإنه كاف وحده، كما دلّت عليه

---

(١) المراسم: ٩٦.

تمهيد القواعد، ص ٣٠٢

صحيحة هشام بن سالم «١».

و منها: ٧ إخباره بدخول وقت الصلاة و الفطر للمعذور، كالأعمى، و المحبوس، و من لا يعلم الوقت، و لا يقدر على التعلم، إما مطلقا، أو مع تعذر خبر العدلين كما مر.

و منها: إخباره إذا كان مؤذنا بدخول الوقت بالأذان للمعذور كما مر قطعا، و لغيره أيضا على قول المحقق «٢» و بعض الأصحاب «٣» استنادا إلى قوله صلى الله عليه و آله: «المؤذنون أمناء» «٤» و لا تتحقق الأمانة إلا مع قبول قولهم.

و منها: إخباره بكون «الجدي» من المستقبل على الجهة الموجبة للقبلة، و نحوه من العلامات، و إخباره بوصول الظل إلى محل مخصوص يعلم المخبر بأنه يوجب دخول الوقت على قول بعض الأصحاب، و إن لم يجز تقليده في نفس دخول الوقت.

و منها: قبول قول الأمناء، و نحوهم، ممن يقبل قوله في

تلف ما اؤتمن عليه من مال و غيره.

و منها: قبول قول المعتدة في انقضاء عدتها بالأقراء، و لو في شهر واحد، سواء كانت عادتها منتظمة بما يخالف ذلك أم لا؛ و إخبارها بابتداء الحيض بها و انقطاعه عنها بعد العلم بخلافه، ما لم يعلم كذبها، و نحو ذلك، و هو كثير جدا.

---

(١) الفقيه ٣: ٨٣ حديث ٣٣٨٥، التهذيب ٦: ٢١٣ حديث ٥٠٣، الوسائل ١٣: ٢٨٦ كتاب الوكالة باب ٢ حديث ١.

(٢) المعتبر في شرح المختصر ٢: ٦٣.

(٣) نقله عن الموجز لأبي العباس في مفتاح الكرامة ٢: ٤٤.

(٤) الفقيه ١: ٢٩٢ حديث ٩٠٥، مجالس الصدوق: ١٢٧، الوسائل ٤: ٦١٨ أبواب الأذان و الإقامة باب ٣ حديث ٧.

و منها: ادعاء المطلقة ثلاثا التحليل في وقت إمكانه مطلقا، أو مع كونها ثقة على رواية «١»، أو إصابة المحلل و إن أنكرها على الأقوى.

القسم الثاني: ما عمل فيه بالأصل،

و لم يلتفت إلى القرائن الظاهرة، و له صور كثيرة:

منها: إذا تيقن الطهارة أو النجاسة في ماء، أو ثوب، أو أرض، أو بدن، و شك في زوالها، فإنه يبنى على الأصل، و إن دلّ الظاهر على خلافه، كما لو وجد الثوب نظيفا بيد من عادته التطهير إذا نظّف «٢» و نحوه؛ إلا أن يتفق مع ذلك خبر محتفّ بالقرائن الكثيرة، الموجب للعلم، أو الظن المتاخم له، فيقوى العمل به.

و في الاكتفاء بالقرائن منفكة عن الخبر وجه، من حيث إنّ العبرة في إفادة الخبر المحفوف بالقرائن العلم [العلم] «٣» بالقرائن، لا به. و كذا القول فيما علم من نكاح و طلاق و غيرهما.

و منها: إذا شكّ في طلوع الفجر في شهر رمضان، فإنه يباح له الأكل حتى يستيقن الطلوع، و إن ظنّ خلافه بالقرائن المحتملة لظهور خلافه، أو كان المخبر ثقة واحدا، في ظاهر المذهب.

و منها: ثياب من لا يتوقّى النجاسة من الأطفال، و القصابين، و مدمني الخمر، و الكفار، فإن الظاهر نجاستها، و الأصل يقتضي طهارتها؛ و قد رجّح الأصحاب هنا الأصل على الظاهر.

و منها: إذا وجد كلبا خارجا من بيت فيه إناء مكشوف، و معه أثر مباشرته

---

(١) التهذيب ٨: ٣٤ حديث ١٠٥، الاستبصار ٣: ٢٧٥ حديث ٩٨٠، الوسائل ١٥: ٣٧٠ أبواب أقسام الطلاق باب ١١ حديث ١.

(٢) في «د»: إذ الظن.

(٣) أضفناه ليتم المعنى.

تمهيد القواعد، ص ۳۰۴

له برطوبة، فإنه يعمل بالأصل، و هو الطهارة، و عدم مباشرته، و إن كان الظاهر خلافه. حتى لو كان الإناء فيه مثل اللبن مما يظهر على العضو، و وجد على فم الكلب أثره، لم يحكم بالنجاسة، على ما صرّح به جمع من الأصحاب «۱».

و منها: معاملة الظالمين، و من لا يتوقّى المحارم، بحيث يظن تحريم ما بيده، فإن الأصل الحل، و إن كرهت معاملتهم.

و منها: البناء على تمام الشهر، لو لم يتمكن من رؤية الهلال لغيم و نحوه، حيث لا قائل بالرجوع إلى غيره من الأمارات؛ و إلا كان من باب الخلاف في ترجيح أيهما، كما لو غمّت الشهور.

منها: إذا ادّعت الزوجة- بعد «۲» طول بقائها مع الزوج و

يساره- انه لم يوصلها النفقة الواجبة، فقد قال الأصحاب: القول قولها، لأن الأصل معها، مع أن العادة و الظاهر لا يحتمل ذلك.

و لو قيل بترجيح الظاهر كان وجها في المسألة ليس بذلك البعيد، إلا أنّ القائل به غير معلوم؛ لكن بعضهم أشار إليه في تعريف المدعي و المنكر حيث إنّ معها الأصل، و معه الظاهر، فهو مدّعي على الأول، و هي على الثاني. و كذا على القول بأنه يخلّى و سكوته، أو يترك لو ترك.

القسم الثالث: ما عمل فيه بالظاهر،

و لم يلتفت إلى الأصل، و له صور:

منها: إذا شكّ بعد الفراغ من الطهارة، أو الصلاة أو غيرهما من العبادات، في فعل من أفعالها، بحيث يترتب عليه حكم، فإنه لا يلتفت إلى الشك، و إن كان الأصل عدم الإتيان به، و عدم براءة الذّمّة من التكليف به؛

(١) جواهر الفقه (الجوامع الفقهية): ٤١٠.

(٢) في «م»: مع.

تمهيد القواعد، ص ٣٠٥

لكن الظاهر من أفعال المكلفين بالعبادات أن تقع على الوجه المأمور به، فيرجّح هذا الظاهر على الأصل. و للحرج لو أمر بالتحفّظ إلى بعد حين.

و هو مرويّ عندنا صحيحا عن الصادق عليه السلام، أنه قال لزرارة بن أعين: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» «١».

و كذا لو شكّ في فعل من أفعال الصلاة بعد الانتقال منه إلى غيره، و إن كان فيها، لأن الظاهر فعله في محله، مع أن الأصل عدمه، و ليس كذلك الطهارة، و الفارق النص «٢»، و إلا لأمكن القول باتحاد الحكم.

و منها: شك الصائم في النية بعد الزوال، فإنه لا يلتفت و إن

كان الأصل عدمها، عملا بالظاهر السابق، من عدم إخلاله بالواجب، و لو كان قبل الزوال وجب الاستئناف.

و هذا الفرع في معنى الشك في أفعال الصلاة بعد تجاوز محله، فإنّ محل النية ما قبل الزوال في الجملة.

و يحتمل على السابق: الاكتفاء في عدم الالتفات بالشك فيها بعد الفجر مطلقا، لفوات محلها الاختياري؛ لكن لما أمكن استدراكها في الجملة، وجب على الشاك فيها قبل الزوال التجديد، عملا بالأصل، مع سهولة الحال.

و منها: لو شكّ بعد خروج وقت الصلاة في فعلها، فإنه يبني على الفعل، و لا يجب عليه القضاء، و إن كان الأصل عدم الفعل، بناء على الظاهر من أنّ المكلّف لا يفوّت العبادة في وقتها اختيارا، و هو قريب من السابق.

و منها: لو صلى ثم رأى على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفوّ عنها، و شكّ

(١) التهذيب ٢: ٣٥٢ حديث ١٤٥٩، الوسائل ٥: ٣٣٦ أبواب الخلل الواقع في الصلاة باب ٢٣ حديث ١.

(٢) الوسائل ١: ٣٣٠ أبواب الوضوء باب ٤٢.

تمهيد القواعد، ص ٣٠٦

هل لحقته قبل الصلاة أو بعدها، و أمكن الأمران، فالصلاة صحيحة، و إن كان الأصل عدم انعقاد الصلاة عليها، و بقاءها في الذمّة حتى يتيقن صحتها، لكن حكموا بالصحّة، لأن الظاهر صحة إعمال المكلفين و جريانها على الكمال. و عضد ذلك: أنّ الأصل عدم مقارنة النجاسة للصلاة.

و يمكن رجوع المسألة إلى تعارض الأصلين، فيرجّح أحدهما بظاهر يعضده.

هذا إذا أوجبنا على الجاهل الإعادة مطلقا أو في الوقت، و كان يمكن، و إلا سقط الفرع.

و منها: إذا ظنّ دخول الوقت، و لا طريق إلى العلم، لغيم و

حبس و نحوهما، فيجوز البناء على الظاهر من الدخول، و إن كان الأصل عدمه.

و منها: ما لو شك في دخول الليل للصائم، حيث لا طريق إلى العلم، فيجوز البناء على الظاهر و الإفطار.

و منها: أن المستحاضة المعتادة ترجع إلى عادتها، و إن لم يكن لها عادة فإلى تمييزها، و إن لم يكن لها عادة و لا تمييز رجعت إلى نسائها، ثم إلى الروايات، على ما فصّل في محله، لأن الظاهر مساواتها لهنّ، و كون ما هو بصفة الحيض حيضا بشرائطه الباقية، مع أن الأصل عدم انقضاء حيضها حينئذ حيث قد علم ابتداؤه، و عدم ابتدائه، و بقاء التكليف بالعبادة حيث لا يعلم.

و منها: امرأة المفقود تتزوج بعد البحث عنه أربع سنين على ما فصّل، لأنّ الظاهر حينئذ موته، و إن كان الأصل بقاءه.

و هل تثبت له أحكام الموتى مطلقا أم للزوجة خاصة؟ ظاهر الأصحاب و الأخبار: الثاني، حتى ورد الأمر بأن

الحاكم يطلقها بعد المدة، ثم

تمهيد القواعد، ص ٣٠٧

تعتد بعده.

و وجه الأول: الأمر باعتدادها عدة الوفاة، فلو كان الحكم للطلاق لاعتدّت عدّته، و جاز كون الطلاق احتياطا للفروج.

و أما قسمة ماله، فظاهر الأكثر توقفه على مضيّ مدة لا يعيش مثله إليها عادة، مع ما فيه من الخلاف المشهور، المستند إلى اختلاف الروايات في التحديد.

و منها: إذا ادّعى من نشأ في دار الإسلام من المسلمين الجهل بتحريم الزنا و الخمر و وجوب الصلاة و نحو ذلك، فإنه لا يقبل قوله، لأن الظاهر يكذبه، و إن كان الأصل عدم علمه بذلك. و مثله من يدّعي ما يشهد الظاهر بخلافه، كالجهل بالخيار و عدمه.

و منها: لو ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها في يوم معيّن

بمهر مسمى، و شهد به شاهدان؛ ثم ادعت عليه انه تزوجها في يوم آخر معيّن بمهر معيّن، و شهد به شاهدان، ثم اختلفا، فقالت المرأة: هما نكاحان، فلي المهران، و قال الزوج: بل نكاح واحد تكرر عقده، فالقول قول الزوجة، لأن الظاهر معها.

و كذا لو شهدت بيّنة أنه باعه هذا الثوب في يوم كذا بثمن، و شهدت بيّنة أخرى أنه باعه منه في يوم آخر بثمن، فقال المشتري: هو عقد واحد كررناه، و قال البائع: بل عقدان، فالقول قول البائع، لأن الظاهر معه. و يحتمل تقديم منكر التعدد، لأصالة براءة الذمّة من الثاني.

و منها: ما لو ادّعى زوجية امرأة، و ادعت أختها زوجيته، و أقاما بيّنة، مع انضمام الدخول إلى بيّنتها، و هي المسألة المشهورة، فالرواية و الفتوى على تقديم قولها، لشهادة الظاهر لها، و هو الدخول.

تمهيد القواعد، ص ۳۰۸

و منها: ما لو اختلف البائع و المشتري في نقصان المبيع، و كان المشتري قد حضر الكيل أو الوزن، فإنّ القول قول البائع كما ذكروه، لشهادة الظاهر له من أنّ المشتري إذا حضر الاعتبار يحتاط لنفسه، و إن كان الأصل عدم قبض الجميع. و لو لم يحضر قدّم قوله، عملا بالأصل.

و يمكن رد هذا الفرع إلى تعارض الأصلين مع شهادة الظاهر لأحدهما، بأن يقال: إنّ المشتري عند قبضه للحق و قبل دعواه الاختبار كان يعترف بوصول حقه إليه و قبضه إياه كمّلا؛ فإذا ادّعى بعد ذلك النقصان كان مدعيا لما يخالف الأصل، إذ الأصل براءة ذمة البائع من حقّه بعد قبضه، و يخالف الظاهر أيضا كما قلناه.

و لا يرد مثله لو لم يحضر الاعتبار، لأنه حينئذ لا يكون معترفا بوصول حقه إليه، لعدم اطلاعه عليه، و إنما اعتمد على قول غيره.

و منها: نجاسة البلل الخارج من الفرج إذا لم يستبرئ فإنه يحكم بنجاسته و إن كان الأصل فيما عدا النجاسات العشرة الطهارة، لشهادة الظاهر بأنه من البول إن كان السابق بولا، و من المني إن كان منيا.

و منها: غيبة المسلم بعد نجاسته، أو نجاسة ما يصحبه من الثياب و نحوها، فإنه يحكم بطهره إذا مضى زمان يمكنه فيه الطهارة، عملا بظاهر حال المسلم أنه يتنزّه عن النجاسة في ظاهر مذهب الأصحاب. و من التعليل يظهر اشتراط علمه بها و اعتقاده نجاستها.

و ألحق به بعضهم اعتقاده استحباب التنزّه عنها، و إن لم يعتقد نجاستها، كالمخالف في بعض النجاسات التي لا يحكم بنجاستها، بل يُسن عنده التنزه عنها للخلاف فيها أو غيره.

و منها: إذا شكّ المصلي في عدد الركعات، أو في فعل من الأفعال، و غلب ظنه على فعله، فإنه يبني على وقوعه، عملا

بالظاهر؛ و إن

تمهيد القواعد، ص ٣٠٩

كان الأصل عدم فعله.

و أما كثير السهو، فإنه و إن حكم بالوقوع المخالف للأصل، إلا أنه لا ظاهر معه يشهد له، و إنما مستند حكمه النص العام برفع الحرج و إرادة اليسر، أو الخاصّ به في الصلاة.

و منها: لو قال: له عليّ ألف درهم و درهم و درهم، و أطلق، فإن الثالث يمكن كونه معطوفا على الثاني، و يمكن كونه تأكيدا، لاتحاد لفظهما مقترنا بالواو؛ لكن الظاهر العطف، و الأصل يقتضي براءة الذّمّة مما زاد على الدرهمين.

و قد رجّحوا هنا الظاهر على الأصل، و حكموا بلزوم الثلاثة. لكن لو قال: أردت التأكيد، قبل، و لزمه درهمان، فرجّحوا هنا الأصل على الظاهر، رجوعا إلى نيته التي لا تعلم إلا منه.

القسم الرابع: ما اختلف في ترجيح الظاهر فيه على الأصل أو العكس،

و هو أمور:

منها: غسالة الحمام، و هو الماء المنفصل عن المغتسلين فيه، الّذي لا يبلغ الكثرة حال الملاقاة. و المشهور بين الأصحاب الحكم بنجاسته، عملا بالظاهر، من باب مباشرة أكثر الناس له بنجاسة «١». و مستنده مع ذلك رواية مرسلة ضعيفة السند عن الكاظم عليه السلام «٢».

و قيل: يرجح الأصل، لقوته؛ مع معارضة تلك بأخرى مرسلة مثلها

---

(١) السرائر ١: ٩٠، المعتبر ١: ٩٢، المختصر النافع ١: ٢، و إرشاد الأذهان ١: ٢٣٨، و انظر مفتاح الكرامة ١: ٩٧.

(٢) الكافي ٣: ١٤ باب الحمام حديث ١، التهذيب ١: ٣٧٣ حديث ١١٤٣، الوسائل ١: ١٥٨ أبواب الماء المضاف باب ١١ حديث ١، ٣.

تمهيد القواعد، ص ٣١٠

عنه عليه السلام، بنفي البأس عما يصيب الثوب منها «١» «٢» و هذا هو الظاهر.

و منها: طين الطريق إذا غلب على الظن نجاسته، فإن الظاهر يشهد بها، و الأصل يقتضي الطهارة. و المشهور: الحكم بطهارته «٣». لكن ذهب العلامة في النهاية إلى العمل بالظن الغالب هنا، عملا بالظاهر «٤».

و منها: ما بأيدي المخالفين من الجلد و اللحم، فالمشهور بين الأصحاب أنه طاهر مطلقا، ما لم نحكم بكفر من بيده منهم «٥». و به نصوص كثيرة «٦» مؤيدة بظاهر حال المسلم من تجنبه للمحرم و النجس و الميتة.

و قيل: يحكم بنجاسته، لأصالة عدم التذكية، مع عدم اشتراطهم لجميع ما نشترطه من الأمور المعتبرة في التذكية، كالتسمية و القبلة، و استحلالهم لجلد الميتة بالدبغ «٧»، و

يعضده ايضا ظاهر حالهم في ذلك.

و منها: لو سمع مصليا يلحن في صلاته، أو يترك آية، أو كلمة، و كان المصلي من أهل المعرفة بالقراءة، بحيث يظهر أنه ما فعل ذلك إلا سهوا، ففي وجوب تنبيهه عليه وجهان: من أصالة عدم معرفته بذلك على الوجه المجزي، فيجب تعليمه؛ و دلالة ظاهر حاله على كونه قد ترك ذلك سهوا، و الحال أنه غير مبطل للصلاة، فلا يجب، كما لا يجب تنبيهه على السهو، و إن استحب،

---

(١) منتهى المطلب ١: ٢٥.

(٢) الكافي ٣: ١٥ حديث ٤، الفقيه ١: ١٢ حديث ١٧، التهذيب ١: ٣٧٩ حديث ١١٤٣، الوسائل ١: ١٥٤ أبواب الماء المضاف باب ٩ حديث ٩.

(٣) منتهى المطلب ١: ١٨٠.

(٤) نهاية الأحكام ١: ٢٧٦.

(٥) المقنعة: ٥٨٠، النهاية: ٥٨٢، المعتبر ٢: ٧٨، شرائع الإسلام ٣: ٧٤١، تحرير

الأحكام ٣: ١٥٩.

(٦) الوسائل ٣: ١٠٧١ أبواب النجاسات باب ٥٠.

(٧) المنتهى ١: ٢٢٦، التذكرة ١: ٩٤.

تمهيد القواعد، ص ٣١١

معتضدا بأصالة البراءة من وجوب تنبيهه، و هذا هو الأظهر.

و لو احتمل في حقه الجهل بذلك وجب تعليمه، لتطابق الأصل و الظاهر، أو عدم معارضة غير الأصل له، فيعمل عمله؛ مع احتمال عدم الوجوب أيضا، نظرا إلى الاحتمال مع أصالة البراءة.

و منها: لو غمّت الشهور فقيل: يعمل في كل شهر بالأصل، و هو التمام، فيعد كل ما اشتبه ثلاثين «١».

و قيل: يرجع إلى العدد، و هو عدّ خمسة أيام من هلال الماضية؛ أو عدّ شهر تاما و شهر ناقصا، عملا بالظاهر من نقصان بعض الأشهر و تمام بعض «٢»، و هو الأقوى.

و منها: الجلد المطروح في بلاد الإسلام إذا ظهرت عليه قرائن التذكية، كما لو كان جلدا لبعض كتبنا التي لا تتداولها أيدي الكفار عادة، فالأصل يقتضي عدم تذكيتها، و الظاهر يقتضيها؛ و في تقديم أيّهما وجهان، و المشهور الأول «٣».

و منها: إذا قال: أحلتك عليه، فقبض، فقال المحيل: قصدت الوكالة، و قال المحتال: إنما أحلتني بما عليك، فالأصل يقتضي براءة ذمة المحيل من حق عليه للمحتال؛ و الظاهر مع المحتال، لأن ظاهر لفظ الحوالة إرادة معناها، لا معنى الوكالة، و إن جاز إطلاقها عليها، من حيث إن الوكالة من العقود الجائزة، يكفي فيها ما دلّ على الإذن فيما وكّل فيه، و لفظ الحوالة صالح له.

و قد اختلف في تقديم قول أيّهما، و المشهور تقديم قول المحيل، لأنه أعرف بقصده.

---

(١) شرائع الإسلام ١: ١٤٨.

(٢) المبسوط ١: ٢٦٨، قواعد الأحكام ١: ٦٩.

(٣) تحرير الأحكام ٣: ١٥٢، الذكرى: ١٤٣.

تمهيد القواعد، ص ٣١٢

و منها: لو أقرّ لحمل، فولد لأقصى الحمل فما دون إلى ستة أشهر، و كانت المرأة خالية من زوج أو مولى، فإن الظاهر وجوده حال الإقرار، و الأصل يقتضي عدمه.

و قد اختلف الأصحاب و غيرهم في تقديم أيّهما على الآخر، و المشهور تقديم الظاهر. و مثله ما لو أوصى له بشيء.

و منها: لو اختلف المتعاقدان ببيع و غيره في بعض شرائط صحته، كما لو ادعى البائع أنه كان صبيا أو غير مأذون له أو غير ذلك، و أنكر المشتري، فالقول قوله على الأقوى، و إن كان الأصل عدم اجتماع الشرائط، عملا بظاهر حال المسلم من إيقاعه العقد على وجه الصحة. و كذا القول في

الإيقاعات. و يمكن ردّه إلى تعارض الأصلين، و قد تقدم.

و منها: اختلاف الزوجين في أصل المهر، و لا بيّنة، فإنّ الأصل يقتضي براءة ذمته مما زاد عما يعترف به، و الظاهر يشهد لها بمهر المثل. و في ترجيح أيّهما خلاف، فالمشهور تقديم قول الزوج.

و الأقوى عندي التفصيل، فإن كان النزاع قبل الدخول فالقول قوله، لأصالة عدم التسمية و براءة ذمته، و إن كان بعده يعارض ما ذكر مع أصالة ثبوت عوض للبضع المحترم، و أنّ عدم التسمية يوجب مهر المثل مع الدخول، و الأصل عدم سقوطه، و الظاهر يشهد به أيضا، فيرجح قولها في مهر المثل بيمينها.

و يمكن ردّ هذه المسألة إلى تعارض الأصلين مع شهادة الظاهر لأحدهما.

هذا كله إذا لم يمكن تعلّق المهر بذمة غير الزوج، فلو أمكن فقيل: القول قوله في نفيه مطلقا، إذ لا معارض لأصالة براءة

ذمته؛ و ذلك بأن يكون صغيرا قد زوّجه أبوه، أو عبدا زوّجه مولاه، على خلاف هنا أيضا ناشئ من تعارض

تمهيد القواعد، ص ۳۱۳

الأصل و الظاهر أو أنه فرد نادر فلا يلتفت إليه، أو أنّ أصالة عدم التسمية توجب مع الدخول مهر المثل على الزوج، فيأتي هنا أيضا، و هذا متجه.

و لو كان اختلافهما في القدر مع اتفاقهما على التسمية فالقول قوله مطلقا، عملا بالأصل.

و لو كان النزاع بين ورثة أحدهما و الآخر، أو ورثته، فكالاختلاف بين الزوجين، فيستفسران حين يطلقان الدعوى.

و لو قالا؛ أو وارث «۱» الزوج: لا ندري، فإشكال، لتعارض الأصلين، و شهادة الظاهر بمهر المثل، مع أصالة عدم المسقط، و المشهور السابق آت هنا.

و منها: إذا أسلم الزوجان قبل الدخول، و قال الزوج: أسلمنا معا، فنحن على نكاحنا، و قالت الزوجة: بل على التعاقب، فلا نكاح، فوجهان:

أحدهما: القول قول الزوج، لأن الأصل معه، لأصالة عدم تقدم كل منهما، فيلزم الاقتران.

و الثاني: القول قول الزوجة، لأن الظاهر معها، إذ وقوع إسلامهما معا في آن واحد نادر، و الظاهر خلافه.

و منها: إذا خلا بامرأته خلوة تامة، ثم اختلفا في الدخول، فأنكره، تعارض هنا الأصل و هو عدم الدخول، و الظاهر و هو الدخول بالحليلة عند الخلوة بها أولا «۲». و قد اختلف الأصحاب في تقديم أيّهما، و الأشهر تقديم قوله، عملا بالأصل.

و منها: لو قال المقرّ: له عليّ شيء أو حق، و فسّرهما برد السلام، و العيادة، و تسميت العاطس، فإن الأصل يقتضي براءة ذمته من غير ذلك، و الظاهر يشهد بخلافه، لأن مثل

ذلك لا يعدّ حقا و شيئا في معرض الإقرار،

---

(١) في «م»: لوارث

(٢) كذا في النسخ.

تمهيد القواعد، ص ٣١٤

و العرف يأباه.

و قد اختلف في تقديم أيهما، و الأقوى تقديم الثاني لما ذكر، و لأن المتبادر منه الحق الّذي يثبت في الذّمّة بقرينة «عليّ» و هذه الأشياء لا تثبت في الذّمّة.

و ما روي «أن للمسلم على المسلم ثلاثين حقا: يرد سلامه، و يسمّت عطسته» إلى آخره «١» مع تسليم سنده لا يقتضي استقراره في الذّمّة.

و فرّق بعضهم: بين الشيء و الحق، فقبل تفسيره بهذه الأمور في الثاني دون الأول، نظرا إلى ظاهر الخبر.

و يشكل: بان الشيء أعم من الحق، فكيف يقبل تفسير الأخص بما لا يقبل به تفسير الأعم.

و منها: لو قال: له عليّ أكثر من مال فلان، ثم تأوله بأن قال: مال فلان حرام أو شبهة أو عين، و الحلال و الدين أكثر نفعا من ضديهما، فالأصل يقتضي براءة ذمته من غير ما يعترف به، و الظاهر يشهد بخلافه، و أنّ المراد الكثرة المقدارية. و في تقديم أيّهما قولان، أجودهما تقديم الظاهر.

و منها: ما لو ادعى اللقطة مدع، و عرّفها بأوصاف تخفى على غير مالكها غالبا، فالظاهر [يقتضيه و الأصل] «۲» يقتضي عدمه، و في تقديم أيهما قولان، أشهرهما جواز دفعها إليه حينئذ و إن لم يجب، و منعه ابن إدريس للأصل «۳».

و منها: لو وجد على اللقطة- الكنز و نحوه- أثر الإسلام، و هو في بلاد الإسلام، فإن المشهور بين الأصحاب كونه لقطة، لشهادة الظاهر بسبق «۴» يد

(١) الوسائل ٨: ٥٥٠ أبواب أحكام العشرة باب ٢٢ حديث ٢٤، نقلا عن كنز الفوائد.

(٢) أضفناه لاقتضاء السياق.

(٣) السرائر ٣: ١١١.

(٤) في «د»: لسبق.

تمهيد القواعد، ص ٣١٥

المسلم فتستصحب «١».

و قيل: يكون لواجده، لأصالة عدم ملك المسلم و عدم دلالة الأثر على يد المسلم قطعا، لجواز وقوعه من غيره «٢».

هذا إذا وجد في خربة باد أهلها، أو أرض غير مملوكة.

و مثله الموجود في جوف سمكة و دابة ملكت بالاصطياد، لعدم توجه القصد بحيازتها إلى تملك ما لم يشاهد في بطنها، مما لا يخطر بالبال غالبا، و لأصالة عدم تملّكه؛ بخلاف المملوكة لغيره، مما لا يتوقف على القصد إلى

التملك. و بهذا يظهر عدم الفرق بين السمكة و المملوكة، فإن كلا منهما قد يملك بالحيازة و بغيرها.

و منها: ما لو ادعي على الحاكم المعزول القضاء بشهادة فاسقين، قيل:

يكلّف «٣» البينة، لاعترافه بنقل المال، و ادعائه مزيل الضمان «٤». و قيل: يقبل قوله بيمينه، لأن الظاهر من الحكام الاستظهار في حكمهم، فيرجح الظاهر «٥»، و هو أقوى.

و منها: لو حاسب وكيل الحاكم أمناء المعزول، فادعى واحد منهم أنه «٦» أخذ شيئا أجرة قدّرها له المعزول، لم يقبل و إن صدّقه المعزول، لكن هل يقبل قوله في قدر أجرة المثل «٧»؟ وجهان:

---

(١) المبسوط ١: ٢٣٦، الشرائع ١: ١٣٤، الإيضاح ١: ٢١٦.

(٢) الخلاف ٣: ١٢٢، السرائر ١: ٤٨٧.

(٣) أي: الحاكم المعزول.

(٤) المبسوط ٨: ١٠٣.

(٥) الشرائع ٤: ٨٦٧، و حكاه الشيخ في المبسوط ٨: ١٠٣.

(٦) في «د»: إني، و في «م»: أن.

(٧) يعنى: بمقدار أجرة المثل.

تمهيد القواعد، ص ٣١٦

أحدهما: لا، لأنه مدع و الأصل عدم استحقاقه.

و الثاني: نعم، لأن الظاهر أنه لا يعمل مجانا، و قد فاتت منافعه، فلا بدّ من عوض.

و منها: لو قذف مجهول النسب و ادعى رقّه، و أنكر المقذوف، فهل يحدّ؟ فيه قولان، لأن الأصل عدم لزوم الحد، و الأغلب على الناس الحرية، فكانت أظهر.

و يمكن ردّه إلى تعارض الأصلين، بناء على أنّ الأصل في الناس الحرية، و يكون الظاهر عاضدا له. و هذا هو الأقوى،

و لكن يعزر «١» القاذف مطلقا.

---

(١) في «د»: يعذر، و في «م»: يقدر.

تمهيد القواعد، ص ٣١٧

المقصد السابع في الاجتهاد و الإفتاء

مسألة: اختلفوا في جواز الاجتهاد لأمة محمد صلى الله عليه و آله في زمنه على مذاهب «١»:

أحدها: يجوز مطلقا.

و الثاني: يمنع مطلقا.

و الثالث: يجوز للغائبين من القضاة و الولاة، دون الحاضرين.

و الرابع: إن ورد فيه إذن خاص جاز، و إلا فلا.

و الخامس: أنه لا يشترط الإذن، بل يكفي السكوت مع العلم بوقوعه.

ثم اختلف القائلون بالجواز، فمنهم من قال: وقع التعبد به، و منهم من توقف فيه مطلقا، و منهم من توقف في الحاضر دون الغائب.

و يتفرع على هذا الخلاف: جواز الاجتهاد في الأحكام بالظن مع القدرة على اليقين بالتأخير في موارد، كالاجتهاد في وقت الصلاة مع إمكان الصبر إلى اليقين، و مثله وقت الصوم، و الأصح الجواز هنا حيث لا طريق إلى اليقين

---

(١) حكى هذه المذاهب الآمدي في الأحكام ٤: ١٨٤.

تمهيد القواعد، ص ٣١٨

معجّلا، لغيم و نحوه.

و منها: إذا روى الصحابي حديثا عن غيره، ثم لقيه صلى الله عليه و آله، فهل يلزمه سؤاله؟ فيه وجهان مرتبان، أحدهما: نعم، لقدرته على اليقين. و الثاني: لا، لأنه لو لزمه السؤال إذا

حضر لكانت الهجرة تجب إذا غاب.

قاعدة «١٠٠» لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده تقليد غيره اتفاقا.

و فيما قبله مذاهب، أصحها: المنع مطلقا.

و الثاني: الجواز كذلك.

و الثالث: في ما يخصه دون ما يفتي به.

و الرابع: في ما يفوت وقته مما يخصه.

و الخامس: إن كان المقلّد أعلم.

و السادس: إن كان صحابيا، و هو أرجح في نظره من غيره.

و السابع: كذلك أو تابعيا.

و الثامن: إن كان أعلم و تعذّر الاجتهاد.

إذا تقرر ذلك، فمن فروع القاعدة:

ما إذا قدر العارف بأدلة القبلة على اعتبارها، فلا يجوز له التقليد. و لو خفيت عليه لغيم أو ظلمة يرجى زوالهما فوجهان، أحوطهما الصبر إلى أن يضيق الوقت، أو يستبين

الحال.

و منها: الأعمى إذا أمكنه معرفتها بلمس الكعبة، لا يجوز له التقليد، و كذا لو أمكنه بلمس محراب يعتمد، بل علامة نصبها له المبصر و كانا عدلين، فإنه يقدّم على التقليد.

تمهيد القواعد، ص ٣١٩

و منها: عدم جواز تقليد المؤذن الثقة لغير المعذور، و قيل بالجواز هنا «١»، لقوله صلى الله عليه و آله: «المؤذنون أمناء» «٢» فلا تتحقق الأمانة إلا مع تقليدهم.

و فيه: أنّ إثبات أمانتهم غير عام، فيتحقق للمعذور.

و قريب من ذلك جواز الاستنابة لعادم الماء في طلبه.

و الأقوى (هنا) «٣» الجواز.

مسألة: من لم يبلغ رتبة الاجتهاد، هل له التقليد؟

فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز، بل الوجوب، لقوله تعالى **فَسْئَلُوا أَهْلَ**

الذِّكرِ إِن كنتُم لا تَعلَمُونَ* «٤» و لأن المعاش يفوت باشتغال جميع الناس بأسباب الاجتهاد.

و الثاني: لا يجوز، بل يجب عليه أن يقف على الحكم بطريقه، ذهب إليه معتزلة بغداد «٥»، و نسبه في الذكرى إلى قدماء علمائنا و فقهاء حلب منهم «٦».

و ثالثها: يجوز ذلك في المسائل الاجتهادية، كإزالة النجاسة بالمضاف؛ دون المنصوصة، كتحريم الرّبا في الأشياء الستة.

---

(١) المعتبر ٢: ٦٣، التمهيد: ٥٢٥.

(٢) الفقيه ١: ٢٩٢ حديث ٩٠٥، مجالس الصدوق: ١٢٧، الوسائل ٤: ٦١٩ أبواب الأذان و الإقامة باب ٣ حديث ٧.

(٣) ليس في «د».

(٤) النحل: ٤٣.

(٥) نقله عنهم في المعتمد ٢: ٣٦٠، و التمهيد: ٥٢٦.

(٦) الذكرى: ٢. و من القدماء: العماني و الإسكافي و الجعفي، و من فقهاء حلب: ابن

زهرة، و أبو الصلاح، و علاء الدين صاحب إشارة السبق.

تمهيد القواعد، ص ٣٢٠

و لا فرق في هذا الخلاف «١» بين العاميّ المحض و غيره.

و فائدة المسألة ظاهرة في تقليد العاميّ في أحكام العبادات و المعاملات و غيرهما.

و منها: إذا لم يكن عالما بأدلة القبلة، و لكن يمكنه تعلّمها، فهل يجوز له أن يقلّد؟ فيه خلاف يبنى على أنّ تعلّمها فرض عين فلا يجوز، أو كفاية فيجوز. و الأظهر الأول فيما يبتلى بالكون به «٢» غالبا دون النادر، إلا أن يعرض له سفر إليه، فيجب تعلّم أماراته حينئذ.

مسألة: إذا وقعت للمجتهد حادثة، فاجتهد فيها و أفتى و عمل، ثم وقعت له ثانيا،

ففي وجوب إعادة الاجتهاد ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان (ذاكرا لما مضى) «٣» من طرق الاجتهاد لم يجب، و إلا

وجب.

و من فروع المسألة:

ما إذا اجتهد للقبلة و صلّى، ثم حضر وقت أخرى، ففي وجوب تجديد الاجتهاد خلاف مبني.

و ما إذا طلب الماء في المقدار المعتبر و صلّى بالتيمم، ثم دخل وقت فريضة أخرى، ففي وجوب الطلب ثانيا خلاف مبني على المسألة.

مسألة: قال في المحصول: اتفقوا على أنّ العامي لا يجوز له أن يستفتي إلا من غلب على ظنه أنه من أهل الاجتهاد و الورع،

و ذلك بأن يراه منتصبا للفتوى بمشهد من الخلق، و يرى إجماع المسلمين على سؤاله.

---

(١) في «ح»: الحكم، بدل الخلاف.

(٢) في «م»: فيما يكون. و المراد هو الكون في محل تشتبه عليه فيه القبلة.

(۳) من «ح».

تمهيد القواعد، ص ۳۲۱

فإن سأل جماعة: فاختلفت فتاواهم فقال قوم:

لا يجب عليه البحث عن أورعهم و أعلمهم، و قال آخرون: يجب عليه ذلك «۱». و هذا هو الحق عندنا، و هو مروي في مقبول عمر بن حنظلة المشهور «۲».

و حينئذ فإذا اجتهد، فإن ترجّح أحدهما مطلقا في ظنه تعيّن العمل بقوله، و إن ترجّح أحدهما في الدين و استويا في العلم أو بالعكس، وجب الرجوع إلى أعلم الورعين، و أورع العالمين. و إن استويا مطلقا- و قد قيل بعدم جواز وقوعه «۳»- تخيّر. و التفريع على ذلك واضح.

فائدة، و هي خاتمة القسم الأول:

ليس كل مجتهد في العقليات مصيبا، بل الحق فيها واحد. فمن أصابه أصاب، و من أخطأه أخطأ و أثم إجماعا.

و اما المجتهد في المسائل الفرعية ففيه خلاف يبنى على انّ كل صورة هل لها حكم معيّن أم لا؟

و قد لخّص الرازي هذا الخلاف «٤» فقال: اختلف العلماء في الواقعة التي لا نصّ فيها على قولين:

أحدهما: و به قال الأشعري و جمهور المتكلمين، أنه ليس لله تعالى فيها

---

(١) نقل الأول عن القاضي أبي بكر و اختاره في الإحكام ٤: ٢٤٢، و اختار الثاني في المحصول ٢:

٥٣٣، و نقله الآمدي عن أحمد و ابن سريج و القفال.

(٢) الكافي ٧: ٤١٢ باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور حديث ٥، الفقيه ٣: ٩ حديث ٣٢٣٣، التهذيب ٦: ٣٠١ حديث ٨٤٥، الاحتجاج: ٩٤، الوسائل ١٨: ٧٥ أبواب صفات القاضي باب ٩ حديث ١.

(٣) المحصول ٢: ٥٣٣.

(٤) راجع المحصول ٢: ٥٠٣.

تمهيد القواعد، ص ۳۲۲

قبل الاجتهاد حكم معيّن، بل حكمه تعالى فيها تابع لظن المجتهد. و هؤلاء هم القائلون بأن «كل مجتهد مصيب».

و اختلف هؤلاء فقال بعضهم: لا بد أن يوجد في الواقعة ما لو حكم الله تعالى فيها بحكم لم يحكم إلا به، و قال بعضهم: لا يشترط ذلك.

و القول الثاني: أنّ له تعالى في كل واقعة حكما معينا.

و على هذا فثلاثة أقوال:

أحدها: و هو قول طائفة من الفقهاء و المتكلمين، يحصل الحكم من غير دلالة و لا أمارة، بل هو كدفين يعثر عليه الطالب اتفاقا، فمن وجده فله أجران، و من أخطأه فله أجر.

و القول الثاني: عليه أمارة، أي دليل ظني، و القائلون به اختلفوا فقال بعضهم: لم يكلف المجتهد بإصابته لخفائه و غموضه، فلذلك كان المخطئ فيه معذورا مأجورا، و هو

قول جمهور الفقهاء؛ و ينسب إلى الشافعي و أبي حنيفة.

و قال بعضهم: إنه مأمور بطلبه أولا، فإن أخطأ و غلب على ظنه شيء آخر تغير التكليف، و صار مأمورا بالعمل بمقتضى ظنه.

و القول الثالث: أن عليه دليلا قطعيا، و القائلون به اتفقوا على أن المجتهد مأمور بطلبه، لكن اختلفوا، فقال الجمهور: إن المخطئ فيه لا يأثم و لا ينقض قضاؤه، و قال بشر المريسي بالتأثيم، و الأصم بالنقض.

و الّذي نذهب إليه: أنّ له تعالى في كل واقعة حكما معينا عليه دليل ظني، و أنّ المخطئ فيه معذور، و أنّ القاضي لا ينقض قضاؤه «١».

إذا علمت ذلك فللمسألة فروع:

منها: أنّ المجتهد في القبلة إذا ظهر خطؤه، هل يجب عليه القضاء أم لا؟

(١) هذا حاصل كلام الرازي في المحصول ٢: ٥٠٣.

تمهيد القواعد، ص ٣٢٣

المنصوص عندنا وجوب الإعادة إن علم في الوقت، لا في خارجه مطلقا «١».

و لنا «٢» قول آخر: أنّ المستدبر يعيد مطلقا «٣» و هذا كله مبني على أن المجتهد قد لا يكون مصيبا.

و منها: لو صلّى خلف من لا يرى وجوب السورة أو التسليم أو نحو ذلك، و لم يفعله، أو فعله على وجه الاستحباب حيث يعتبر الوجه، ففي صحة الاقتداء به قولان مرتبان. و ينبغي على القول بالتخطئة عدم الجواز.

و منها: إنفاذ المجتهد حكم مجتهد آخر يخالفه في مأخذ الحكم، و في جوازه أيضا وجهان مرتبان. إلى غير ذلك من الفروع، و الله ولي التوفيق.

(۱) الوسائل ۳: ۲۲۹ أبواب القبلة باب ۱۱.

(۲) في «ح»: و له.

(۳) النهاية للشيخ الطوسي: ٦٤.